جامعــة محمد الصديق بن يحي –جيجل–

كليـــــة الحقوق والعلوم السياسية

قسم علوم سياسية والعلاقات الدولية

عنــوان المذكـــرة:

السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي (2003 –2011)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر فـــي العلوم السياسية

تخصص* دراسات استراتيجية وأمنية*

إعــداد الطالبتين:

- نجيبة العايب
- نوال ركيــمة

إشـــــراف الأستــاذ:

- أحسن خديم الله

لجنـــــة المناقشـــــة:

1– د. أمين بلعيفة..... رئيسا

2– أ. أحسن خديم الله ..... مشرفا ومقررا

3– أ. عادل بن أعمر ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015

شكر وتقدير

بسم الله الذي هدانا وأنار لنا طريق العلم وصلى الله وسلم على خاتم النبيين.

وإمام المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل "خديم الله أحسن" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة ودعمه العلمي وتوجيهاته القيمة.

شكر وتقدير لكل الأساتذة الذين كان لهم الفضل خلال مشواري الدراسي وخاصة أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وشكـــرا

مقـــدمـــــة

مقدمـــــــة:

يحظى العراق بأهمية كبرى في الاستراتيجية الإيرانية بسبب المقومات الجيوسياسية والاقتصادية والبشرية المهمة التي يمتلكها، فالموقع الجغرافي والموارد الاقتصادية والبشرية جعلته محط أطماع القوى الإقليمية والدولية.

وقد تميزت العلاقات الإيرانية العراقية بالتنافس مند القديم وذلك بفعل عوامل الجغرافيا السياسية وتشابك العلاقات الدينية والاجتماعية، وشهدت العلاقات الايرانية العراقية خلال مراحل تاريخية مختلفة حروبا دامية آخرها حرب الثماني سنوات (1980-1988) في القرن الماضي، التي تعد أبرز صدام مسلح في العلاقات بين الطرفين وشكل العراق خلال تلك الحرب تهديدا استراتيجيا للنظام الثوري يوازي إن لم يفق التهديد الاستراتيجي للقوات الأمريكية الموجودة في منطقة الخليج، وقد أنتجت الحروب المتبادلة بين العراق وإيران تاريخا من العداء القومي الثقافي تارة واندماجا وتفاعلا ثقافيين وحضاريين تارة اخرى ونظرا للطموح الإيراني للريادة في المنطقة فقد ساهمت حرب الخليج الثانية (1990) في اضعاف مكانة العراق الاقليمية مما سمح لإيران بتعزيز موقعها وبناء قوتها في المنطقة والاعتراف بها كفاعل في قضايا المنطقة.

لقد شكل سقوط نظام صدام حسين في العراق نتيجة الغزو الأمريكي عام 2003 تغيرا استراتيجيا آخر أحدث انقلابا في المعادلة الاقليمية من جهة، وغير التوازنات المحلية والطائفية والعرقية في العراق من جهة اخرى، ورغم أن سقوط النظام العراقي وقبله نظام حركة طالبان في افغانستان 2001 قد أراح إيران من تهديدين كبيرين محققة مكاسب استراتيجية لكن ذلك لم يضمن لها الاطمئنان الاستراتيجي وأضحى الهاجس الاستراتيجي لإيران في كيفية ضمان عدم بروز نظام عراقي في المستقبل يشكل تهديدا استراتيجيا وأمنيا لها، إذ تكمن المصلحة الإيرانية في منع العراق من التحول مجددا الى دولة قوية تهدد إيران وتحد من قدرتها على مد نفودها وتحقيق أهدافها في المنطقة، وفي سبيل ذلك اعتمدت استراتيجية مزدوجة في عراق ما بعد صدام حسين، فرحبت بقيام نظام عراقي جديد قائم على أسس الديمقراطية والانتخابات تكون للأغلبية الشيعية حصة الأسد فيه كما أن إيران بنت برنامجا طموحا وواقعيا قائما على أسس قوية لممارسة النفود على نطاق واسع في العراق من أجل تحجيم المشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وهذا ما يضمن

تحقيق حلم السيطرة على البوابة الشرقية للوطن العربي على كافة المستويات الاقتصادية السياسية، الثقافية والدينية وبالتالي إمكانية توسيع المشروع الشيعي الإيراني في المنطقة وهو حلم ظل يراود الفرس الصفويين مند عهد الامبراطورية الفارسية.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

1- الذاتية: الاهتمام الخاص بالموضوع تطلعا إلى التخصص أكثر في الدراسة عن إيران مستقبلا، كما أملينا على انفسنا اضافة هذا العمل الى المكتبة كإثراء نظرا لنقص الدراسات في هذا المجال.

2- الموضوعية: نظرا لكون ايران تناقضات لا زالت إلى اليوم تحتل حيزا من الاهتمام لدى مراكز الفكر والدراسات التي تحاول جاهدة قدر الإمكان إعطاء الصورة الحقيقية عن السياسة الإيرانية في المنطقة خاصة في ظل بروز إيران اليوم كقوة إقليمية في المنطقة.

❖ **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة في معرفة التحولات التي طرأت على الساحة العراقية خاصة والخليجية عامة، من خلال السياسة الإيرانية في المنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق.

❖ **إشكالية الدراسة:**

تتمحور مشكلة الدراسة حول السياسة الإيرانية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي مع بيان تأثير هذا الاحتلال على السياسة التي انتهجتها إيران في العراق والأدوات التي اعتمدتها طهران في تحقيق أهدافها وتوسيع دورها الإقليمي في منطقة الخليج، ولهذا فإن تساؤلات الدراسة تتمحور حول الجوانب التالية:

فيما تتجلى ملامح السياسة الإيرانية في العراق أثناء الاحتلال الأمريكي، وإلى أي مدى استطاعت إيران بسط نفودها بعد الاحتلال للعراق؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

1- كيف تطورت العلاقات الإيرانية - العراقية قبل 2003؟

2- ما هو موقف إيران من الغزو العراقي للكويت والحرب الامريكية على العراق؟

3- فيما تتمثل أهداف السياسة الإيرانية في العراق في ظل الوجود الأمريكي؟

4- ماهي حدود التأثير الإيراني في العراق؟

❖ **الفرضية الرئيسة:**

أصبح الوجود الإيراني في الساحة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي ذو دور بارز و فاعل على كافة المستويات.

❖ **الفرضيات الفرعية:**

1- ظلت العلاقات الإيرانية العراقية متوترة وقد سيطرت حالة لا سلم ولا حرب على أغلب الفترات التاريخية خاصة فترة ما بعد 1988.

2- لقد تبنت إيران استراتيجية الحياد الإيجابي من القضايا الإقليمية، وكان لها دور مهم فيها.

3- أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى زيادة نفود إيران في الداخل العراقي وتحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية في المنطقة من خلال المشروع الفارسي الصفوي.

4- رغم الأهداف التي سطرتها إيران لتنفيذ سياستها في العراق إلا أن هناك حدود للتأثير الإيراني.

❖ **أهداف الدراسة:**

سعت الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي :

- الوقوف على أبعاد وتوجهات المشروع الإيراني في العراق.

- التعرف على أهداف السياسة الايرانية تجاه العراق، والأدوات المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف.

- إبراز الموقف والدور الايراني من القضايا التي تمس الأمن الإقليمي في المنطقة.

❖ **الإطار المكاني والزماني للدراسة:**

تركزت هذه الدراسة في منطقة الخليج (إيران والعراق)، في الفترة الزمنية الممتدة من 2003 تاريخ الاحتلال الأمريكي للعراق الذي ساهم في تغلغل ايران داخل أجهزة الدولة العراقية والتدخل في شؤونها على كافة المستويات، إلى 2011 تاريخ إعلان الانسحاب الأمريكي من العراق.

❖ **منهجية الدراسة :**

1- **المنهج التاريخي**: من خلال دراسة مسار تطور العلاقات الايرانية العراقية وتتبع هذا التطور الى غاية مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق.

2- **المنهج الوصفي التحليلي**: في تحليل موضوع الدراسة لتحديد محددات أهداف وأدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق ومحاولة فهم التفاعل في العلاقات الإيرانية العراقية.

3- **منهج تحليل المضمون**: من خلال عرض موافق إيران من مختلف القضايا الإقليمية وتحليلها، أيضا دراسة تحليل الدور والنفود الإيراني في العراق.

❖ **الدراسات السابقة:**

1- دراسة **منصور حسن العتيبي** بعنوان: **السياسة الايرانية تجاه مجلس التعاون الخليجي 1979-2000**، تناولت الدراسة طبيعة الاقليمي الخليجي من خلال شرح مفهوم النظام الاقليمي الخليجي وعلاقته بالنظام الدولي ومفهوم الدور الاقليمي، كما عالجت الدراسة محددات السياسة الاقليمية الايرانية وذلك بعرض المنظور التاريخي للسياسة الايرانية في الخليج والمتغيرات الاقليمية والدولية للسياسة الايرانية تجاه دول المجلس اضافة إلى ذلك تناولت عملية صنع السياسة الخارجية الايرانية والدور الذي تؤديه كل من القيادة والايديولوجيا والمصلحة القومية في عملية صنع السياسة الخارجية الايرانية وأدوات تنفيذها، واختصت الفصول الاخيرة بدراسة وتحليل السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الجمهوريات الثلاث التي تعاقبت على الحكم في إيران مند عام 1979 وحتى عام 2000، وذلك من خلال تناول عدد من القضايا التي تعرضت لها تلك السياسة مثل الايديولوجيا والبحث عن دور إقليمي لإيران مرورا بقضايا الحدود وقضايا الامن والتسلح وكدلك قضايا التعاون الاقليمي بين إيران ودول المجلس خلال العهود الثلاثة.

2- دراسة لمجموعة من المألفين (ندوة بحثية) بعنوان: **الغزو العراقي للكويت المقدمات - الوقائع وردود الفعل - التداعيات**، تناولت الدراسة مقدمات الغزو وكان ذلك ذا طابع تاريخي وسياسي وقد عالجت وقائع الغزو ذاتها بداية بتبريرات النظام العراقي لغزو الكويت ثم عرض عملية الغزو نفسها وردود الفعل العربية والدولية إزاء الغزو وموقف إيران منه، واستعرضت الدراسة النتائج المترتبة عن هذا الغزو اجتماعيا اقتصاديا وثقافيا.

3- دراسة **عبد الرحمان عبد الكريم عبد الستار العبيدي** بعنوان: **العلاقات العراقية الايرانية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق 2003-2010**، بحثت هذه الدراسة في العلاقات التاريخية بين العراق وإيران مند القديم وتناولت مستوى هذه العلاقات من 2003 إلى 2010 أبرزت خلال هذه الفترة تأثير السياسة الخارجية الايرانية على صناعة القرار للعراق، والتغلغل الايراني في الساحة السياسية والمجتمع العراقي وكذلك معرفة مدى توافق المصالح السياسية المشتركة بين إيران وأمريكا في تحقيق أهدافهم في العراق.

4- دراسة **طلال عتريسي** بعنوان: **الجمهورية الصعبة، إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، عالجت الدراسة فترة حكم الاصلاحيين مند تولي محمد خاتمي السلطة ثم عودة المحافظين إلى الرئاسة عام 2005 بانتخاب احمدي نجاد رئيسا سادسا لإيران، واستعرضت الدراسة التجاذبات الداخلية في ايران والموقف الايراني من حربي الولايات المتحدة الامريكية على أفغانستان والعراق تطرقت إلى الواقع الجديد الذي نشأ عن وجود القوات الامريكية على الحدود الايرانية وهو ما جعل ايران تواجه فرصا وتحديات من خلال بروزها كقوة اقليمية وفي الوقت نفسه جعل منها هدفا مباشرا للضغوط والتهديدات الأمريكية، مما أثر على العلاقة مع الغرب وعلى التشدد في حق امتلاك ايران السلاح النووي وفي اطار هذه التحولات الاستراتيجية فإن مخاوف ايران من التطويق لا تقل عن فرصها في الاعتراف بها كقوة اقليمية صاعدة يصعب على أي كان تجاهل دورها ونفودها.

5- دراسة **خليل العناني** بعنوان: **الدور الايراني في العراق، تحركات غامضة في بيئة مضطربة،** تناولت الدراسة العلاقات الايرانية العراقية في مرحلة ما بعد صدام فبناء على مصالحها استراتيجية عمدت ايران إلى ملأ الفراغ السياسي والاستراتيجي في العراق ومنه يمكن لها أن تطور دورها الاقليمي، وفي سبيل تحقيق تلك الاهداف اعتمدت ايران على مجموعة من الادوات بينتها الدراسة كاستراتيجية التحرك الايراني في العراق وقد تنوعت ما بين النشاط الاستخباراتي والعمل العسكري والتأييد السياسي للقيادات الشيعية إضافة إلى استراتيجية الفوضى المسيطر عليها، ثم تتطرق الدراسة إلى المواقف المختلفة من التدخل الإيراني في العراق لتنتهي في الأخير إلى تقييم الدور الايراني في العراق.

6- دراسة **عبد الوهاب القصاب** بعنوان: **العراق في الاستراتيجية الأمنية الايرانية،**

تناولت هذه الدراسة موقع العراق في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية ويشير إلى كل ما في القومية الإيرانية والتشيع من تطلعات سياسية، هدفها السيطرة على السلطة ليس في إيران حيث الأغلبية الشيعية فحسب، بل وفي أقطار التواجد الشيعي الأخرى، وعبرها إلى العالم الإسلامي ويؤكد الباحث أن العراق كان وما زال عاملاً حاسمًا في الأمن القومي الإيراني فالعراق هو الجار الأقرب، والأيسر اتصالا بحكم موقعه الوسيط بين العديد من البيئات الجيوستراتيجية المتعددة، التي تجد إيران نفسها في خضمها، بل وشريكا لإيران في العديد منها، كما هو الحال بالنسبة إلى بيئة الخليج العربي وبيئة القوقاز، والمثلث الجيوستراتيجي العراقي/التركي/الإيراني، وبيئة المشرق العربي التي يشكل العراق الجسر الحيوي الذي يربط إيران بها.

❖ تقسيم الدراسة:

وللإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول تندرج تحتها مباحث حيت تناولنا:

في **الفصل الأول**: التطور السياسي للعلاقات الإيرانية العراقية إلى غاية 2003 وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيت تطرقنا في المبحث الأول إلى أهمية العراق الجيواستراتجية بالنسبة لإيران انطلاقا من الأهمية المكانية، الاقتصادية، السياسية والأمنية أما المبحث الثاني تناولنا فيه العلاقات الإيرانية العراقية بعد 1988 حيث قمنا بدراسة الخلفية التاريخية للعلاقات بينهما وتطورها إلى غاية 2003، أما المبحث الثالث فيتناول الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت 1990 انطلاقا من الأسباب وتداعيات الغزو.

في **الفصل الثاني**: الحرب الأمريكية على الإرهاب وتداعياتها على إيران وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 والقضاء على طالبان أفغانستان مع إبراز الموقف الإيراني من الحرب على الإرهاب، أما المبحث الثاني فكان الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 وتطرقنا فيه إلى أسباب، دوافع، وتداعيات الاحتلال على الدول العربية والإقليمية، وفي المبحث الثالث أبرزنا الموقف الإيراني من الغزو الأمريكي للعراق الذي تدرج من موقف الحياد إلى التورط في الحرب وصولا إلى الدور البارز في إسقاط نظام صدام حسين.

في **الفصل الثالث:** أهداف السياسة الإيرانية في العراق بعد 2003 وقمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث، يعالج المبحث الأول تحجيم القدرة العراقية في تهديد إيران وتناولنا فيه محددات العلاقات الإيرانية العراقية في مرحلة ما بعد سقوط صدام حسين والأدوات التي اعتمدتها إيران في تنفيذ سياستها في العراق، وتطرقنا في المبحث الثاني الى هدف آخر لإيران المتمثل في محاصرة المشروع الأمريكي في المنطقة والاستراتيجية التي اعتمدتها في سبيل ذلك ثم مؤشرات التغلغل الإيراني داخل الأجهزة العراقية، أما المبحث الثالث فيخص طموح إيران لاستعادة دورها الإقليمي من خلال إبراز نزعتها للهيمنة والتوسع في المنطقة انطلاقا من بوابة العراق، وأما المبحث الرابع فتم التطرق فيه إلى حدود التأثير والقيود التي تعترض أهداف السياسة الإيرانية في العراق انطلاقا من الوضع الداخلي للعراق وابراز عناصر الخلاف الأمريكي الإيراني ثم عرض مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من النفوذ الإيراني في العراق.

ووضعنا لكل فصل خلاصة وألحقنا الدراسة بخاتمة شاملة استعرضنا أهم القضايا الخاصة بالموضوع.

الفصـــــل الأول:

التطور السياسي للعلاقات الإيرانية العراقية

مقدمة الفصل الأول:

تشترك إيران والعراق في حدود تقارب من 1350 كلم وتربط شعبيهما مند أمد طويل أواصر ثقافية ودينية، وكثيرا ما كانت لإيران أطماع توسعية في المنطقة، ومند أن قضى الفتح الإسلامي على الإمبراطورية الفارسية ظل حكامها تراودهم أحلام استرجاع أمجادها واعتبار العراق البوابة الغربية الرئيسية في اتجاه المنطقة العربية، وقد تميزت العلاقة بين البلدين بالتوتر وعدم الاستقرار ارتبطت أحيانا بالتغيرات الداخلية في كل منهما، وعلاقاتهما الخارجية في ظل سعيهما الدؤوب إلى التوسع والنفود ترجمته حرب 1980، وكان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 قد منح الفرصة لإيران لتحقيق استراتيجيتها وأهدافها التاريخية في ايجاد موطئ قدم لها في بلاد الرافدين(العراق).

المبحث الأول: أهمية العراق الجيواستراتيجية بالنسبة لإيران

يتمتع العراق بأهمية كبرى في الإستراتجية الإيرانية انطلاقا من عدة اعتبارات سنتفصل فيها فيما يلي:

المطلب الأول: الأهمية المكانية

يشكل العراق في موقعه الاستراتيجي وأهميته الاقتصادية في قلب الإقليم المسمى بالشرق الأوسط وفي تاريخه العريق مهد الإنسانية وملتقى الحضارات لجميع الشعوب في الشرق الأوسط[1]، ويمثل نقطة الارتكاز بين كفتي الميزان التي تربط دول المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية من جانب الدول الإسلامية تركيا وإيران، وحتى أفغانستان والباكستان من الجانب الأخر فضلا عن موقعه وسط كتلة مائية كبيرة تربط المنطقة الممتدة من جبال هندكوش وحتى اليونان عبر العديد من البحار، فتربط العراق شمالا بالبحر الأسود وبحر مرمرة عن طريق تركيا التي تسيطر على مضيق الدردنيل والبسفور اللذان يربطان هذين البحرين بالبحر الأبيض المتوسط الذي يرتبط به العراق غربا عبر بلاد الشام وخاصة عبر سوريا وفلسطين قبل الاحتلال الصهيوني عام 1948[2]، ومن الجنوب الشرقي يرتبط العراق بالبحر الأحمر عن طريق المملكتين الأردنية والعربية السعودية وأما من الجنوب فإن العراق يقع على رأس الخليج العربي والمحيط الهندي عبر مضيق هرمز في حين يرتبط من شماله الشرقي ببحر قزوين المغلق الذي يربط العراق بإيران وروسيا.[3]

ومن وجهة نظر الباحثين والمتخصصين في الدراسات الاستراتيجية فالعراق يربط بين كتلتين من أخطر مناطق العالم جيواستراتيجية ، الأولى تمتد من حوض دجلة في سهول الموصل إلى بحر مرمرة عبر هضبة الأناضول والثانية من حوض الفرات جنوبا حتى جبال هندكوش في الهند وتعد المنطقة الأخيرة من أغنى مناطق العالم بالنفط.[4]

---

(1) محمود رياض، الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، دار النهضة، بيروت، 1974، ص 291.

(2) Ghaliand et jageau, "Attlsstiategique Geopolitique" .ed-mise a jour ,paris ,1950 ,p p 133.134.

(3) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج2، 1988، ص 487

(4) المرجع نفسه، ص 487.

أما من حيث خطوط الطول ودوائر العرض فإن العراق يقع ما بين خطي طول 45- 38، 48 شرقا ودائرتي عرض 5- 29، 23- 27 شمالا[1]، ولخطوط الطول والعرض أهمية من حيث المناخ والتنوع الزراعي إضافة إلى قيام الصناعات الإنتاجية التي تعتمد على مناخات معينة، ومنه فإن طبيعة موقعه هذا جعلته يمر بفصول مناخية متنوعة ساعدت على تنوع زراعته إضافة إلى أنها ساعدت على انتشار زراعة محاصيل متنوعة في الشمال والجنوب، أما من حيث الموقع البحري فإنه يساعد على تحديد طبيعة مصالح الدولة وحالاتها الاقتصادية والسياسية فالدولة المطلة على بحار وخلجان ترتكز أهميتها على خلفية الساحل المطلة عليه هذه الدولة. [2]

كذلك يعد العراق ثاني أعلى بلد في الوطن العربي من حيث الموارد المائية التي يبلغ حجمها 44.1 مليار م^3 في السنة حسب إحصائيات 2002 ويقع من حيث النقل الجوي على أقصر الطرق التي تربط بين بلدان جنوب شرق آسيا.[3]

وكان اشتراك العراق مع إيران وبالأخص بإطلالاته على الخليج العربي قد جعل واقع العلاقات بينهما يتسم بالتوتر والذي قاد في بعض الأحيان إلى الصدام، فإيران تسعى إلى مناصفة العراق في هذا النهر الملاحي الرئيسي للعراق في اتصاله بالعالم الخارجي رغم عقد الطرفين العديد من الاتفاقيات آخرها اتفاقية الجزائر التي ألغيت من طرف النظام الإيراني وخاضت الدولتان حربا دامت 8 سنوات نتيجة رفضها سيادة العراق على شط العرب.[4]

لقد قال **مستر فريزر(Mr. Freeze)** عضو مجلس الشيوخ البريطاني :«أن العراق على درجة عظيمة من الأهمية والغنى وهو أحد المناطق القليلة في العالم حيث تفيض الموارد الطبيعية على السكان بدلا من فيض السكان على هذه الموارد، وفيه من الإمكانيات ما يكفي

(1) خطاب العاني، جغرافية العراق أرض وسكان وموارد اقتصادية، المكتبة الوطنية، بغداد، 1990، ص 9.
(2) نافع القصاب، الصراع الجيوبوليتيكي في الخليج العربي، مطبعة السعدون، بغداد، 1986، ص ص 9- 11.
(3) خطاب العاني، مرجع سابق، ص 11.
(4) شيماء عادل القره غولي، أثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية التركية، جامعة النهرين، بغداد، 2006، ص64.

لزراعة 20 مليون إيكر من الأراضي الزراعية وفيه إمكانيات هائلة من النفط والموارد الأخرى هاهنا منطقة تعد مواردها الطبيعية أغنى من ولاية تكساس ويمكن تطويرها..».[1]

من خلال ما سبق فإن إيران الدولة الجارة لكل حدود العراق الشرقية والبالغة أكثر من 1350كم إذ كان العراق جزء من امبراطورية فارس قبل الإسلام وأهم مورد من مواردها الاقتصادية ولقد كانت أرضه مسرحا لصراع مرير طيلة أربعة قرون ما بين الفرس الذين يبغون السيطرة على العراق، فالعراق كان ومازال هدفا إيرانيا للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط وخاصة منطقة الجزيرة المحصورة ما بين دجلة والفرات التي تعتبر من أغنى الأقاليم الزراعية التي كان اسماعيل الصفوي يروم السيطرة عليها، ويمثل العراق هدف إيران للتوسع في شبه الجزيرة العربية وخاصة عبر حدوده الجنوبية كذلك تعتبر الهدف الروحي لملأين الناس من الإيرانيين الشيعة بهدف حماية الأئمة من آل البيت والتبرك بهم في كربلاء والنجف فقد أصبحت إيران مصدر التشريع الديني لما يقارب نصف سكان العراق الذين يعيشون في المناطق الجنوبية. [2]

نتيجة لأهمية العراق المكانية وسط هذا الإقليم المسمى بالشرق الأوسط فإنه أصبح عاملا مؤثرا في سياسات دول المنطقة والعقدة التي تتشابك فيه مصالحها خاصة بعد أن ولدت الدولة القومية الحديثة بعد الحرب العالمية الاولى في 1921، ودخلت منافسه حادة مع دول الجوار الإسلامي غير العربي وخاصة تركيا وإيران والحد من أطماع الدولتين في الأراضي العراقية خاصة وأن العراق أصبح نقطة التقاء الهلال الخصيب العربي مع الهلال الإسلامي غير العربي الممتد من المحيط الهندي حيث البحر الأسود.[3]

---

(1) هنري فوستر، مرجع سابق، ص ص 486- 487.

(2) حسين الدجيل، ميثاق بغداد، حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني،(د د ن)، بغداد، 1956، ص ص 67- 68.

(3) بيار مصطفى ريف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها كردستان، 1923- 1926، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006، ص 65.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية

حيث أنها لا تقل أهمية عن الأهمية الجغرافية إذ تمتلك العراق موارد اقتصادية أهمها النفط، فالعراق يمتلك ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية في مساحاته المكتشفة وطبقا لتقديرات حديثة فإن حجم الاحتياطي العراقي من النفط الخام يصل إلى 112.5 مليار برميل أي ما يعادل 11% من إجمالي الاحتياطي العالمي[1]، فمن أصل حقوله النفطية الأربعة والسبعين المكتشفة والمقيمة لم يستغل منها سوى 15 حقلا هذا فضلا عن أنه يمتلك مساحات غير مكتشفة وبالأخص في صحراء الغربية[2]، هذا يعني أنه وفي ظل غياب بدائل الطاقة الأخرى يصبح قادرا ولفترات طويلة على تزويد العامل بالنفط فهذا الاحتياطي النفطي الهائل للعراق يشكل لإيران أحد المنافسين الرئيسيين بالنسبة لها في مجال النفط بالعالم عموما وبالشرق الأوسط خصوصا، وكانت إيران ترى أن انشغال العراق بحروب طويلة سيساهم في تصدير نفطها وبكميات كبيرة وبالأسعار التي تريدها من خلال استغلال ظروف انشغال العراق بالحرب فتقوم عنه بتزويد العالم بالنفط باعتبارها من الدول النفطية الكبرى وخير مثال حرب الخليج الثانية1991 فما إن توقفت صادرات العراق والكويت من النفط حتى أعلنت إيران عزمها على زيادة صادراتها البترولية من3.5 مليون برميل يوميا الى 5ملايين في عام 1993 وإلى جانب النفط يمتلك العراق احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية الأخرى كما هو الحال مع الغاز الطبيعي التي تشير آخر إحصاءاته الى أن كمية احتياطاته وصلت في 2003 الى ما يقارب 109.5 مليار مكعب هذا الى جانب الزئبق والنحاس.[3]

كذلك يمتلك العراق إمكانات زراعية يعكسها توافر مساحات شاسعة من الأرض الزراعية، ذلك أن مجموع الأراضي القابلة للاستغلال يزيد عن 48 مليون دونم لم يستغل

---

(1) شيماء عادل القره غولي، مرجع سابق، ص 64.

(2) عبد الخالق عبد الله، " الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد 229، 2004، ص 19.

(3) شيماء عادل القره غولي، مرجع سابق، ص 68.

منها سوى 12.3 مليون دونم مما جعله يمتلك زراعة هائلة ويعتبر أيضا العراق سوقا مهما لتصريف المنتجات الايرانية وبالأخص المنتوجات الصناعية والمواد الغذائية[1].

إضافة إلى أن تجارة الحدود تساهم في الدخول بمشروعات اقتصادية تجمع بين البلدين من الممكن أن تعود بنفع كبير على إيران وخصوصا أن العراق مقبل على مشاريع استثمار ضخمة ضمن إطار مشاريع إعادة الإعمار، وفي ضوء هذه المقومات الاقتصادية للعراق ونتيجة للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها إيران ازدادت الأهمية الاقتصادية للعراق نتيجة الادراك الإيراني فهي ترى في العراق فرصة ذهبية أتيحت لها بحكم الجوار الجغرافي لإصلاح اقتصادها الذي يعاني ولفترات طويلة من تذبذبات، وقد استمرت الأهمية الاقتصادية للعراق في الإدراك الإيراني بحكم حاجاتها نحو توطيد علاقاتها مع الحكومات العراقية الجديدة والقادمة سبيلا لحصولها على اجتذاب المزيد من التمويل لعملياتها وزيادة طاقتها الإنتاجية لتواكب الطفرات الإنتاجية في المنطقة، فبالرغم من أن إيران تتمتع بعائدات نفطية وقامت بإصلاحات اقتصادية واسعة كتوفير احتياطي مناسب من العملة الصعبة وقروض خارجية متعادلة ومكانه اقتصادية ومالية بالمستوى المطلوب في النظام الدولي[2]، إلا إنها ترى في العراق ضرورة اقتصادية وبالأخص وهي تمر بحرب نفسية موجهة ضدها في محاولة لوضعها في مدار التهديد وجعلها مركزا مستهدفا من طرف الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل ومنه فنموها الاقتصادي مرتبط إلى حد كبير بالمتغيرات الخارجية.[3]

المطلب الثالث: الأهمية السياسة والأمنية

تشكل الأهمية السياسية والامنية للعراق >جانبا مهما في الإدراك الإيراني ومرده بالتأكيد إلى جملة محددات من أبرزها أن العراق يعتبر حجرا ركنيا في الأمن القومي العربي والأمن الخليجي وهو ليس تعبيرا لغويا بقدر ما هو حقيقة استراتيجية ،عسكرية

(1) علي الغالب،" أهمية العراق في الاستراتيجية الايرانية"، موسوعة الرشيد، 2014 من موقع:
http://www.achaclread.net.index? Partd.

(2) حسن موسوي، "الاقتصاد الإيراني ضرورة التصحيح البنيوي"، مجلة شؤون خليجية، العدد (104)، بيروت، 2001، ص 181.

(3) شيماء عادل قره غولي، مرجع سابق، ص 65.

وسياسية وباعتبار العراق بلد مسلما ويمثل الإيران ثقلا شعبيا خاصا ومهما كما أن وجود الأماكن المقدسة في العراق وبالأخص في محافظتي النجف وكربلاء، تأسست بينه وبين إيران علاقات تاريخية ودينية وقد سعت إيران من وراء هذه العلاقات إلى التوجه ببعثة إيرانية إلى خارج حدود إيران وهو أمر ثابت وواضح فإيران كانت تسعى إلى إقامة امبراطورية إسلامية تكون إيران قاعدة الانطلاق فيها ذلك لأن الإدراك الفكري الإيراني لم يتحرر من الإرث التاريخي الحضاري في رؤيته للعراق.[1]

سعت على مدى التاريخ الاستمرار في العمل بمبدأ خد وطالب كلما رأت أن الظروف مواتية للاستيلاء على أرض جديدة والحصول على امتيازات إضافية وما حدت في حرب الخليج الأولى خير دليل على ذلك، بما أن العراق يضع في تركيبته الاجتماعية أقليات متعددة منها الأقلية الكردية كما هو الحال مع إيران التي تدرك ضرورة السعي إلى الحفاظ على تماسك وحدة العراق وهذا لا يمكن اعتباره هدفا إيرانيا بقدر ما هو الخوف من أن تنشط المعارضة الكردية في إيران وعلى هذا الأساس فهي تعرض أي مشروع يريد تقسيم العراق.[2]

كذلك يمتلك العراق قاعدة حضارية وثقافية باعتباره قامت على أرضه أولى الحضارات وهذا ما ترتب عليه أهمية كبيرة له في الإدراك الإيراني الذي سعى ولا يزال يسعى لاستهداف البناء الحضاري والعلمي فيه على اعتبار أن هذا البناء مكن وجهة نظرها ليس أصيلا ومن ثمة لا بد من تدميره كما أن إيران تدرك بأن العراق يشترك معها في اتصاله بمتغير خارجي سلبي وهو الولايات المتحدة الامريكية على هذا الأساس تحاول حدب العراق نحوها من خلال إقناعه بأنهم مشتركون في نفس العدو المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

إن إيران تسعى إلى الاشتراك في أي ترتيبات أمنية إقليمية مستقبلية ففي ضوء إدراكها تنظر للعراق بأنه يشكل عنصرا مهما في تقرير توازن القوى في المنطقة ولذلك

---

(1) علي الغالب، "أهمية العراق في الاستراتيجية الايرانية "، مرجع سابق.(أنترنت)

(2) شيماء عادل، القره غولي، مرجع سابق، ص 70.

(3) علي الغالب، مرجع سابق.(أنترنت)

سعى إلى التواصل معه سبيلا لأداء دور إقليمي مهم في منطقة الخليج عامة والعراق خاصة ومنه فإن العداء ما بين العراق إيران وطابع المنافسة الإقليمية وإرث حرب شاملة وعوامل متعددة أخرى رتبت في إدراك صانع القرار الإيراني قناعة مفادها أن أي مكاس إقليمية يحصل عليها العراق لا بد وأنها ستكون على حساب المصالح والطموحات الإيرانية في منطقة الخليج العربي ومن تمة يقوي موقف العراق التفاوضي معها وقد أشار في حينها وزير الخارجية الإيراني أنداك بقوله: "أن أي تغير في الوضع الجيوسياسي في المنطقة سيعتبر من وجهة نظر ظهر أن نتائج خطيرة على أمنها القومي".[1]

ومنه فالدور الجيوسياسي للعراق يظهر هواجس إيران من هذا البعد كون العراق لا يملك منفذا بحريا حرا، وطريقه الوحيد مقصور على شط العرب ومنفد ضيق على الخليج ولا يبدو الحال من الجهة الشمالية بأفضل، إذ يرتبط العراق بمضائق ضيقة تسيطر عليها تركيا وتتمتع الجهة الشرقية من العراق بخصائص مهمة لا يمكن تجاهلها فمعظم المدن والمراكز التجارية وحقول النفط التي تمثل عصبا اقتصاديا واستراتيجيا تتواجد في القسم الشرقي من العراق وجعلت هذه الميزات العراق عرضة للمطامع الخليجية وهاجسا أمنيا بالنسبة لإيران، كما أنه رغم حالة الضعف وعدم الاستقرار السياسي التي يعيشها العراق إلا أن موقعه الجيوسياسي والحساس من جسم الأمة العربية ودوره في خلق التوازن الاقليمي في مواجهة القوى الاخرى غير العربية وفي مقدمتها إيران يبقى العامل الأكبر في تعيين الرؤية المستقبلية للعراق، لذلك فالتحدي الأمني الجديد بالنسبة لإيران ينشأ من طبيعة التنافس القائم بين المجموعات والتيارات القومية والدينية والسياسية في العراق، وهنا تظهر نتائج غياب الاستقرار والخلافات المذهبية واحتمال تقسيم العراق كتحديات تتجاوز حدود العراق لتصل إلى المجال الأمني الإيراني، وعلى هذا الصعيد تنظر إيران بقلق لنفود وتواجد القوى الإقليمية وتصاعد النفود الإسرائيلي في شمال العراق وتأثير ذلك على التنوع القومي في العراق، وذلك كله بصورة أساسية إلى غياب قوة سياسية على الساحة العراقية تكون قادرة على ايجاد الاستقرار والأمن الداخلي، خاصة وأن العراق كان على الدوام مكانا

[1] جورج فريدمان، "مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 304، بيروت، 2005، ص 84.

تتجمع فيه المذاهب والأعراق بصورة أثرت على نسيج السلطة والمجتمع، وكان لسيطرة السنة على رأس الهرم السياسي في السابق أثره في ترسيم شكل العلاقة بين إيران وسائر الدول الخليجية العربية وإن كان العراق الجديد وما حمله من تغيرات في هرم السلطة وتعزيز النفود الشيعي قد قلص من التوتر المذهبي مع إيران لكن البناء السياسي الهش في العراق واستمرار الخلافات المذهبية وتعاظم ما تسميه إيران بالتبليغ الوهابي على الساحة العراقية تبقي التحدي المذهبي من التحديات الرئيسية التي تواجهها. [1]

إذن تنظر إيران الى العراق من الناحية السياسية والاستراتيجية نظرة ذو بعدين **الأول** أن هناك إمكانية لإخراج العراق من الناحية الاستراتيجية والتعريف التقليدي نت كونه قوة لتحقيق التعادل مع القوى الإقليمية الى قوة مساندة لإيران، وهذا يعني منح إيران الفرصة لتعيد تعريف الدور الاقليمي لنفسها وللقوى الاخرى بصورة تضمن لإيران وجودها كلاعب وقوة إقليمية مؤثرة، و**الثاني** أن العراق شكل على الدوام منافسًا إقليميًا واستراتيجيًا لإيران وترى وجهة النظر هذه أن الظروف الفعلية التي يشهدها العراق اليوم مردها الضعف، ولا يمكن الحديث عنها بوصفها استراتيجية شاملة وطويلة الأمد فالخلافات مع إيران، والموقع الجيوسياسي، وقيادة العالم العربي، والهوية القائمة على المواجهة (العرب والعجم)، إضافة إلى البنية النظامية والاقتصادية وعوامل أخرى كلها تستطيع أن تجعل من العراق الجديد بعد عودة الثبات والاستقرار، أهم تحد أمني يواجه إيران، بعد أن يصبح دولة مؤثرة في المعادلات الإقليمية والاستراتيجية. [2]

---

[1] فاطمة الصمادي، "العراق في الاستراتيجية الايرانية: تنامي هاجس الامن وتراجع الفرص"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، تاريخ الاطلاع 2015/04/25 من الموقع:

http:// studies .aljazeera.net/reports/2015/04/20 15467496866497 htm.

[2] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية - العراقية بعد انتهاء حرب1980-1988

لقد شهدت العلاقات الإيرانية العراقية تدبدبا ميزها التنافس والصراع تارة والتعاون تارة اخرى وقد كانت السمة البارزة في علاقتهما هي التنافس الذي طغى على معظم الفترات التاريخية.

المطلب الأول: خلفية تاريخية للعلاقات الإيرانية - العراقية قبل 1988

عرفت العلاقات الإيرانية - العراقية منذ اعتراف الحكومة الإيرانية بالحكومة العراقية عام 1929 ولغاية 2003، اختلافا في طبيعتها وخصائصها وذلك باختلاف المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها هذه العلاقة، يبد أن هذا التباين لا ينفي أنها قد تميزت في العموم باستمرار اقترانها بخاصية الصراع بين الدولتين ومع ذلك فإنها اقترنت أيضا في أحيان بالتعاون استجابة لتأثير ظروف محددة، لكن هذا التعاون كان مؤقتا ينتهي بانتهاء الدافع له وتعد خاصية الصراع في العلاقة العراقية الإيرانية محصلة لتأثير مجموعة متغيرات متفاعلة نبعث من معطيات الواقع العراقي وكذلك الإيراني.[1]

ترجع أصول الخلافات الإيرانية - العراقية إلى التجاذبات السياسية حول ترسيم الحدود بين البلدين، وقد بقيت هذه الخلافات مشكلة عالقة في العلاقات العراقية الإيرانية لاسيما حول السيادة الكاملة على شط العرب[2]، التي أصبحت أهم مشكلات الحدود بين البلدين وهو ذلك المجرى المائي الواسع الذي يلتقي فيه نهر دجلة والفرات عند مدينة كرمة علي، حيث يجريان معا ويؤلفان نهرا واحدا يصب في الخليج ويفضل بين البلدين وعند تسلم حزب البعث الاشتراكي السلطة في العراق عام 1968 أعرب عن رغبته في التوصل إلى تسوية عادلة مع إيران حول القضايا الحدودية، وجرت مفاوضات بين بغداد وطهران في الأعوام 1966 إلى غاية 1969 وعرضت إيران مشروع يحل محل معاهدة 1937 لكن الطرف العراقي لم يوافق فقام الوفد الإيراني بقطع المفاوضات.[3]

---

[1] مازن الرمضاني، "العلاقات العراقية الإيرانية، حاضر الماضي ومستقبل الحاضر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ الاطلاع 2015/02/15 الموقع:

http://www.dohainstitute.org 1home/get page /dd 158 .

[2] عبد الله حجاب، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979- 2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية"، (شهادة ماجستير في العلوم السياسية، دراسات آسيوية، جامعة الجزائر، 2011- 2012)،ص99.

[3] عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي،" العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط 2011)، ص 22.

ألغى الشاه **محمد رضا بهلوي** في سنة 1969 من جانب واحد اتفاقية الحدود المبرمة بين إيران والعراق سنة 1937، ثم احتل الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى، وأبو موسى وقطعت العراق علاقاتها مع إيران[1]، وقام الرئيس الجزائري **هواري بومدين** بمبادرة لحل الخلافات العراقية الإيرانية حيث جمع **صدام حسين** والشاه **محمد رضا بهلوي** في 6 مارس 1975 وتم التوقيع على اتفاقية الجزائر انطلاقا من مبدأ حسن الجوار وتطبيقا لمبادئ سلامة التراب الوطني وحرمة الحدود المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الجانبين، كما اعتبر منتصف النهر في شط العرب خط تالوك* هو خط الحدود بين إيران والعراق[2]، وأقر العراق رسميا بسيادة إيران على الجزء الأكبر من شط العرب لكن هذا كان مؤقتا وغير نهائي ومرتبط بالظروف الإقليمية والسياسية لعقد السبعينات الذي كان في مجمله عقد إيرانيا، واستغل العراق سقوط نظام الشاه عام 1979 أين تدهورت العلاقات العراقية الإيرانية، وتم إلغاء اتفاقية الجزائر في 1980 والتسبب في اندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي دامت 8 سنوات.[3]

انتهت الحرب عام 1988 بخسائر لكلا الطرفين ولو أن العراق كان الخاسر الأكبر من خلال خروجه من القطاع المركزي للقوى الإقليمية بعد ما كان أحد أهم أقطابه نظرا لقوته العسكرية والاقتصادية لكنه أصبح منهار اقتصاديا.[4]

كان للحرب انعكاسات على العلاقات السياسية بين دول الخليج وإيران بشكل سلبي أدت بسبب المواقف المتعارضة إلى اتخاذ إيران مواقف عدائية من بعض دول الخليج في المؤتمرات الإقليمية والدولية، وصلت إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية كما جرى مع العربية السعودية، أما الآثار الاقتصادية تمثلت في ضعف الاقتصاد العراقي بسبب حرمانه من تصدير نفطه من خلال الخليج، كما تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي بسبب تسخير

---

(1) عبد الله حجاب، مرجع سابق، ص 99.

(2) الجميل سيار، "العلاقات العربية – الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 472.

*تم ترسيم الحدود المائية بين ايران والعراق طبقا لخط تالوك

(3) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص142.

(4) فاضل رسول، العراق - ايران أسباب وأبعاد النزاع ، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996، ص ص82-84.

الاقتصاد للمجهود الحربي مما ادى إلى بروز أزمة اقتصادية بعد الحرب ولم تجد القيادة العراقية من سبيل للخروج منها إلا بدخول مغامرة الكويت عام 1990 بالإضافة إلى الآثار العسكرية إذ أدت الحرب إلى تضخم القدرات العسكرية لإيران والعراق ودخلت دول المنطقة الأخرى في برامج تسلح كبيرة.[1]

أثبتت تقديرات مراقبين أجانب خسائر إيران بحوالي 644 مليون دولار والعراق بـ 452 مليون دولار، وخرجت إيران من الحرب وقد ساءها فشل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في معاقبته الاعتداء وانتظر المجلس حتى قام العراق بغزو الكويت عام 1991 لكي تحصل إيران على مكافأتها التي اعتقدت أنها تستحقها منذ زمن بعيد، والتي جاءت على شكل تصميم رسمي تضمنه تقرير رفعه الامين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت إلى المجلس يقول فيه أن بغداد تصرفت بدافع العدوان وليس دفاعا عن النفس وأنه نتيجة لذلك يحقق لإيران المطالبة بتعويضات وعم بعد ذلك سلام بارد في مرحلة عرفت بـ **"لا سلم لا حرب"**.[2]

كانت إيران تسعى إلى تثبيت مسؤولية العراق عن الحرب التي دامت 8 سنوات بينهما، تمهيدا لمطالبته بتعويضات كبيرة أو الاستيلاء على حقول نفطية في جنوب العراق ومنها حقل مجنون النفطي، وتستند إيران في ذلك إلى وثيقة أساسية ممثلة في رسالة الأمين العام للأمم المتحدة **"خافيير بيز ديكويلار"**(Javier Perez de Cuellar) إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة في 1991/12/09 والتي جاء فيها «إن الهجوم على إيران يوم 1980/09/22 لا يمكن تبريره في إطار ميثاق الأمم المتحدة أو أي قواعد أو مبادئ معترف بها في القانون الدولي وهو ينطوي على المسؤولية عن الصراع».[3]

وكانت هذه الرسالة الثمن الذي قبضته إيران في صفقة عقدها مع الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة الأمم المتحدة وكان جوهر الصفقة هو الإفراج عن الرهائن المدنيين

---

(1) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 421.

(2) كرايسيز جروب، إيران في العراق ما مدى النفوذ؟ التقرير رقم 38 حول الشرق الاوسط، 21 مارس 2005، ص ص10- 11.

(3) عبد الوهاب الجصاني،"حول التعويضات في الحرب العراقية- الإيرانية "، مجلة المستقبل العربي ،العدد 333 السنة 2006، ص ص69-70.

الأمريكان الذين اختطفهم تنظيمات تابعة لحزب الله في لبنان خلال فترة 1980-1988 مقابل توجيه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة يحمل فيها العراق المسؤولية عن شن الحرب على إيران تحت غطاء **الفقرة 6** من قرار مجلس الأمن **598** لعام 1987 التي تقول: «يطلب من الأمين العام أن يستطلع بالتشاور مع إيران والعراق مسألة تكليف هيئة محايدة للتحقيق في المسؤولية عن الصراع وأن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن»، وقد تمت الصفقة وأطلق صراح الرهائن الأمريكيين جميعا وبعد ذلك وجه الأمين العام للأمم المتحدة في 1991/12/09 رسالة إلى مجلس الأمن يبلغه فيها أن العراق يتحمل مسؤولية الحرب العراقية الإيرانية.[1]

المطلب الثاني: تطور العلاقات الايرانية - العراقية 1988 -2003

لقد كانت كل من العراق وإيران عرضة لسياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية وبالرغم من أن هذا الوضع كان يمكن أن يؤدي إلى تقارب بين العراق وإيران، فإن عدم الثقة بين النظامين حال دون حدوث أي تقارب فقد اتخذت الدولتان خطوات محدودة لتطبيع علاقتهما في أعقاب انتهاء حرب 1980-1988 مثل تبادل أسرى الحرب واللاجئين، السماح بزيارات قصيرة محدودة وعلى الصعيد الاقتصادي كانت توجد علاقة سرية محدودة باعت إيران خلالها كميات صغيرة من النفط العراقي عبر مياهها الإقليمية خارج نطاق الحصة المسموح بها بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء ومع هذا فإنه لم يتحقق أي تعاون أمني متبادل حقيقي وبالتالي فقد استمرت نشاطات جماعات المعارضة الحزبية المنافسة عبر الحدود وهي مجاهدي خلق في العراق وجناح بدر العسكري في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، أضف إلى ذلك أن كلتا الدولتين اخفقتا في الوصول إلى معاهدة سلام نهائية تنهي حرب الأعوام الثمانية باهظة التكلفة.[2]

وعقب نهاية الحرب العراقية- الإيرانية بنصر أحرزته القوات المسلحة العراقية على نظيرتها الايرانية في أوت 1988 مما أدخل عوامل جديدة إلى التخطيط الاستراتيجي

---

[1] عبد الوهاب الجصاني، المرجع السابق، ص 70.

[2] أحمد شكارة، حرب الو. م .أ على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي- الإمارات 2005 ص ص 23- 24.

الإيراني حيال العراق وهي العوامل التي حددت سلوك السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه العراق مند نهاية الحرب العراقية –الإيرانية ويمكن اجمالها في ما يلي:

1- احتواء النظام العراقي بمختلف الوسائل وقد ظهر ذلك جليا في استجابة إيران لرسائل صدام حسين بعد أزمة الكويت ومبادرتها لإعادة العلاقات مع العراق عام 1990 ثم قبولها التجاء الطائرات العراقية الحربية والمندية إلى إيران ابان حرب الخليج الثانية ومن ثم مصادرتها فيما بعد مما نتج عنه إضافة للقدرة العسكرية الإيرانية من جهة واضعاف العراق عسكريا ويمثل هذا السلوك مثلا جيدا على نجاح سياسة الاحتواء الإيرانية للعراق.

2- كما سجلت استراتيجية إضعاف العراق مكانا بارزا ودائما في السياسة الخارجية الإيرانية، من خلال التسهيلات التي قدمتها إيران للولايات المتحدة الامريكية خلال عملية عاصفة الصحراء 1991 وعملية غزو العراق 2003.

3- وقد مثل دعم إيران لحلفائها ومؤيدها من الأحزاب الإسلامية الشيعية التي ترعاها بعد عملية إخراج العراق من الكويت ودفعها للدخول إلى العراق والعمل على اطلاق تمرد شيعي في محافظات الجنوب العراقي، ودعمها للأحزاب الكردية التي التجأت إليها بعد القضاء على التمرد بشكل حاسم عام 1988 سعيا واضحا للقضاء على نظام الحكم العراقي وتسلم حلفائها الحكم ليسهل بعد ذلك ضم العراق إلى دائرة النفود الإيرانية وتفكيك قدرته على تشكيل تهديد إيران في خططها حيال المنطقة.[1]

فرضت التداعيات الدولية تأثيرات مباشرة على النظام الإيراني دفعت بالسلطة السياسية إلى إجراء تحولات سياسية مهمة وبناء نظام تختلط فيه القيم الدينية والديمقراطية ومن الجدير بالذكر أن التداعيات الداخلية في إيران فرضت تأثيرات مباشرة وتوجهات جديدة نحو التدشين سياسة قائمة على التعاون والتوافق مع الدول الإقليمية والسعي نحو تقليل قضايا الصدام ومواجهة المشكلات والخلافات القائمة والمحتملة مع كافة الدول المجاورة وكان ذلك يستند إلى ضرورة الأخذ بإفرازات التطورات السياسية والاجتماعية

[1] عبد الوهاب القصاب،" العراق في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية "، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 27 مارس 2014 ص ص6 -7.

والثقافية الداخلية والخارجية، إضافة إلى ضرورة الخروج من ثقافة الاخلاص والولاء للثورة وولاية الفقيه إلى إيجاد توازن بين ذلك وبين ثقافة العمل لتقوية الدولة، خاصة بعد فترة إعادة الاعمار نتيجة الحرب مع العراق التي استمرت 8 سنوات.[1]

عقب وفاة **أية الله الخميني** عام 1989 بدأت تتراجع مفاهيم تصدير الثورة في السياسة الإيرانية، وخلفه **علي خامنئي** فقيها ومرشدا للثورة، وانتخب **علي أكبر هاشمي رفسنجاني** رئيسا لإيران متبعا سياسة براغماتية وتم إجراء تعديلات على الدستور للزيادة من سلطات رئيس الدولة وبدأ الانتقال من مرحلة تثبيت أقدام الثورة الإسلامية إلى مرحلة إعادة البناء وعودة الدولة كقوة مركزية للسلطة.[2]

لقد سعى النظام الإيراني في عهد الرئيس **هاشمي رفسنجاني** الذي اتبع سياسة الاعتدال، إلى الانفتاح نحو الغرب لكسر عزلته الدولية حتى يستطيع التفرغ لمعضلاته الاقتصادية واصلاح ما خربته حرب 8 سنوات مع العراق من خلال اعتماده خطة خمسية (1988- 1993) تضمنت جدب رؤوس الأموال، فتح السوق الإيرانية للمنتجات والاستثمارات الأجنبية، استراد التكنولوجيا الحديثة، وزيادة عائدات النفط والاقتراض من الأسواق الدولية، كما قلل من لهجته الخاصة بتصدير مبادئ الثورة الإسلامية التي كان يروج لها الخميني وهذا ما أوجد نوعا من الاستقرار على حدوده مع الدول المستقلة حديثا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وهذه السياسة تتفق مع الطابع البراغماتي لإيران في فترة رئاسة رفسنجاني، إلا أنه أدرك أن برنامجه الاقتصادي عرضه للفشل إذا لم يصحبه بعض التغيرات الأساسية في سياسة إيران الخارجية وهذا ما يبرر تقاربه الحدر مع الغرب وتغيير جوهر سياسة إيران في الخليج، وتغيرت النظرة الراديكالية إلى العالم وبدأ الاعتدال يسود السياسة الإيرانية.[3]

---

[1] محمد أحمد المقداد، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية"، العلاقات الإيرانية-العربية: حالة دراسة، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 40 العدد 2، 2013 ص ص 451.450.

[2] Mohsen M.Milani,"the evolution of the Iranian presidency: from bani sadir to Rafsanjani". british journal of middle eastrn studieuse. Vol 20. no1 1993.pp 85- 97.

[3] محسن ميلاني،" سياسة إيران في الخليج من المثالية والمحاسبة والمجابهة إلى البرغماتية والاعتدال" في جمال سند السويدي، (محرر) إيران والخليج البحث عن الاستقرار ط 2 مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 1998 ص 128.

لقد كانت إدارة رفسنجاني تأمل في تحقيق ثلاث أهداف:

أولها: احتواء العراق، من خلال اقناع دول المنطقة بأن العراق دولة توسعية تمثل أخطر تهديد لأنظمتها وأن العراق هو سبب عدم الاستقرار في المنطقة ورسم صورة مفادها ان ايران عامل استقرار في المنطقة.

الهدف الثاني: كان تحسين العلاقات مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحقيق هذا الهدف كان يتطلب الالتزام بالعمل على تعزيز استقرار المنطقة من خلال التوقف عن استعداء الأخرين.

الهدف الثالث: كان زيادة نفودها في السياسات النفطية.[1]

لقد أدى الغزو العراقي للكويت واحتلالها عام 1990 إلى دخول متغيرات جديدة على العلاقات بين العراق وإيران، دفعت بهما إلى اتخاذ قرارات جديدة واتباع سياسات غير منتظرة تعد مرحلة فاصلة في تطور عملية التقارب والتباعد التي ظلت تخيم على العلاقات الثنائية فيما بينهما مند توقف النزاع المسلح وتتمثل هذه العوامل في محاولة النظام العراقي فتح صفحة جديدة مع النظام الإيراني[2]، وقد استفادت إيران استفادة عظمى نتيجة المبادرة التي تقدم بها الرئيس العراقي **صدام حسين** في 15 أوت 1990 والتي بموجبها قبل العراق شروط إيران لتحقيق تسوية مشكلات الحرب المعلقة بين البلدين وتضمنت المبادرة ما يلي:

- اعتراف العراق باتفاقية الجزائر 1975 الخاصة بشط العرب التي سبق أن ألغاها صدام حسين من جانب واحد وأعلن الحرب على إيران.

- التبادل الفوري للأسرى لدى الجانبين.

- موافقة العراق دفع تعويضات لإيران عن الخسائر الحربية التي طالبت بها إيران بعد وقف إطلاق النار، وتمثلت تلك التعويضات في حصول إيران على نحو 150 ألف

---

[1] محسن ميلاني، المرجع السابق، ص ص 131-130.

[2] ميلاس محمد الزين،" النزاع العراقي الإيراني، الخلفيات والنتائج"، (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر2001)، ص 96.

برميل نفط عراقي يوميا، يتم نقلها عبر شط العرب بقيمة 4.5 مليون دولار يوميا أي ما يعادل 1.3 دولار سنويا.

- سحب العراق لقواته من الأراضي الإيرانية المحتلة بمساحة تقدر بنحو 2500 كلم

وأدى ذلك إلى غلق ملف الحدود ومشكلة شط العرب بين البلدين خلال فترة حكم رفسنجاني ولو بشكل مؤقت.[1]

وقد صرح **علي أكبر ولايتي** أن ما تحقق يعد أعظم الانتصارات الإيرانية على مدى التاريخ حيث كانت إيران تطالب ب 300 مليار دولار تعويضات عسكرية لكنها حصلت على ما هو أكبر من ذلك وكل هذا مقابل وعد إيراني بعدم مهاجمة العراق في حال دخولها حرب مع الولايات المتحدة وحلفائها.[2]

لم تكن ايران تثق كثيرا بالقيادة السياسية في العراق فهذه القيادة نفسها التي مزقت اتفاقية الجزائر لعام 1975 الخاصة باقتسام شط العرب وهي التي استخدمت أسلحة الدمار الشامل في حربها مع إيران، ثم اجتاحت الأراضي الكويتية بقوة عام 1990 رغم أن الكويت كانت أكثر الدول المساندة للعراق خلال حرب الثماني سنوات ضد إيران وتعرض أمنها واستقرارها بل وقيادتها السياسية لمخاطر عديدة بسبب موقفها الداعم للعراق وبالتالي فليس من المستغرب أن تشعر طهران أن بغداد لا تستطيع الوفاء باتفاقيتها لأي فترة من الزمن خصوصا أن الحدود ليست هي المشكلة الوحيدة في العلاقة بين البلدين فهناك قضايا الأسرى والتعويضات بالإضافة إلى قضية توازن القوة بين البلدين وتنازع الدور الإقليمي بينهما.[3]

---

(1) عبد الله فهد، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ، المجلد 1، قرطاس للنشر الكويت 1999، ص ص 38.39.

(2) منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية، المتحدة، 2008ص 171.

(3) المرجع نفسه، ص 175.

شهدت العلاقات العراقية الإيرانية تحسنا كبيرا خلال منتصف التسعينيات مقارنة بما كانت عليه بعد الحرب وتجلى ذلك في ازدياد معدلات التبادل التجاري واستمرار تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين لكن بقيت مشكلات شائكة على حالها.[1]

إن توازن القوة بين إيران وكل من العراق والسعودية ودول الخليج هو أمر مطلوب لاستقرار الأمور في منطقة الخليج وقد أظهرت الأحداث في المنطقة خلال البدايات الأولى لرئاسة رفسنجاني أن العراق عندما خرج من حربه مع إيران متفوقا في عناصر القوة المسلحة نتيجة الدعم الخليجي اللامحدود له خلال حرب الثماني سنوات مثل بذلك تهديدا حقيقيا لأمن منطقة الخليج العربي، من خلال غزو أراضي دولة الكويت بغية ضمها إلى أراضيه، رغبة في محوها من على خريطة المنطقة لتكون المحافظة العراقية التاسعة عشر[2]، ومثل هذا الاجراء لم ترضى عنه إيران وعلى الرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمها العراق إلى إيران في 15 أوت 1990 فإن إيران طالبته بالانسحاب الفوري غير المشروط من الأراضي الكويتية المحتلة لأن إيران لا تقبل الاحتلال بأي شكل من الأشكال، كما رفضت تسوية الأزمة سلميا وبشكل يضمن للعراق الاحتفاظ بجزيرتي وربة وبوبيان، أو حصول العراق على مكاسب إقليمية من شأنها تغيير الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة وهددت باستخدام القوة المسلحة لاحتلال تلك الجزر إذا ما حصل العراق عليها لأن ذلك تعتبره إيران تهديد مباشر لأمنها.[3]

التزمت إيران الحياد خلال حرب الخليج الثانية ورفضت التورط في الحرب أو إرسال قوات للمشاركة في التحالف الدولي المناهض وكانت الأحداث خلال تلك الحرب توحي بأن العراق وإيران مقبلان على فتح صفحة جديدة في علاقتهما الثنائية بيد أن التطورات اللاحقة لهذه الحرب عكست جوا سلبيا في مناخ العلاقة بين البلدين، وكانت أبرز العوامل التي أدت إلى أيجاد ذلك المناخ السلبي تأييد إيران لانتفاضة الشعبية التي مست المدن العراقية في

---

(1) ميلاس محمد الزين، مرجع سابق، ص 98.

(2) حسن منصور العتيبي، مرجع سابق، ص 182.

(3) نيفين مسعد عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص227.

مارس 1991 واستمرت إيران في احتضان المعارضة العراقية في مقابل احتضان العراق للمعارضة الإيرانية.[1]

لم تقف الأمور عند حد التأييد المعنوي لعوامل عدم الاستقرار من الجانبين بل إن الأمر تعداها إلى التحرك العسكري الفعلي وتبادل الاتهامات بين البلدين بشأن التعدي على الحدود المشتركة ففي 06 أوت 1993 أعلن العراق أن قوة إيرانية توغلت في منطقة كردستان العراقية وقصفت نقاط قريبة من الحدود تعتبرها منطلقا لفصائل إيرانية معارضة لشن عمليات في إيران، وفي نوفمبر 1994 شن الطيران الإيراني غارات على قواعد المعارضة الإيرانية في شمال مدينة كركوك العراقية، في جويلية 1995 اتهم العراق عناصر من السفارة الإيرانية في بغداد بالتورط في قتل ثلاثة عناصر من منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، وكذلك رفضت إيران إعادة الطائرات العراقية التي لجأت إليها خلال حرب الخليج الثانية وقد بلغت نحو 69 طائرة منها 30 طائرة للركاب على اعتبار هذه الطائرات جزء من التعويضات التي يجب على العراق دفعها لإيران نتيجة حرب ضدها الأمر الذي أدى إلى تردي العلاقات الإيرانية العراقية[2]، كما ظلت مشكلة الأسرى والطائرات والتعويضات لفترة طويلة تعكر صفو العلاقات بين إيران والعراق بالرغم من مرور أعوام على حربهما.[3]

طوال فترة حكم رفسنجاني كان ميزان القوى في منطقة الخليج يميل لمصلحة الطرف الايراني على حساب الجانب العراقي في مجموع عناصر القوة الحيوية والاقتصادية والعسكرية. وتشمل عناصر القوة الحيوية كلا من الموقع الاستراتيجي والعمق الاستراتيجي مصادر الثروة الطبيعية، المساحة وعدد السكان والمستوى التعليمي والصحي، بينما تشمل عناصر القوة الاقتصادية الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه، الصادرات ونسبة الارض الصالحة للزراعة وانتاج الطاقة الكهربائية والنفط الغاز أما القوة العسكرية فتشمل

(1) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق ص 182.
(2) المرجع نفسه، ص 183.
(3) ميلاس محمد الزين، مرجع سابق ص 98.

عناصر مثل حجم القوات المسلحة والخبرة القتالية وحجم الانفاق العسكري الأسلحة ونوعيتها[1] . والجدول التالي يوضع ذلك التفوق الإيراني:

توازن القوى بين العراق وايران خلال فترة حكم رفسنجاني (1989- 1995)

الدولة	الكتلة الحيوية	القوة الاقتصادية	القوة العسكرية	الإجمالي
إيران	23.79	23.82	19.34	66.95
العراق	14.85	11.79	13.15	39.79

المصدر: صالح بن العزيز القنيع، "السياسة الخارجية الايرانية وأثرها على الأمن التومي العربي 1979-_1995"، (أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، 1998) ص 37.

[1] حسن منصور العتيبي، مرجع سابق، ص 183- 184.

المبحث الثالث: الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت 1990

كان للغزو العراقي للكويت1990 تأثير على إيران حيث حققت جراء هذا الغزو عدة مكاسب من خلال موقفها الرافض للاحتلال وهو ما أعادها إلى حلقة التوازنات الاقليمية والدولية بعد فترة من العزلة الدولية.

المطلب الأول: الغزو العراقي للكويت 1990- 1991

لقد ارتبطت الكويت بالعراق منذ تأسست الدولة العراقية الحديثة عام 1921 بعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية، اكثرها تقلبا وتوترا وقلقا هي العلاقات السياسية بين البلدين حيث كانت أنظمة الحكم في العراق تنتقل من المطالبة بمناطق حدودية إلى المطالبة بالكويت على انها جزء من العراق بين الحين والآخر لم يكن سبب ذلك تغيير وتقلب الحكومات في العراق ولكن تجد المواقف المتناقضة لدى الحكومة الواحدة.[1]

أولا: أسباب الغزو العراقي للكويت

إن ما يطلق عليه بالنزاع العراقي الكويتي أو في بعض الأحيان أزمة الخليج الثانية وإن كانت له عدة أسباب إلا أن سببها الأساسي والأصلي هو الادعاءات الاقليمية بين الطرفين، ذلك أنه عبر تاريخ العلاقات بين الدولتين حدثت عدة أزمات وكان النزاع الاقليمي فيها دائم الحضور، سواء تلك التي وقعت سنة 1961 أو 1963 أو الأخيرة 1990، وتضاف للمشاكل الاقليمية أسباب ظرفية ناشئة عن الوضع الدولي بصفة عامة تتخذ كغطاء أو مبرر أحيانا للمشكل الاقليمي المتأصل بين الطرفين منذ نشأتها كدول[2] ومنه يمكن ارجاع الأسباب الحقيقية لغزو الطرق للكويت إلى ما يلي:

- خروج العراق من حربه مع أيران التي انتهت في 8 اوت 1988 قويا من الناحية العسكرية مقلق للغرب بجيشه النظامي الذي يضم أكثر من 600 ألف عسكري فضلا عن مليون مقاتل غير نظامي وبرنامج تقني متقدم قادر على امتلاك الأسلحة البيولوجية والكيمياوية والصواريخ، وأخذ ينمو اتجاه صنع السلاح النووي وكل هذه البرامج كانت على حساب الاقتصاد العراقي المنهار الذي عانى الاختناق بسبب خسائر الحرب التي بلغت

---

[1] عبد الرحمان عبد الكريم عبد الستار العبيدي، مرجع سابق، ص 49.

[2] محمد قجالي،"حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي العام والعلاقات الدولية". (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008)، ص 66.

حدود 250 مليار دولار وتعويضات بلغت أكثر من 90 مليار دولار[1]، وخلال تلك الفترة اتفقت دول الأوبيك على رفع سعر النفط إلى 21 دولار للبرميل وتحديد حصص معنية للإنتاج من أجل ذلك، إلا ان دولتي الكويت والامارات لم تلتزما بحصص الاوبيك مما ادى الى هبوط السعر إلى 15 دولار للبرميل، واعتبر العراق هذا السلوك نوع من الاستفزاز بل حرب اقتصادية ضده، لأنه كان يرى أن حل ازمته لا يكون إلا بارتفاع أسعار النفط لمدة طويلة.

- كما أن هناك عدة عوامل شكلت دافعا وراء القرار العراقي باجتياح الكويت تمثلت فيما يلي:

العامل الأول: خروج **صدام حسين** كأبرز زعيم عربي في أعقاب الحرب العراقي-الايراني، واعتقاده ان هذه الحرب قد كرته زعيما للعرب.

العامل الثاني: هشاشة النظام الإقليمي العربي وعدم قدرته الخلافات العربية، وهو ما يسمح بقيام تحالفات داخلة وهذا ما يساعد القرار العراقي بالاحتجاج أن يظهر إلى الوجود.

العمل الثالث: خروج إيران من المعادلة الإقليمية إلى حد كبير وبالتالي بروز العراق كأقوى قوة في المنطقة.

العامل الرابع: وكان كويتي بحث وتمثل في الصراع الذي كان دائرا عام 1990 بين المعارضة الكويتية والحكومة حول مجلس الامة والمجلس الوطني، وهو ما اوحى للقيادة العراقية بانشطار الجبهة الداخلية للكويت والاعتقاد بأن المعارضة سوف تستقبل قوات التحرير للكويت بالورود[2]، فأعلن النظام العراقي أن ثورة وطنية ضد الاسرة الحاكمة في الكويت قد اشتغلت، وأن الثوار قد استنجدوا بالنظام القومي التقدمي في العراق من اجل المساعدة، فما كان من الجار إلا أن لبى النداء وهي للمساعدة.[3]

---

(1) حسن نافعة وآخرون، الغزو العراقي للكويت، المقدمات، الوثائق وردود الفعل،(ندوة بحثية) ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1995، ص 99.

(2) المرجع نفسه، ص 105.

(3) محمد أحمد، "الغزو الأمريكي- البريطاني للعراق 2003، بحث في الأسباب والنتائج"، مجلة جامعة دمشق، المجلد20، العدد 493، السنة 1004، ص ص 118- 119.

أعلن العراق الخلاف رسميا مع الكويت في اطار جامعة الدول العربية حيث بعث مذكرة إلى الجامعة في 1990 يشكو فيها الكويت ويوجه إليها التهم التالية:

1- سرقة ما قيمته 2.4 مليار دولار من نفط الرميلة الواقعة على الحدود بين البلدين ويتهم النظام الكويتي انتهاز فرصة الحرب مع ايران للتوسع على حساب العراق وبتكثيف ضخ النفط من حقول الرميلة الحدودية لذلك يطالب بتعويض عن هذا المبلغ.

2- رفع الكويت الحصة المتفق عليها في اطار الأوبك لأغراض السوق العالمية بالنفط وتخفيض اسعاره بشكل يضر بمصالح العراق ويخدم مصالح أعدائه الغرب.[1]

وحين رفضت الكويت جميع مطالب العراق واتفق مجلس الوزراء الكويتي في آخر اجتماع له على أن العراق يزيد الابتزاز، وتحميل غيره مسؤولية افلاسه وأن مطالبه تستغل لشيء آخر، لكن لا أحد تعرض إلى احتمال الاجتياح.

في 2 أكتوبر 1990 جاء الاجتياح العراقي للكويت بغرض الاستلاء على حقول النفط وأعلنت الحكومة العراقية أنها سوف تضم الكويت وتعيدها إلى أراضيها وهذا الاجتياح جاء بعد البقاء الذي جرى ما بين الرئيس العراقي صدام حسين والسفيرة الأمريكية **غبرييل غلاسبي** (Glaspie Gabriel) في بغداد في25 جويلية 1990 وتحدثها عن المشكلات بين العراق والكويت بسبب ضخ الكويت كميات كبيرة من النفط تفوق ما تسمح به منظمة الأوبك مما أدى إلى انخفاض سعر النفط وباستغلال الكويت نفط حقل الرميلة لصالحها دون العراق فأجابت السفيرة بأن بلادها لن تتدخل بين الجيران العرب باعتباره شأنا داخليا، ومنه اعتبر الرئيس صدام ذلك بمثابة ضوء اخضر لضم الكويت حيث إذا ما ابتلع الطعم واجتاح الكويت جاءته قوات التحالف الغربي لتخرج العراق منها وتدمر ما بقي من الجيش العراقي اجتماعيا ،اقتصاديا وفكريا.[2]

---

[1] عبد الرحمان عبد الكريم عبد الستار العبيدي، مرجع سابق، ص 50.

[2] المرجع نفسه، ص ص 50-51.

ثانيا: تداعيات حرب الخليج الثانية 1990 على ايران ودول الخليج

1- تداعيات حرب الخليج الثانية على ايران:

كان للعنصر السكاني للشيعة في العراق ثقل كبير في تحديد تداعيات حرب الخليج على إيران وفي المنطقة بصفة عامة، خاصة مع بعض الدول الخليج كالبحرين والسعودية وظهرت إيران المنتصر الأكبر في هذه الحرب دون أن تشارك فيها عند اندلاعها، لكنها بقت تراقب نتائجها لتتدخل في اللحظة المناسبة في الساحة العراقية الداخلية عبر تدعيم الشيعة لتكوين دولتهم في الجنوب وما يمثله ذلك من أهمية لإيران في مواجهة خصومها من دول الخليج .[1]

لم تكن مكاسب إيران من حرب الخليج الثانية سياسية فقط بل كانت اقليمية كذلك في مواجهة العراق الذي سلم بكل المطالب الإيرانية عندما اعترف العراق في رسالة 1990/08/15 باتفاقية الجزائر 1975 كأساس لحل المشاكل بين البلدين حول الحدود عند شط العرب، ولم تتوقف النتائج الإيجابية لصالح إيران على المسائل الإقليمية بل مست كذلك الجوانب الاقتصادية بفعل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج الإيراني لتعويض نقص النفط(الايراني) في السوق الدولية، وفي المجال السياسي مع دول الجوار الخليجية استغلت ايران ضعف مركز هذه الدول بعد اجتياح الكويت من طرف النظام العراقي الذي تم تحريضه عليها من طرف الدول الخليجية وتم كسر حاجز العزلة الاقليمية التي تم فرضه عليها عقب نجاح الثورة الايرانية الاسلامية وقد طرحت ايران نفسها كبديل عن القوى الدولية الاجنبية للدفاع عن أمن إيران نفسها وموارده النفطية وانها ليست كما كان يتصور البعض أن العراق هو حامي الجناح الشرقي لمنطقة الخليج بعدما احتل الكويت.[2]

ساهمت المكاسب التي وفرتها حرب الخليج الثانية لإيران في سعي هذه الأخيرة من أجل تعزيز دورها الإقليمي في الخليج، حيث رأت القيادة الإيرانية أن الظروف مواتية لاسترداد المكانة التي تستحقها إيران في المنطقة بعد العزلة التي كانت تعيشها بعد نجاح

[1] محمد قجالي، مرجع سابق، ص 423.
[2] المرجع نفسه، ص ص 425- 426.

الثورة وبعد عقد كامل من المجابهات الخارجية وكان هدف القيادة الإيرانية استرجاع المجد الضائع للإمبراطورية الإيرانية عندما كانت هي القوة المهيمنة على سواحل الخليج العربي فمن الواضح أن التغيرات التي طرأت على المستوى الإقليمي اتاحت الفرصة لتعاظم دور إيران في الخليج، ومن أبرز هذه التغيرات هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية هذه الهزيمة التي ادت إلى تهميش دوره الإقليمي.[1]

سعت إيران إلى تحقيق الاعتراف بها كقوة إقليمية قادرة على حفظ أمن الخليج وتعزيز أمنها من خلال تطوير برامج تصنيع عسكري ونووي ومد نفودها في الشرق الأوسط[2]، ومن خلال إبراز نفسها على أنها حامي المنطقة وأحد الأعمدة الرئيسية في استقرار الخليج، بينما العراق مصدر تهديد لدوله بعدما كان طرفا في حرب الخليج الأولى والثانية.[3]

عقب نهاية حرب الخليج الثانية أعيد النظر في البرنامج النووي الإيراني وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حيث تشير الكثير من التحليلات إلى أن امتلاك السلاح النووي كان واحد من الأدوات التي اعتقدت القيادة الإيرانية أنها تستطيع من خلالها استغلال المتغيرات الدولية والإقليمية لصالحها، وتجعلها كقوة اقليمية وكعامل أساسي في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة والساحة الدولية بصفة عامة ومن ثمة فان امتلاك ايران لقوة نووية ربما يقلل من اقدام الولايات المتحدة الامريكية من الدخول في مواجهة مع ايران بل ردعها عنها.[4]

وشكل عام 1992 بداية الطفرة النووية الأكثر أهمية في البرنامج النووي الإيراني إذ أنها بدأت في السعي بصورة جدية لتحقيق هدفين: أولهما اعادة العمل في مفاعلات "بوشهر"، وثانيها الحصول على مفاعلات نووية جديدة وأخرى للأبحاث المتعلقة بالبرامج

---

(1) حبيبة لازقي، "تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسية الخارجية الايرانية" (مركزة ماجيستير في العلوم السياسية ، دراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009- 2010)ص 119.

(2) محمد عبد الغفار، رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات الاقليمية معها، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، 2012، ص 21.

(3) معتز سلامة، "العلاقات السياسية العراقية الامريكية 1979- 2003" تاريخ الاطلاع 2015/02/15 من الموقع:
http //www. Aljazeera.Net/speaal.coverage/covrage 2003/ 2009/10/1.

(4) ابراهيم محمود،" السياسية العسكرية الايرانية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 111 جانفي 1993 ص 262.

النووية وفي هذا الإطار تم التوقيع على اتفاقية التعاون المشتركة بين إيران وروسيا في 21 ديسمبر 1992 وفي 20 نوفمبر 1994 أعلنت الحكومة الإيرانية أن روسيا اقرت اتفاقية بمبلغ 780 ملون دولار لإكمال مفاعل "بوشهر" الذي بدأت الشركات الألمانية الغربية انشاه في عهد الشاه وتم التوقيع عليها في 8 ديسمبر 1995 [1]، غير أن ازمة البرنامج النووي الإيراني بدأت عام 2002 باكتشاف منشأة "ناتنز وأراك" لتخصيب اليورانيوم والتي تم اكتشافها من قبل الولايات المتحدة الامريكية بناءا على تصريحات لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة للنظام السياسي في طهران.[2]

2- تداعيات حرب الخليج الثانية على دول الخليج العربية:

كان من مخاطر حرب الخليج الثانية أنه لأول مرة يتصدع النظام العربي إلى هذا الحد على المستويين الرسمي والشعبي انقسامات بين الحكومات والشعوب في داخل الدولة الواحدة ولم يتمكن النظام العربي من خلال جامعة الدول العربية أو غيرها من المبادرات المختلفة لوحدات النظام من وقف التدهور وفشلت القمة العربية بالقاهرة 1990 في أيجاد موقف عربي يصحح الخلل ويعالج الانقسام الحاصل وينزع فتيل التفجير الأمني، واتخذت الانقسامات الشعبية طابعا جادا بين الكويتيين والعراقيين وبين الكويتيين والفلسطينيين وبين السعوديين واليمنيين، مما تسبب في ضرب القوة العسكرية العراقية وإيجاد حالة عدائية بين العراق والكويت وبالتالي بين الدول الخليجية، كذلك تخريب مؤسسات العمل العربي المشترك مع انهيار مفهوم الأمن العر بي الموحد وتهديد الأمن الوطني.[3]

كما كان من نتائج المردودات السلبية للغزو العراقي للكويت هو أن الولايات المتحدة جاءت بقوة إلى المنطقة وأقامت قواعدها العسكرية الدائمة في أغلب الدول الخليجية العربية، إضافة إلى فقدان بريق قوة العراق العسكرية واستمرت علاقات دول الخليج

---

(1) ستار الديلمي، "البرنامج النووي الايراني واشكاليات العلاقات مع الو م أ"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 30 جانفي 2005 ص ص 128- 130.

(2) Georges le Guelte, la crise nucléaire iranienne, Directeur de recherche à l'institut des Relations à l'institut des Relations internationales et stratégiques, 2006 pp 5-6.

(3) عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت، 2001 ص 113.112.

العربية غير ودية مع النظام العراقي بعد حرب الخليج 1991، وفرضت الولايات المتحدة الامريكية حصارا على العراق وصولا إلى قرار الحرب واحتلاله عام 2003.[1]

أقامت الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا طويلا على العراق في سبتمبر 1990 حيث كانت مصممة على فرض أقصى الحرمان على الشعب العراقي من خلال عرقلة إمداده بالسلع الإنسانية وفي أعقاب حرب 1991 مباشرة ضمنت العقوبات المفروضة على العراق أن يحرم طوال ما بقي من عقد التسعينات من أية فرص حقيقية لإعادة البناء الاجتماعي والصناعي وكانت الجوانب العملية لحرب تقودها الولايات المتحدة ضد العراق واضحة المعالم، فمع اعتياد العراق على استراد الحصة الأكبر من إمداداته الغذائية والطبية كان من المؤكد أن يؤدي حصار شامل تفرضه قوة عسكرية لا قبل له بها إلى أثار مدمرة وسريعة فلم يمض وقت طويل حتى كان الحظر يضرب أكثر العراقيين انكشافا بالمئات والألاف فأخذو يموتون من سوء التغذية ونقص الرعاية الطبية وأجبروا على أن يشهدوا ما سيصبح عليه التفكك الذي سيثمر لسنوات طويلة بعدما كان بلدا آخذا في الازدهار.[2]

كان الرئيس الأمريكي **جورج بوش الأب** (George Herbert Walker Bush) المهندس الأساسي لحملة العقوبات فقد ساعد على التحريض على حرب الخليج عام 1991 وكان مصمما على أن يؤمن بقاء الحضر الاقتصادي على الدوام مما يؤدي إلى إضعاف العراق وقد شن غارات غير قانونية بالقنابل ضد العراق منتهكا ميثاق الأمم المتحدة ومثيرا غضب الجماعة الدولية.[3]

أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارات لفرض عقوبات اقتصادية على العراق بسبب غزو الكويت وكان أبرز القرارات: **القرار رقم 661** الصادر في 6 أوت 1996 الذي منع الاستيراد والتصدير من وإلى العراق[4]، إضافة إلى **القرار رقم 687**

---

(1) حميد أحمد شهاب، "العراق ومنطقة الخليج"، مجلة العلوم السياسية، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة العدد 37 (د س ن)، ص 181.

(2) جيف سيمونز، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2004، ص ص91-120.

(3) المرجع نفسه، ص 257.

(4) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، العراق، ليبيا، السودان، مركز دراسات الوحد العربية، بيروت، 2001، ص 33.

الصادر في 2 أفريل 1991 الهادف إلى إقامة منطقة خالية عن الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وقد أعطى القرار موافقة الجماعة الدولية للولايات المتحدة على خنق الاقتصاد العراقي وبصفة خاصة لأحكام السيطرة النهائية الأمريكية على النفط العراقي[1]، ثم جاء قرار مجلس الأمن **رقم 986** المتخذ في 14 أفريل 1995 في محاولة أخرى لمجلس الامن لخلق إطار يمكن للعراق عبره بيع بعض النفط كما يمكن استعمال العائدات لتمويل عمليات الأمم المتحدة في العراق، ودفع مبالغ التعويضات والسماح باستيراد المنتجات المسموح بها فبموجبه سمح للعراق بتصدير ما تصل قيمته إلى ملياري دولار من النفط لفترة 6 أشهر وقد حولت هذه القرارات نظام العقوبات المفروضة على الشعب العراقي إلى حصار شامل امتد طيلة اثني عشر عاما، تم فيها انتهاك كل المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وتدرعت الولايات المتحدة بريطانيا بالدفاع عن الشرعية الدولية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.[2]

أدى الحصار إلى تدمير البنى التحتية الاقتصادية والصناعية في العراق، فضلا عن معدلات موت الأطفال الذين يموتون كل عام نتيجة سوء التغذية والضعف المادي في الخدمات الصحية وأيضا هبوط الناتج المالي الإجمالي في العراق.[3]

يعد الموقف الإيراني هاما جدا في هذه الأزمة لاعتبارات شتى، منها ما يتصل بالجغرافيا ومنها ما يتصل بواقع الإغراءات التي بات الرئيس صدام يقدمها كل حين إلى الجانب الإيراني في محاولة للحصول على اكبر مساندة سياسية واقتصادية. ومن ثم فتح ثغرة تؤدي مع مرور الوقت إلى عدم فاعلية الحصار الاقتصادية الدولي، ومنها ما يتصل بالصيغة التي ستصل إليها النخبة الإيرانية الحاكمة بشأن توظيف الموقف الراهن ولا سيما حاجة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين علاقاتهم مع إيران للحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية دولية، أخيرا مدى قبول النخبة الإيرانية لتغيرات معينة في الخريطة السياسية في الخليج، وقد فضلت إيران اتخاذ موقف انتظار في سياق رفض الغزو

(1) جيف سيمونز، مرجع سابق، ص ص 158- 159.
(2) تيم نبلوك، مرجع سابق، ص 51.
(3) هامز كريستوف خون سبونيك، تشريح العراق عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة: حسن حسن وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص ص 205- 209.

ورفض نتائجه ورفض المشاركة الفعالة في الحشد الدولي ضد العراق، ولكن دون تقديم ساندة فعالة له، مع الاهتمام بترسيخ التسوية السياسية معه وفي نفس الوقت لن تمانع أو ترفض تماما توجيه ضربة للآلة العسكرية العراقية الهائلة، بما في ذلك من عوائد استراتيجية على إيران في المستقبل وأنه في ظل ظروف معينة قد تجد إيران نفسها راغبة في إجراء اتصالات مع الدول الكبرى ويتوقف ذلك على حجم ما ستقدمه تلك القوى مع إفرازات لإيران لكي تلعب دورا أكثر فعالية في أحكام الحصار الاقتصادي ضد العراق.[1]

المطلب الثاني: موقف إيران من الغزو العراقي للكويت

عند ما بدأ الغزو العراقي للكويت وانتهى بالاحتلال الكامل لها، كان الجيش العراقي يحتل مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية تقدر بحوالي 2500 كلم، بعد أن توقف إطلاق النار بين الجانبين في سنة 1989 وأصبحت مشكلة الأراضي التي تحت سيطرة الجيش العراقي وقضية الأسرى على الجانبين، فضلا عن رفض العراق الاعتراف باتفاقية الجزائر سنة 1975 أهم المشكلات العالقة بين العراق وإيران.[2]

فوجئت إيران باستلاء العراق على الكويت خلال الساعات الأولى من صباح يوم الخميس 2 أوت 1990، وكانت هذه المفاجأة أحد أهم أسباب أرباك الموقف الإيراني خلال الأيام الأولى من الشهر نفسه، ولم تكون إيران تصدق أن الغرب الذي زين للعراق اجتياحها يمكن أن يعاقبه للسبب نفسه لمجرد اختلاف الطرق المستهدف بالعدوان، وكان السؤال المرتبط بذلك هو: هل يمكن تدويل الأزمة؟ ولو دولت فعلى لأي نحو يتم هذا التدويل؟ وهل تقبل إيران هذا الإجراء أم ترفضه؟ فالإيرانيون كانوا يقينا ضد العراق، لكن هل كانوا مع الكويت؟ وخاصة أن الكويت قدم دعما أساسيا للعراق إلى حد اعتبرته إيران بمثابة إعلان حرب ضدها، وبالتالي فإن اجتياح الكويت كان يضر بالتوازن الإقليمي الخليجي من زوايا

---

[1] حسن أبو طالب، "الغزو العراقي للكويت وانعكاساته على التسوية،" السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع 2015/04/26. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216919&eid=1499.

[2] حسن إبراهيم محمد، الصراع الدولي في الخليج العربي، الشارع العربي، الكويت، 1996، ص 137.

عديدة منها: إعطاء العراق منفذ أكبر على الخليج وتدعيم قدراته الاقتصادية بالسيطرة على نفط الكويت مما حقق لإيران رغبة الانتقام من الكويت.[1]

حقق الغزو العراقي للكويت حلم إيران بتحقيق الفرصة التي لم تكن تحلم بها لتصفية حساباتها مع طرفي النزاع، وهكذا انتظرت إيران حتى يزايد الأطراف جميعا على كسب ودها وصداقتها مع نشوب هذه الأزمة، فكانت إيران أول المستفيدين من الغزو العراقي للكويت، سواء في علاقتها بالعراق أو دول الخليج أو على المستوى الدولي، فعلى صعيد علاقتها بالعراق استفادت إيران مباشرة من تنازل العراق على كافة مطالبه من إيران مضحيا بكل ما تكبده في حربه المريرة معها ورغم تجاوب إيران مع المبادرة العراقية إلا أن هذا لم يعني قبولها للغزو العراقي للكويت.[2]

تبنت إيران موقفا بالغ التعقيد في هذه الأزمة، ذلك أنه على الرغم من الانتقادات والتحفظات الضخمة التي تبنتها السياسة الإيرانية ضد الأسرة الحاكمة في الكويت، إلا أنها اتخذت موقفا حاسما في مواجهة الغزو العراقي للكويت يقوم على رفض هذا الاحتلال ودعوة العراق إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت بل والإعراب عن استعدادها للدفاع عن مصالحها تحت كافة الظروف، متفقة في ذلك مع الإجماع الدولي حول الإصرار على انسحاب العراق من الكويت.[3]

تدرج الموقف الإيراني من احتلال العراق للكويت من حال الترقب إلى اتخاذ موقف محدد من الأزمة خصوصا أزمة كانت في مجملها لصالح إيران وسياستها في مرحلة ما بعد الخميني، فها هم حلفاء الأمس ضد الثورة الإسلامية الإيرانية يتحولون فجأة إلى العداء ويتناحرون بالسلاح، ولكن الوضع ما لبث أن تغير من جانب القيادة الإيرانية لأن الأزمة فتحت أبواب المنطقة أمام التدخل الأجنبي بقيادة "الشيطان الأكبر" وهو الولايات المتحدة الامريكية، التي بدأت تزحف بجيوشها إلى المنطقة للسيطرة عليها وهو أكثر خطرا على الأمن القومي الإيراني والدور الإقليمي لإيران من العراق وغيره من دول مجلس التعاون

---

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص 226- 227.

(2) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، مرجع سابق، ص 52.

(3) أحمد إبراهيم محمود، "التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج"، السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع 2015/02/12 من الموقع:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=250367

الخليجي، في الوقت الذي تبدو في الأفق احتمالات مشاركة إسرائيل في حرب تشنها دول التحالف المناهض للعراق لتحرير الكويت، وهو ما يتعارض والدور الإقليمي لإيران وأمنها القومي[1]، وفي سياق هذا الوضع المعقد انقسمت النخبة الحاكمة في إيران وكذلك الشارع الإيراني إلى ثلاث تيارات رئيسية:

الأول: يرى أن إيران يتعين عليها أن تقف إلى جانب صدام حسين وتساعده على هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها العدو الأساسي والعقبة الكبرى نحو انتصار الثورة الإسلامية في المنطقة كخطوة لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى، وكان هذا التيار يرى أن إيران يمكن لها أن تتغاضى عن ماضي صدام حسين بعد توبته وأصبح يرفع شعارات إسلامية واضحة ومن ثم فإن تحالفا بين العراق وإيران أصبح ليس فقط ممكنا ولكنه أمر ضروري أيضا للوقوف في وجه الشيطان الأكبر.

الثاني: يرى أن إيران يتعين عليها أن تساعد دول التحالف المناهض للعراق لإزاحة صدام حسين لأنه العدو الحقيقي لإيران ولأن إزاحته هي الخطوة الصحيحة التي تتضمن تعاظم الدور الإيراني في المنطقة ويفتح الطريق أمام نفوذ الثورة الإسلامية التي كان صدام أداة كل القوى التي حاولت اعتراضها.

الثالث: يرى أنه يتعين على إيران أن تقف موقف الحياد وأن تدير الأزمة من منضور براغماتي بحث، لا تنساق وراء الشعارات ويضع عينه على مصالح إيران في المقام الأول.[2]

وقد عبر **أحمد خامنئي** عن هذا الانقسام في وجهات النظر وإنجاز هو نفسه إلى التيار الثالث "البراغماتي" حين قال: «إن اختلاف الموقف هو دليل على قوتنا وليس ضعفنا ... وإنني أتفق مع الراي الثالث».[3]

الواقع أن هذا التصور البراغماتي لما يجب أن تكون عليه السياسة الإيرانية تجاه الأزمة هو الذي ساد منذ بداية الغزو فقد وجدت إيران في هذا الغزو وفرصة لتسوية

(1) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص 168.
(2) حسن نافعة وآخرون، مرجع سابق، ص 520.
(3) المرجع نفسه، ص 521.

حساباتها مع طرفي النزاع وادركت على الفور أن جميع الأطراف سوف يتسابقون لاستمالتها وما عليها إلا أن تنتظر، فلم تتخذ في البداية موقفا عنيفا معارضا للغزو، كما اتجهت الحملات الصحفية نحو الكويت تكيل الاتهامات للأسرة الحاكمة وتعاونها مع الدوائر الصهيونية والامبريالية، وقد حدد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني الموقف من الغزو في النقاط التالية:

- عدم قبول الاحتلال بأي شكل من الأشكال.

- إن الحل الوحيد يتمثل في الانسحاب الفوري غير المشروط من الكويت.

- إن إيران على استعداد للدفاع عن مصالحها في أي ظرف من الظروف لذا فإنها تعارض أي محاولة لتسوية النزاع.[1]

كانت المفاجأة إعلان **صدام حسين** في منتصف أوت 1990 قبول ما لم يكن مستعدا لقبوله من قبل على الإطلاق، وقدمت نازلات ضخمة لإيران تمثلت في الاستجابة لجميع الشروط الإيرانية الخاصة بالانسحاب الفوري الشامل للقوات العراقية من الأراضي الإيرانية، والاعتراف باتفاقية الجزائر عام 1975 الخاصة بترسيم الحدود بين البلدين وتبادل الأسرى، في الوقت نفسه سارعت الحكومة الكويتية ودول الخليج الأخرى بتكثيف اتصالاتها بالجانب الإيراني في محاولة لمنعه من تأييد العراق، ويبدو أن سوريا لعبت دورا مهما في هذا الإطار، وفسرت هذه الزيارات على أنها محاولة لتقديم الاعتذار عن مساندة العراق في حربها ضد إيران.[2]

عقدت القيادة الإيرانية اجتماعا في مساء اليوم الذي وقع فيه اجتياح الكويت وأصدرت بيانا أعلنت فيه أن إيران لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما جرى وأن أي توسعات إقليمية عراقية أو أي تعديل في حدودها يخل بأمن إيران ويهدد مصالحها ففي الثامن أكتوبر 1990 نشرت "صحيفة لوموند" الفرنسية تصريحا للرئيس الإيراني **هاشمي رفسنجاني** جاء في: «إن إيران سوف تستخدم كل ما لديها من قوة للحيلولة دون تسليم الكويت لجزء من

---

(1) عماد جاد، "دول الجوار الجغرافي في حسابات المكسب والخسارة، ملف ازمة الخليج، التطورات والاحتمالات"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات، العدد 103، 1991، ص ص 77- 78.

(2) المرجع نفسه، ص 78.

أراضيها إلى العراق، للتوصل إلى صفقة سلام بين البلدين»، وأضاف «إن إيران أبلغت زعماء الكويت بأنها لن تقبل بأدنى تنازل كويتي عن جزء من أراضيها بما في ذلك جزيرتا وربة وبوبيان».[1]

ولم يتردد **رفسنجاني** في التصريح بأنه إذا اسفر حل أزمة الخليج سلميا عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان فإن القوات الإيرانية سوف تقوم باحتلال هذه الجزيرة.[2]

كانت إيران تخشى الوجود العراقي المباشر على الخليج ومن ثم فرض السيطرة عليه وأكدت إيران التزامها بالحياد إذا اندلعت الحرب بين قوات التحالف الدولي والعراق، وعدم تدخلها لمساندة أحد أطراف القتال، كما أكدت رفضها السماح للطرفين باستخدام أراضيها أو مجلها الجوي لأغراض عسكرية أو حتى أغراض مدنية طول فترة الحرب، إلا أن إيران أعلنت أنها لن تلتزم ذلك الحياد في حال قيام قوات التحالف بقصف الأماكن المقدسة في مدينتي النجف وكربلاء، أو في حال دخول إسرائيل وتركيا الحرب ضد العراق، حتى لا تحصل أي من الدولتين على امتيازات إقليمية من شأنها التأثير على المصالح الإيرانية والدور الإقليمي لها في المنطقة.[3]

لقد حرصت القيادة الإيرانية على تأكيد الحضور الإقليمي والدولي لإيران خلال تلك الأزمة من خلال الاتصالات المتكررة بالمسؤولين العراقيين وتبادل الزيارات معهم، وقيام وزير الخارجية الإيراني **علي أكبر ولايتي** بزيادة عدد من العواصم الغربية، حيث زار كل من المانيا فرنسا وإيطاليا إلى جانب روسيا، للتأكيد على التزام إيران بموقف الحياد تجاه الحرب ورغبة إيران الملحة في القيام بدور فاعل في المنطقة بعد الحرب، كما أكد ولايتي في اجتماعه مع وزراء خارجية دول عدم الانحياز في بلغراد موقف إيران ومطالبتها بخروج العراق من الكويت ومغادرة القوات الأجنبية للمنطقة بعد الحرب.[4]

كما تقدمت إيران بمبادرة في أكتوبر 1990 تضمنت خمس نقاط متمثلة فيما يلي:

---

(1) فهمي هويدي، أزمة الخليج العربي وإيران وهم الصراع وهم الوفاق، دار الشروق، بيروت، 1991، ص 27.
(2) عماد جاد، مرجع سابق، ص 78.
(3) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص 170.
(4) المرجع نفسه، ص 172.

- الانسحاب المتزامن للقوات العراقية من الكويت والقوات الأجنبية من السعودية والدول الأخرى.

- تشكيل قوة عسكرية من كل الدول الخليجية باستثناء الكويت والعراق، لتحل محل القوات العراقية والقوات الأجنبية في السعودية.

- تعاون الدول التي ساعدت العراق ضد إيران بشكل جماعي من أجل بناء الاقتصادين العراقي والإيراني ومساعدتها دون مقابل.

- توقيع جميع الدول على اتفاقية عدم اعتداء.[1]

لقد استغلت إيران الأزمة لكي تطرح نفسها باعتبارها الطرف الإقليمي الوحيد القادر على حماية أمن الخليج ودوله من أطماع العراق وتهديداته، ولكي تمد جسورا كانت قد قطعت مع دول الخليج على أمل أن تصبح لها كلمة في أية ترتيبات أمنية تتم بعد انتهاء الأزمة، بل وحاول رفسنجاني تقديم إيران باعتبارها شرطي المنطقة الذي يمكن الاعتماد عليه حين قال: «إن إيران هي البلد الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج وحماية مواردها النفطية».[2]

أجادت إيران لعبة توزيع الأدوار فيما يتعلق بالموقف من وجود القوات الأجنبية في المنطقة، ففي الوقت الذي تصاعدت فيه رفض تيار إيراني قوي للوجود الأجنبي إلى حد المطالبة بتأييد العراق لمواجهة هذا الوجود[3]، وفي الوقت الذي أبدى فيه **رافسنجاني** تمسكه بجلاء القوات العراقية دون أي مساومة أو أي تنازلات، فإنه حرص بالمثل على تأكيد الطابع المؤقت للوجود الأجنبي على أرض الخليج، وذكر رافسنجاني في 25 أوت 1990 أن إيران لا تمانع في الاستعانة بقوات أجنبية ما دامت سترحل فور تحرير الكويت وكان معنى هذا الموقف أن إيران سوف تقف في حالة حياد إذا نشبت الحرب وطالما أن

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 231.
(2) حسن نافعة وآخرون، مرجع سابق، ص 522.
(3) المرجع نفسه، ص 522.

الوجود مؤقت فقد كان هذا مبرر لاقتراح نظام امني إقليمي خليجي في مرحلة ما بعد التحرير.[1]

تركزت جهود إيران الإقليمية لا سيما مع دول الخليج على فكرة خلق نظام أمني خليجي، وكانت قد بدأت هذا الاقتراح منذ عام 1986 بهدف منع اتساع رقعة الحرب العراقية – الإيرانية، وتم دمج هذا الموقف في قرار مجلس الأمن الدولي **رقم 598** لكنه لم يوضع موضع التنفيذ، ثم عادت إيران لطرح الموضوع في مؤتمر جنيف لنزع الأسلحة عام 1999 كما تكررت الدعوة بعد احتلال العراق عام 2003.[2]

في الوقت الذي تكررت فيه التصريحات الرسمية بأن إيران ملتزمة بقرارات مجلس الأمن بما في ذلك قرار الخطر والحصار الاقتصادي، فإن تصريحات أخرى أشارت إلى أن إيران سوف تقدم الغذاء والدواء للعراق مقابل النفط.[3]

أدى الموقف الإيراني أثناء الأزمة إلى تمكينها من الحصول على العديد من المكاسب التي أعادت لها دورها الإقليمي في منطقة الخليج ووضعها على خريطة القوة الدولية من جديد بعد فترة من العزلة الدولية، حيث أقدمت دول المجموعة الأوروبية على إلغاء جميع العقوبات المفروضة على إيران بما فيها العزلة الدبلوماسية قبل الأزمة إقليميا ودوليا، حيث عادت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والأردن في 25 فيفري 1991 ولاقى الموقف الإيراني ارتياحا في الأوساط الخليجية وبخاصة السعودية من حيث إمكانية قبول إيران شريكا إقليميا في الترتيبات الأمنية بعد الأزمة، حيث شاركت إيران في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي عقد في مسقط في 4 ديسمبر 1990، كما أعادت إيران علاقاتها مع كل من موريتانيا تونس وبريطانيا وتحسنت علاقاتها مع موسكو وسوريا.[4]

ومن ناحية أخرى لم تتحقق الأحلام العراقية بضم الكويت الذي يعني دورا قياديا أكبر للعراق في منطقة الخليج، بالإضافة إلى أنه يحقق امتدادا جيوبوليتيكيا بطول سواحل الكويت

---

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص 288.

(2) وليد عبد الحي، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والاستراتيجية، الجزائر، 2014، ص 307.

(3) حسن نافعة وآخرون، مرجع سابق، ص 523.

(4) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص 173.

على الخليج، الأمر الذي يمثل تهديدا للسيطرة الإيرانية في المنطقة ومن ثم فان الحرب قد دمرت القوة العسكرية العراقية ومهدت لإيران بأن تصبح القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة.[1]

شكلت أزمة الخليج عام 1991 سابقة هامة لتورط الولايات المتحدة عسكريا في المنطقة، على الرغم من أن الاستراتيجية الأمريكية كانت مصممة على التقليل من التورط المباشر للجنود الأمريكيين في أي صراع إقليمي إلى الحد الأدنى، أما في عملية عاصفة الصحراء فقد ساهمت الو.م.أ بالغالبية الساحقة من القوات المشاركة، وعندما انتهت الحرب أوضح كبار المسؤولين الأمريكيين أن واشنطن مستعدة للاضطلاع بالدور القيادي مرة أخرى حتى لو دعت الحاجة للعمل بمفردها وهذا ما صرح به مساعد وزير الدفاع **جوزيف ناي (**Joseph Nye**)** قائلا: «إن الولايات المتحدة سوف تستمر في استخدام مختلف الوسائل لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين في الخليج، جنبا إلى جنب وبمساعدة حلفائها».[2]

عقب نهاية حرب الخليج الثانية استمر وجود القوات الأجنبية (أمريكية خاصة) في بعض بلدان الخليج، كما تكثف الوجود العسكري البحري الأمريكي في مياه الخليج، فقبل ذلك لم يكن للو.م.أ قواعد عسكرية في منطقة الخليج بل كانت تكتفي بالتسهيلات العسكرية التي تحتاجها أساطيلها البحرية والجوية، إلا أن الذي اضطرابا إلى طلب القواعد العسكرية في المنطقة هو ما عانته قبيل حرب الخليج الثانية من صعوبات حيث استخدمت كل إمكانيتها العسكرية والمدنية خلال 6 أشهر لنقل نحو 370 ألف جندي أمريكي إلى منطقة الخليج لإجراء الحرب ومنذ ذلك الحين قررت أمريكا الاستقرار في الخليج بشكل دائم حيث بلغت القواعد العسكرية الثابتة في الخليج 5 قواعد رئيسية وهي: "قاعدة الجفير" في البحرين، قاعدة "خور العديد" في قطر، قاعدة على سالم ومعسكر أريفجان" في الكويت قاعدة "مصيرة" في عمان.[3]

---

[1] منصور حسن العتيبي، المرجع السابق، ص 174.

[2] مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 42.

[3] ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص 116- 117.

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية تركزت الاجتهادات حول إعادة هيكلة النظام الإقليمي الخليجي، وكانت إيران مهتمة بإعادة تشكيل المجلس ليضم الدول الست المؤسسين بالإضافة إلى إيران ثم العراق مستقبلا، ثم ظهرت صيغة **إعلان دمشق** (6+2) 1991 التي تضم دول المجلس بالإضافة إلى مصر وسوريا، واستبعاد المشاركة الإيرانية[1]، وقد رفضت إيران إعلان دمشق باعتباره يفتح المجال لدخول أطراف عربية خارجية (مصر وسوريا) في ترتيبات الامن في الخليج، كذلك رفضت إيران الاتفاقيات الامنية الثنائية التي جرت بن الولايات المتحدة الامريكية عدد من دول الخليج مثل الكويت وقطر.[2]

في هذا الإطار وقعت دولة الكويت بتاريخ 1991/09/19 أول اتفاق أمني مع الولايات المتحدة تضمن حق هذه الأخيرة في تخزين الأسلحة والمعدات العسكرية في الكويت واستخدام المرافئ والقواعد الكويتية، كما تضمن إمكانية التدخل العسكري الأمريكي لحماية دولة الكويت، كذلك وقعت هذه الاخيرة اتفاقيات مماثلة مع كل من بريطانيا وفرنسا وفي 1991/10/27 وقعت البحرين اتفاقا لتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة وقد تضمن بنود مشابهة لبنود اتفاق الكويت كما قامت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة بتوقيع اتفاقيات للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الامريكية.[3]

تؤمن إيران بأن أمن الخليج لا يتحقق إلا من خلال دوله فقط وليس هناك حاجة إلى أي دور خارجي، سواء كان عربيا – إشارة لإعلان دمشق- أو غربيا أمريكيا، ومن تم فإن الرؤية الإيرانية لأمن الخليج استندت إلى مفهوم أساسي ألا وهو خليجية أمن الخليج وترفض أي تدخل أجنبي في ترتيبات امن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال.[4]

---

(1) محمد السعيد إدريس، "نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات نكبة العراق"، في نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 135.

(2) نيفين سعد عبد المنعم، "الرؤية الإيرانية لأمن الخليج"، في عبد المنعم المشاط، (محرر) أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1994، ص 315.

(3) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 305.

(4) منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص ص 187- 188.

ومن ثم فإن أمن الخليج ينبغي أن يكون أمنا إقليميا خليجيا خالصا، يتم في إطار مفهوم الأمن الجماعي الذي تضطلع به الدول الخليجية ويشمل منطقة الخليج فقط، كما أن أي ترتيب أمني يسمح بتواجد مؤثر لأية قوة غير خليجية لن يحقق أمن الخليج بل سيربطه بمصالح خارجية.[1]

[1] عبد العزيز الدوري وآخرون، العلاقات العربية – الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 839.

خلاصة الفصل الأول:

تحظى العراق بمكانة جيواستراتيجية هامة بالنسبة لإيران نظر للدور الجيوسياسي الذي تلعبه العراق في المنطقة من خلال موقعها الاستراتيجي وبأهميتها الاقتصادية المتنوعة من نفط وأراضي زراعية وغاز طبيعي وغيرها من الموارد، وكان كل من إيران والعراق يسعيان إلى ابراز دورهما القيادي على حساب الآخر فكانا يفتعلان مشاكل ومنازعات من أجل فرض السيطرة لأحدها على الآخر تمثل ذلك في توتر العلاقات بين البلدين إلى حد الصراع في أغلب الفترات التاريخية بسبب عديد من القضايا وكان نتاج هذا التوتر والصراع دخول الطرفين في حرب دامت 8 سنوات(1980- 1988).

وقد كان لاجتياح العراق للكويت أثر واضح في توجيه العلاقات العراقية الإيرانية من خلال موقف إيران من ذلك الاجتياح والذي ساهم في تحسن العلاقات بين إيران ودول الخليج حيث أن عدم مساندة النظام الإيراني للعراق اعتبر من قبل الدول العربية موقفا إيجابيا مهد لتحسين العلاقات مع معظم الدول العربية خاصة وأن إيران شهدت تغيرا داخليا في فكر رموز الثورة الإيرانية التي قادت إيران خلال تلك الفترة إلى الانفتاح على الخارج وبات الخطاب السياسي الذي يحمله الإصلاحيون مثل رفسنجاني وخاتمي أكثر تقبلا عند الدول العربية ومنه فقد ترتب عن حرب الخليج الثانية تواجد أجنبي غزير خاصة الولايات المتحدة الأمريكية الذي أدى في الأخير إلى اجتياح العراق عام 2003.

الفصـــــل الثانـــي:

موقف إيران من الحرب الأمريكية على الارهاب(أفغانستان والعراق)

مقدمة الفصل الثاني:

وفرت هجمات 11 سبتمبر 2001 الفرصة المناسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لتحقيق أهدافهم وفق ما يعرف مشروع قرن أمريكي جديد الذي تضمن إعلان الحرب على الإرهاب التي بدأت بإسقاط نظام طالبان في أفغانستان 2001 ثم نظام صدام حسين في العراق عام 2003، وقد وجدت إيران نفسها في مواجهة تلك التهديدات من الغرب العراق، من الشرق أفغانستان، من الشمال جمهوريات آسيا الوسطى والجنوب منطقة الخليج خاصة وأن الطوق الأمريكي لإيران اكتمل بسقوط نظام صدام حسين في العراق مما زاد القلق الإيراني بسبب التهديدات التي تواجهها في كل الجهات خاصة وأن عدوها التاريخي أصبح على حدودها المباشرة وبالتالي فإنها أصبحت مستهدفة من الحرب الأمريكية على الإرهاب وهي متهمة أصلا بدعم الإرهاب وتشجيعه، هذا ما دفع بالنظام في إيران إلى صياغة سياسة واقعية تهدف إلى حفظ الأمن القومي والمصالح الوطنية من خلال استغلال المكاسب الاستراتيجية التي حصلت عليها وجعلتها تطمح لأن تصبح القوة الإقليمية الأبرز واللاعب الرئيسي في الساحة العراقية.

المبحث الأول: هجمات 11 سبتمبر واسقاط نظام طالبان أفغانستان

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 فرصة جيدة استغلتها للولايات المتحدة الامريكية من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها بشن حرب على الدول التي اعتبرتها دول راعية للإرهاب.

المطلب الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001

إن الاهتمام الأمريكي بالإرهاب بلغ دروته بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الإرهاب ضالتها في إطار البحث عن عدو جديد يخلف الاتحاد السوفياتي المنهار ويبرر استمرار زعامتها للعالم، فجاء مبدأ الضربة الوقائية الذي وصفه **جورج بوش الابن** بمحاربة الإرهاب أي المعاقبة المسبقة للمتهم قبل شروعه بالعمل وبمجرد التفسير الافتراضي لنواياه[1].

لقد كانت هجمات 11 سبتمبر2001 أقصى الضربات في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية إذ ما قارناها بضربة اليابان في "بيل هاربر" أثناء الحرب العالمية الثانية[2] كانت قوة الهجوم على درجة عالية من التخطيط والتنسيق الفائق الدقة فقد أنفق خاطفو الطائرات مبالغ طائلة لشراء تذاكر على درجة رجال الأعمال لكي تكون مقاعدهم في مقدمة كل طائرة وتم اختيار الطائرات لتناسب أهدافهم للقيام بالمهمة[3].

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي كانت هجوما غير مسبق من قبل طائرات اصطدمت عمدا على مركزي السيادة الأمريكية وهما برجي التجارة العالمي بنيويورك والذي يمثل مركز الثقل الاقتصاد لها، ومبنى وزارة الدفاع (البنتاغون) في واشنطن والذي يمثل مركز الثقل العسكري للولايات المتحدة، وقد أسفر هذا الحدث على قتل قرابة 300 من الأبرياء من مختلف الجنسيات والديانات والمعتقدات، وبلغت خسائره المادية مئات الألاف من الوظائف ومئات المليارات من الدولارات إضافة إلى خسائر معنوية[4].

---

(1) ليث محمود المبيضين، الاحتلال الأمريكي للعراق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص35.

(2) أسامة الغزالي حرب، "هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر"2001، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية العدد 147، 2002، ص14.

(3) سميت ستيف، أسئلة بلا إجابات، عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، 2005، ص320.

(4) وئام محمود سليمان النجار، "التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث 11سبتمبر (2001-2012)"(رسالة ماجيستر في الدراسة جامعة الأزهر، غزة، 2012)، ص 82.

ترجع أسباب هذه الهجمات إلى الدعم الأمريكي لإسرائيل، كم أنها رد فعل على السياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول العالم[1] ورغم أن هذا الحدث لم يكن الحدث الإرهابي الأول في العالم إلا أنه انفرد بمجموعة من الخصائص:

1- أن الهجوم أصاب مواقع استراتيجية وحيوية أثرت على مكانة الولايات المتحدة وهيبيها من الناحية الدولية.

2- أن الهجوم لم يأت من خارج الولايات المتحدة الأمريكية وإنما من داخلها وعبر مطاراتها وأجهزتها المدنية، مما نسف قدرات الأجهزة الأمريكية.

3- أن هذا الهجوم لم ينطلق من دولة معينة ولم ينفده عدد محدد يمكن الرد عليه والحاق الهزيمة به.

4- أن هذا الهجوم أدى إلى استنفار في الساحة الدولية بلا استثناء للوقوف صفا واحد ضد الإرهابين ومواجهة أثاره وتداعياته.[2]

وفي ظل تلك الأحداث التي شكلت صدمة للشعب الامريكي جاءت ردود الفعل لتندد بتلك الجريمة وتعتبره عملا إرهابيا، حيث قولبت هذه الأعمال التفجيرية (الإرهابية) بإدانة واسعة النطاق في مختلف أنحاء العالم.[3]

إن الحرب على الإرهاب والدفاع عن المصالح الأمريكية هي الشعار الذي رفعه المحافظون الجدد بعد أحداث 11 سبتمبر وأصبحت أولوية للسياسة الأمريكية، وقد كرست خطاب **"من ليس معنا فهو ضدنا"**، وأصبح الشرق الأوسط المركز الرئيسي للمصالح الأمريكية الاستراتيجية، بعد تحديد دول عرفت بأنها دول محور الشر (إيران، العراق وكوريا الشمالية) وكان لابد من القضاء على تنظيم القاعدة وحكومة طالبان في أفغانستان وانتهزت فرصة الهجمات التي تعرضت لها لترسيخ مفهوم حق الدفاع عن النفس ضد

---

(1) سعد حقي توفيق، علاقات الحوب الدولية في مطلع القرن 21، دار وائل لنشر، الأردن 2003، ص374.
(2) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمريكية، مؤسسة الأهرام القاهرة، 2005، ص48.
(3) وئام محمود سليمان النجار، مرجع سابق، ص 83.

الهجمات الإرهابية كذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، وهذا ما حدث في أفغانستان والعراق.[1]

لقد أصدر مجلس الأمن الدولي في اليوم التالي لهجمات (12سبتمبر 2001) قرار رقم **1368** الذي يدين الهجمات الإرهابية على أمريكا، ويدعوا جميع الدول لتقديم المجرمين للعدالة بعد إعلان **جورج بوش** أن هجمات 11 سبتمبر عبارة عن أعمال الحرب وأن العالم سوف يواجه الحرب الأولى في القرن الواحد والعشرين، إنها حرب ضد الارهاب، وبعد مرور سنة من الهجمات أصدرت الولايات المتحدة وثيقة جديدة للأمن القومي بعنوان" استراتيجية الأمن القومي" وعدت الوثيقة بأنها لن تضيع الفرصة حتى تقوم ينشر الحرية والديموقراطية[2]، ومن خلال هذا القرار يعطي المرجعية والمشروعية للرد العسكري الذي كانت الولايات المتحدة تهيئ له، حيث نص على أن مجلس الأمن يعتبر العمليات الإرهابية التي تمت بتاريخ 2001/09/11 مثل أية عملية للإرهاب الدولي هي بمثابة تهديد لسلم والأمن الدوليين، ويعترف لها بالحق الشرعي الفردي أو الجماعي طبقا **للفصل 51** من الميثاق الأممي الذي ينص على أنه: " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع على أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين".[3]

أعلنت الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب من خلال تحالف دولي قوي يساندها في مواجهة الإرهاب، وتم التركيز فيه على ضرورة توظيف هذا الحدث في خدمة السياسة الأمريكية لموجهة الخطر الإرهابي القادم من الشرق الأوسط وقد تم توظيف أحداث سبتمبر 2001 لتنفيذ مخططات الهيمنة الكونية.[4]

---

(1) أحمد عبد الخالق، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص58.

(2) محمد ظافر العجمي، مرجع سابق، ص 56.

(3) ادريس لكريني، "التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2005، ص ص 38-39.

(4) التقرير الاستراتيجي العربي، "الولايات المتحدة وبناء تحالف دولي ضد الإرهاب"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، من الموقع:

http :// acpsshram.org ,ez/ahram,2001/1 /1/R1RB13.htm

على الرغم من أن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، إلا أن ما حدث في نيويورك وواشنطن يعتبر نقلة نوعية معتبرة في تحولات القوة العالمية وكذلك التهديدات، مما أدى إلى تغير في العقيدة العسكرية الأمريكية بالاستغناء عن نظرية الردع التقليدية وإطلاق حربها ضد الإرهاب فقد فتحت الإدارة الأمريكية ملف الارهاب بعد ما حدث على اراضيها في 11 سبتمبر 2001، إذ عقب تلك الهجمات أصبح الصراع ضد الارهاب يحتل أولوية في أجندة السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية.[1]

لقد شكلت تلك الأحداث تحول صريح وواضح في العقيدة العسكرية الأمريكية واستراتيجية المؤسسة العسكرية لتختار فكرة الحرب الاستباقية والوقائية للتعامل مع التهديدات الخارجية وذات المساس بالمصالح الأمريكية وخطتها الكونية للسيطرة الاستراتيجية العالمية، فقد وجدت الولايات المتحدة دافعا للإكمال سياستها الرامية للسيطرة على العالم، وأطلق الرئيس الأمريكي **جورج بوش** عقيدته المتعلقة بالحرب الكبرى على الإرهاب، والتي تقوم على أنه "من ليس معنا فهو ضدنا... وسوف تضرب أمريكا كل من يأوي أو يدرب أو يمول الإرهاب كائنا من كان"[2]، وفي إطار تطوير مشروع الهيمنة الأمريكية فقد أدركت إدارة بوش أن الوقت قد فات سياسات الاحتواء والحصر وعليها أن تتواجد بنفسها وجيوشها في المناطق المليئة بالتفاعلات الخطيرة والتي تمتد من أفغانستان إلى السودان[3].

حققت تلك الأحداث لأمريكا ما كانت ترغب فيه عندما كشفت لها عن عدو أخر طالما بحثت عنه منذ انهيار الاتحاد السوفياتي 1991، هذا العدو أصبح ما يعرف بالإسلام الراديكالي، كما أتاحت الفرصة للمحافظين الجدد كي يفرضوا رؤيتهم وسياستهم المتعلقة بالحرب الاستباقية والضربات الوقائية، نتج عن ذلك اتباع سياسة هجومية بإعلان الحرب على أفغانستان ثم احتلال العراق وبعد ذلك تهديد كل من إيران وسوريا بتغيير النظام القائم

---

(1) سفيان ريموش،"جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي" (رسلة ماجيستر في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004/2003)، ص 156.

(2) سوسن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص ص195-197.

(3) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي القاهرة، 2002، ص123.

فيها والضغط على الأنظمة العربية وجعلها تختار إما مع أمريكا أو مع الإرهاب ونتيجة لذلك أطلقت حملتها بما يعرف بنشر الديموقراطية باعتبار أن الأصولية الإسلامية في نظرها ما هو إلا نتاج للسياسة القمعية لتلك الأنظمة القائمة، وبالتالي فإن نشر الديموقراطية سيساعد على احتواء العنف والتطرف والغضب الذي يسبب الإرهاب[1].

إن الحرب الأمريكية على الإرهاب تقف وراءها مجموعة من الدوافع التي تتجاوز ما هو معلن من مكافحة الإرهاب وتمتد إلى ما وراء ذلك بكثير، وفي هذا الاطار يمكن رصد عدد من الدوافع المحركة للاستراتيجية الأمريكية على النحو التالي:

1- السيطرة على منابع النفط من آسيا الوسطى وحتى الخليج الذي كان أحد الدوافع الرئيسية وراء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب والتي استهدفت أولا أفغانستان والعراق ثانيا[2].

2- فرص الهيمنة الأمريكية وتحقيق السيطرة العالمية على العالم عن طريق إعادة تشكيل التوازنات الأمريكية في مناطق متعددة تحقيقا لمصالح الاستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة[3].

إذ يعد الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى السبب الرئيسي من وراء اهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة حيث أن سيطرتها على هذه المنطقة تسمح لها بالسيطرة على العالم كما أكد ذلك **راتزل (Ratzel)** في نظريته حول "المجال الحيوي" حيث يقول: "إن من يسطر على أروبا الشرقية يسيطر على المنطقة الرئيسية (القلب) ومن يسيطر على المنطقة الرئيسية يتحكم في أوراسيا، ومن يتحكم في أوراسيا يتحكم في العالم وبذلك تعتبر منطقة أسيا الوسطى منطقة القلب كما أشار إليها **ماكندر(Mackinder)** [4].

3- حماية خطوط نقل النفط والغاز خاصة في مناطق القوقاز المتوترة.

---

(1) وئام محمود سليمان النجار، مرجع سابق، ص93.

(2) زينب عبد العظيم، "الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الارهاب"، مركز الحضارات للدراسات (د س ن)ص ص 846-849.

(3) سعد حقي توفيق، مرجع سابق ص 370.

(4) جيمس دروتي وروبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة : وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص48.

4- كسب المنافسة مع روسيا، اليابان والاتحاد الأوروبي والقوى الصاعدة .

5- محاولة انعاش الاقتصاد الأمريكي المتدهور ومعالجة مشكلاته المتمثلة في الانكماش البطالة، وتباطؤ النمو[1].

6- زيادة نفود الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي الذي أدى إلى تجدد النزاعات في المنطقة وحدوث أزمات على مستوى النظام الإقليمي[2].

7- شن حرب مفتوحة ضد دوائر الحضارة الإسلامية بالتحالف مع الصهيونية وهو الهدف الأساسي الذي تكشف عن تصريحات **بوش** عقب الأحداث التي تصف الحملة الأمريكية على الإرهاب بأنها حرب صليبية، الأمر الذي طرحه **صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington)** عن صراع الحضارات، حيث يرى الكثيرون أن السياسة الأمريكية ومنذ 11 سبتمبر 2001 هي تجسيد دقيق لمقولة "صراع الحضارات"[3].

المطلب الثاني: الحرب على طالبان أفغانستان

أعلنت الولايات المتحدة أن المسؤول عن هجمات 11 سبتمبر 2001 هو **أسامة بن لادن** وتنظيم القاعدة الذي يأويه نظام طالبان في أفغانستان وذلك دون وجود أدلة تشير إلى صدق هذا الاتهام، ولم تمض أسابيع قليلة بعد هجمات 2001 حتى دخلت الولايات المتحدة أولى حروب القرن 21 ضد أفغانستان ونظام طالبان الحاكم هناك، وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن باعتباره المسؤول عن الهجوم.[4]

بعد أن رفضت حركة طالبان تسليم زعيم القاعدة **أسامة بن لادن** إلى الحكومة الأمريكية على خليفة تفجير سفارتها في افريقيا، جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتكون الحد الفاصل في قيام الولايات المتحدة بشن هجوم شامل على الأرضي الأفغانية في 7 أكتوبر 2001، وكان الرئيس الأمريكي **جورج بوش الابن** قد أعلن أهدافه في الحملة العسكرية الموجهة لأفغانستان في خطاب له في نفس اليوم من الهجوم حيث قال: "بناء على

---

(1) سفيان ريموش، مرجع سابق، ص156.
(2) أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 سبتمبر، ط2، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 131.
(3) زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 849.
(4) المرجع نفسه، ص 859.

أوامري بدأت القوات العسكرية الأمريكية هجوما على المعسكرات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة وعلى القواعد العسكرية لنظام طالبا في أفغانستان وتهدف هذه الضربات الموجهة بعناية إلى الحؤول دون استخدام أفغانستان كقاعدة عمليات ومهاجمة طاقات حكومة طالبان العسكرية"[1].

وفي يوم 20 أكتوبر 2001 تم إنزال 100 جندي مظلي على قاعدة جوية خاصة بحركة طالبان في جنوب أفغانستان، وقد ذكر الجنرال **ريتشارد مايرز**(**Richard** Myers) (الرئيس الجديد لأركان) في تقريره للبنتاغون أن القوات الخاصة كانت تنتشر وتناور وتنفذ مهامها في أفغانستان دون تدخل يذكر من قبل طالبان، وأن جنوده لم يواجهوا أي مقاومة وقد سقطت حكومة طالبان مع انتهاء شهر ديسمبر 2001، حيث انتهى حاملا معه تورط أمريكا في أفغانستان باحتلالها كابول الأمر الذي أزاح طالبان عن السلطة وأصبح **حامد كرازي** رئيس للحكومة المؤقتة في مؤتمر للفصائل الانفصالية المختلفة الذي عقد في مدينة بون.[2]

إن حرب أمريكا ضد الرهاب واختيارها أفغانستان وتنظيم القاعدة ما هو إلا تجسيد للتواجد الأمريكي في آسيا الوسطى واستجابة لمتطلبات استراتيجية منها إمكانية التصدي لأهم التحديات والأخطار التي كان قد حدر منها أصحاب أطروحة الصراع الحضاري، إذ أن القضاء على الأنظمة التي تتبنى ما يسمى الإسلام الراديكالي كإيديولوجية رسمية ستؤدي بالمقابل إلى تدعيم مركز المسلمين المعتدلين أو اللائكين في العالم الإسلامي والعربي مما يسمح في نهاية المطاف من سهولة عولمة القيم الليبيرالية.[3]

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر فرصة جديدة للولايات المتحدة الامريكية لترتيب استراتيجيتها ي منطقة دولية تعد م أهم المناطق حساسية وأهمية طالما طمحت للوصول

---

(1) نادية فاضل عباس فضلي، "الساسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان"، دراسات دولية، (د ب ن، د س ن)، ص 41.

(2) سيمور هيرش، القيادة الأمريكية العمياء، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيوت، 2005، ص131.

(3) حسين بوقارة وآخرون، الانعكاسات الدولية الاقليمية لأحداث 11 سبتمبر، منشورات شركة باتنيت، الجزائر، 2002، ص24.

إليها خاصة بعد تزعمها لحلف دولي لمواجهة الارهاب[1]، من ثم فإن اسقاط نظام طالبا كان مجرد مقدمة لغرض أكبر وهو تشديد القبضة الأمريكية على منطقة ينابيع النفط من موقعها القديم في الخليج، امتدادا إلى موقعها الجديد الواعد في قزوين، أضف إلى ذلك أن أفغانستان لها أهمية استراتيجية فيما يتعلق بالسيطرة على أو نقل البترول في وسط آسيا وقد جاء تقرير لوكالة الطاقة الأمريكية الصادر في سبتمبر 2001 وقبل أيام من هجمات 11سبتمبر أن أهمية أفغانستان تنبع من موقعها الجغرافي كطريق لنقل صادرات البترول والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى البحر العربي عن طريق خط أنابيب يمر عبر أفغانستان[2].

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية منطقة وسط أسيا وخصوصا أفغانستان نقطة ضعف رئيسية لحلف الناتو، وترى أن أمن هذه المنطقة يجب أن يكون في محور الاهتمام السياسي والعسكري لدول الحلف، حيث أن أي أحداث غير متوقعة في هذه المنطقة قد تسبب انتقال ميزان القوى لغير صالح الولايات المتحدة وحلفائها، وهو الأمر الذي أدى إلى تطوير مهام الحلف ليغطي تلك المنطقة الهامة استراتيجيا، اقتصاديا، سياسيا وأمنيا وتهدف أيضا إلى رسم خريطة سياسية جديدة للمنطقة من خلال محاصرة الدول النووية، فضلا عن تحكمها في الصراع النووي بين الهند وباكستان، ومراقبة محاولات إيران نحو سعي امتلاك السلاح النووي[3].

وبالنتيجة ستكون اليد الأمريكية قادرة على ضبط التفاعلات الإقليمية، ويعزز الدور الأمريكي العالمي في رفع شعارات مكافحة الارهاب الدولي بالقوة المسلحة وبشرعية دولية، وكانت فاعلية هذه النتيجة التخطيط الإستباقي للمحطة الآتية (بغداد) والأهم من كل النتائج والمشاريع المستقبلية الأمريكية ووجودها في أفغانستان قدرتها على الإمساك بزمام الأمور في عمليات التوازن الإقليمي النووي للمنطقة وتحديدا الهندي- الباكستاني، حيث انتهت الأمور في أفغانستان وآسيا الوسطى كما ترغب واشنطن، فقد انتشرت القواعد

---

(1) نفيز مصدق أحمد، الحرب على الحرية، كيف ولماذا ثم الهجوم على أمريكا في 11 سبتمبر، معهد الأبحاث والتطوير السياسي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،2002، ص89.

(2) زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص847.

(3) وئام محمود سليمان النجار، مرجع سابق، ص 116.

العسكرية الأمريكية في المنطقة، ومنذ 2002 أصبحت أوزباكستان موطنا لوجود عسكري أمريكي دائم من خلال القاعدة العسكرية في خان أباد التي تأوي 1500 جندي، فضلا عن أن هناك المزيد من القواعد الجوية أصبحت تحت السيطرة الأمريكية في كل من طاجكستان وباكستان، وعلى مستوى السياسة الخارجية الأمريكية فقد باتت الحرب على الإرهاب مقدمة وتبريرا لسياسة خارجية توسيعية ربما تستهدف إعادة رسم خريطة العالم الاستراتيجية، وضعف العراق وأفغانستان جعلهما البلدين المناسبين لاختبار "عقيدة بوش"[1].

وعليه فإن أهداف التدخل الأمريكي في أفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب له هدفين: أحدهما قصير المدى يكمن في إسقاط نظام طالبان الذي يأوي تنظيم القاعدة والقضاء عليهما، والهدف الآخر بعيد المدى يكمن في التمركز الاستراتيجي في قلب منطقــة آسيا الوسطى وذلك تحقيقا لما جاء في مشروع القرن الأمريكي الجديد*[2].

المطلب الثالث: الموقف الايراني من الحرب على طالبان أفغانستان

بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وعلى الرغم من العداء بين أمريكا وإيران، فإن الأخيرة كانت قد أدانت الإرهاب الدولي بكل أشكاله وصوره وجاء رد الفعل الإيراني على مستويين الأول رسمي عبارة عن بيانات تحمل واجب العزاء، وجانب غير رسمي عبر التعاطف مع الشعب الأمريكي لما لحق به من هول ودمار جراء الهجمات الإرهابية على برجي التجارة العالميين وعلى الرغم من معارضة إيران لما أعقب الهجمات من حرب على أفغانستان فإن إيران لم تتردد في التدخل وحتى التعاون بشكل تام وفي نواحي معينة كمسائل الإغاثة الإنسانية والبحث عن الأنقاد وجوانب عملية أخرى[3]، وذلك لأن الاحتلال الأمريكي لأفغانستان جعل الهواجس الإيرانية تزداد حدة لاسيما من الوقوع بين فكي

---

[1] سوسن العساف، مرجع سابق، ص ص 206-221.

[2] وئام محمود سليمان النجار، مرجع سابق، ص 118.

* مشروع القرن الأمريكي: عام 1997 برئاسة ويليام كريستول، يهدف إلى ترويج الأفكار المتعلقة بالقيادة الأمريكية للعالم، ويدعو استغلال فرصة أن الولايات المتحدة أصبحت على قمة النظام الدولي بنهاية القرن 20 بعد قيادة الغرب للانتصار في الحرب الباردة، وأن الو. م. أ يجب أن تكون لديها الرؤية والارادة لقيادة العالم وتشكيل القرن الجديد بشكل يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية.

[3] عبد الله حجاب، مرجع سابق، ص124.

الكماشة الأمريكية في العراق وأفغانستان وهو ما جعلها تخفف من حدة عدائها لحركة طالبان، بل أن بعض التقارير الأمريكية تحدثت عن تعاون إيراني مع الحركة في المقاومة ضد الأمريكيين.[1]

عندما بدأت الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر التحضير للحرب على أفغانستان كانت إيران من أكثر دول الجوار الأفغاني في دائرة الترقب لما ستكون عليه سياستها إزاء تلك الحرب، ثم في دائرة الشك والاتهام في مبادئ الثورة الإسلامية لأنها لم تقاتل الشيطان الأكبر الذي تريد له الموت منذ انتصار الثورة، وتكررت الشكوك والاتهامات نفسها في الحرب الأمريكية على العراق لأن البعض كان يعتقد أن نظام المبادئ يفرض على إيران القتال إلى جانب نظام طالبان ثم إلى جانب النظام العراقي ضد الشيطان الأكبر، أو لأن الدولة الإسلامية لا يجب أن تهتم بنظام المصالح، كما فعلت إيران في حيادها الإيجابي أثناء الحرب على أفغانستان ثم على العراق[2].

لقد أعطت الإدارة الأمريكية عناية خاصة لإيران وهي في مرحلة الاعداد للحرب على أفغانستان، وذلك نظرا للموقع الاستراتيجي الإيراني في المنطقة، ولأن الموقف الإيراني من هجمات الحادي عشر من سبتمبر فيه إيجابية في التعامل مع واشنطن، حينما أعلنت إيران ادانتها للهجمات وأعلنت استعدادها للمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ومعاقبة الفاعلين، وأصبحت العلاقات بين الطرفين هادئة ومتميزة، والذي كرس هذا الأمر الاتفاق الإيراني الأمريكي على نقاط معينة وأهمها:

- عدم انخراط إيران في التحالف الدولي، ولكن وقوفها على الحياد وعدم وضع عراقيل أما التحرك الأمريكي.

- إبقاء حدوده مغلقة مع أفغانستان ما يشكل ضغط على طالبان.

- فتح أجوائها لنقل المساعدات الأمريكية الإنسانية لأفغانستان.

---

(1) باكينام الشرقاوي، "التوجه الإيراني نحو آسيا، التحديات والامكانيات"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 36 مارس 2007، ص194.

(2) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، 2006، ص23.

- الأخذ في الاعتبار عدم تجاهل المصالح الإيرانية بالنسبة لمستقبل أفغانستان[1].

أصبحت إيران منذ نهاية الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) أسيرة هاجس التهديد المحتمل لأمنها القومي وما يفرضه هذا الهاجس من أولوية الدفاع والاستقرار والتنمية، إذ لم تكن تريد أن تدخل أي تجربة حرب أخرى وخاصة مع الولايات المتحدة الامريكية حيث علمت على ترميم العلاقات معها وتجنب توسيع الخلاف الإيراني-الأمريكي، حتى شعار "الموت لأمريكا" أصبح شعار سياسي وثقافي من دون أن يعكس أي رغبة فعلية في المواجهة العسكرية مع الشيطان الأكبر، وهذا ما يفسر تكرار استراتيجية الحياد الإيجابي عندما تواجه إيران تدخلا أمريكيا على حدودها[2]، فعندما قررت الو.م.أ شن حربها المفتوحة ضد الإرهاب ابتداء من أفغانستان للقضاء على القاعدة وطالبان وجدت إيران نفسها في وضع يشبه إلى حد بعيد ما تعرضت له في حرب الخليج الثانية عام 1991 (عندما كان الموقف الإيراني في ذلك الوقت عدم التدخل إلى جانب النظام العراقي وعدم المشاركة في قوات التحالف الدولي، مع الاعتراض على وجود قوات أجنبية في منطقة الخليج) فلا هي مؤيدة أو حتى صديقة للنظام الذي يتعرض للتهديد ولا هي حليفة للقوة التي تمارس هذا التهديد[3].

إن استراتيجية الحياد النشط والإيجابي الذي تبنته إيران، لها ما يبررها ويدافع عنها في أوساط فكرية وسياسية بحجة عدم تفويت الفرصة الثمينة للحوار مع الولايات المتحدة ما يفتح الباب لحل المشكلات بين إيران وأمريكا، كما وصل بعض رموز التيار الإصلاحي إلى الاستنتاج نفسه عندما قدموا توصية من خلال اللجنة البرغماتية من مجلس الشورى بإجراء محادثات مع الإدارة الأمريكية حول مستقبل الوضع في أفغانستان لحفظ الأمن القومي الإيراني.[4]

---

(1) سوسن العساف، مرجع سابق، ص 293.

(2) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، المرجع السابق ص182.

(3) طلال عتريسي، "عقلانية إيران في الحرب الأمريكية على أفغانستان"، مختارات إيرانية ،العدد 18، جانفي، 2002، من الموقع:

http://www.albainah net./index Aspx ?function=tem 8id= 1623 8lang.

(4) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، مرجع سابق ص182.

كانت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان عقب 11 سبتمبر 2001، قد فرضت نفسها على إيران على نحو كبير، وساعدت في خلق أزمة في القرار الإيراني بين التيارين الإصلاحي والمحافظين بشأن الموقف من الحرب على أفغانستان، فإيران بشكل عام كانت قد لخصت موقفها من الحرب على لسان أكثر من مسؤول برفض وجود قوات عسكرية أمريكية في أفغانستان لأن ذلك يمثل تهديدا لأمنها وهو ما عبر عنه القائد الأعلى لحرس الثورة في إيران الجنرال **رحيم صفوي** بقوله: «إن السياسيين والعسكريين الإيرانيين يتابعون الوضع عن كثب لأنه في حالة وجود القوات الأمريكية في أفغانستان سيشكل تهديدا لأمننا ومصالحنا القومية»[1]، وهذا ما أكد عليه تيار المحافظين الذي رأى أن إيران على الرغم من رغبتها في التخلص في التخلص من نظام طالبان، إلا أنها تخشى من استمرار الوجود العسكري الأمريكي سواء في أفغانستان أو في الدول المجاورة لها، ومثل هذا الاحتمال يجعل إيران تشعر بالتطويق المباشر بالتهديد لمصادر ثروتها في بحر قزوين ومن هنا ظهرت مصلحة إيرانية في التخلص من نظام طالبان من جهة ووجدت من جهة أخرى مخاطر وتحديات جديدة على الأمن القومي الإيراني[2]، حيث وجدت إيران نفسها في مواجهة أحد الاحتمالات التالية:

1-أن تكتفي بموقف التنديد الإدانة للسياسة الأمريكية ولأي عملية عسكرية تقوم بها ضد أي دولة إسلامية، وتقف متفرجة على ما يمس أمنها القومي مباشرة في بلدان مجاورة لها.

2-أن لا تكتفي بمثل هذا التنديد، بل تعمل في الوقت نفسه لحفظ مصالحها القومية استنادا إلى واقعية سياسية حتى لو أدى ذلك إلى التقاطع مع مصالح الأخرين بما في ذلك مصالح الولايات المتحدة.

---

(1) محمد سالم أحمد الكواز، "موقف إيران من الحرب الأمريكية على أفغانستان 2001"، مجلة التربية والعلم، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 14، العدد2، جامعة الموصل، 2007، ص6.

(2) المرجع نفسه، ص6.

3-أن تنتقل من التنديد إلى المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية جنبا إلى جنب مع البلد المهدد المجاور لها.[1]

لم تقف إيران متفرجة على نظام طالبان وهو يتهاوى ولم تكتف بالتنديد بالهجوم الأمريكي وبالأهداف الاستراتيجية لهذا الهجوم وبالمصالح النفطية والمخاوف على نفسها من التطويق، قبل أعلنت دعمها "تحالف الشمال" الذي قاد الهجوم ضد طالبان ولم يقتصر الأمر كذلك بل أكد الرئيس رفسنجاني أن الدو الإيراني كان مباشر في العمليات العسكرية وأنه لو لا هذا الدور لما سقطت كابول نفسها.[2]

ومع سقوط نظام طالبان في أواخر أكتوبر 2001 تكشفت مجموعة من الحقائق التي تفيد بأن إيران قامت بتدريب عدد من أفراد قوات "تحالف الشمال"، كما أن عددا من الهازارا على وجه الخصوص قد تلقوا تدريبات في معسكرات الحرس الثوري، وكان هؤلاء ضمن القوات التي دخلت إلى كابول بعد انسحاب قوات طالبان، والأكثر من ذلك أن الخبراء العسكريين الإيرانيين قد شاركوا في التخطيط لعدد من العمليات العسكرية التي جرت في أفغانستان لا بل أنهم شاركوا في هذه العمليات بالفعل إلى جانب قوات رباني فضلا عن ذلك فقد دخل عسكريون ورجال أمن إيرانيون إلى كابول أيضا، ويرى المحللون وهم من مؤيدي التيار الإصلاحي أن التدخل الإيراني الميداني والعسكري في أفغانستان كان يهدف إلى تأمين مصالح إيران العليا ويحفظ أمنها القومي ويؤكد دورها في أفغانستان، لابل يمنع الولايات المتحدة من الانفراد بالساحة والمحيط الحيوي الإيراني[3] رغم القطيعة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فقد أولت إدارة بوش قدرا كبيرا من الاهتمام بتطورات الموقف الإيراني الذي أدان الهجمات على نيويورك وواشنطن 2001 وسعت في هذا الاطار إلى توظيف العلاقات الأوربية مع إيران التي كانت تتسم بالتحسن النسبي مقارنة بالعلاقات الأمريكية- الإيرانية، لإقناع قادتها بتعاون أكثر إيجابية في مواجهة الإرهاب الدولي أو على الأقل عدم وضع أية عراقيل أمام التحالف الدولي، خاصة وأن إيران لها

(1) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، المرجع السابق ص183.
(2) طلال عتريسي، "إيران إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، المجلد 25، العدد 285، 2002، ص31.
(3) محمد سالم أحمد الكواز، مرجع سابق، ص16.

علاقات قوية مع تحالف الشمال الأفغاني كما أن لها تأثير دينيا ومعنويا على أقلية الأفغان الهزارا، وبالرغم من عناصر الخلاف بين إيران والولايات المتحدة فإن الموقف الإيراني حرص على الإبقاء على حد أدني من الاتفاق بين إيران والتحالف الدولي، وهو ما برز في التعهد بعدم عرقلة أو وضع قيود على التحرك الأمريكي الدولي ضد طالبان والقاعدة خاصة إغلاق الحدود الإيرانية الأفغانية بدعوى منع تدفق اللاجئين، الأمر الذي خدم قوات التحالف الدولي وتفويت فرصة هروب عناصر طالبان والقاعدة عبرها، وقد مثل هذا التطور نوعا من التعاون الإيراني مع الو.م.أ بشكل غير مباشر، الأمر الذي خدم الطرفين من تسهيل القضاء عسكريا على حكومة طالبان وتنظيم القاعدة التي مثلت هدفا مشتركا لهما.[1]

بعد التخلص من حكومة طالبان شاركت إيران بإيجابية في محادثات "بون" لتشكيل حكومة جديدة مؤقتة في أفغانستان بالإضافة إلى جهود أخرى فتحت المجال للتكهن ببداية علاقات جديدة بين أمريكا وإيران، إلا أن الرئيس الأمريكي جورج بوش وصف في خطاب له عام 2002 إيران بأنها العنصر الثالث في محور الشر بجانب العرق وكوريا الشمالية مشيرا إلى الخطر الذي تشكله عندما قال: «إن إيران تسعى جاهدة لحيازة أسلحة دمار شامل وتصدير الإرهاب وفي الوقت نفسه تقوم قلة غير منتخبة بقمع أمل الشعب الإيراني في الحرية، إن بوسعهم امداد الإرهابين بتلك الأسلحة، وهو ما يعني منحهم وسيلة تتفق مع ما يشعرون به من كراهية، إن الولايات المتحدة الامريكية لن تسمح لأخطر النظم في العالم بأن تهددنا بأخطر أسلحة الدمار»[2].

لقد شكل التواجد الأمريكي في الأراضي الأفغانية رغم انتهاء مهمة الو.م.أ فيها خوفا وقلقا لإيران، حيث أن حدودها الشرقية مع أفغانستان مهددة بسبب التواجد الأمريكي المكثف فيها، فعلى الرغم من أنه كان هناك تعاون إيراني أمريكي منذ ظهور حركة طالبان في أفغانستان وهو الأمر الذي قرب مصالح البلدين في فترة ما، إلا أن هذا الالتقاء سرعان ما تحول إلى اختلاف المصالح بينهما وذلك على المدى التوسط والبعيد، ولضمان المصالح الأمريكية في أفغانستان وضعت إدارة **بوش الابن** كل ثقلها في "مؤتمر بون" بفرض **حامد**

---

(1) وئام محمود سليمان النجار، مرجع سابق، ص ص 101-102.

(2) عبد الله حجاب، مرجع سابق، ص124.

كرازاي رئيسا للحكومة الانتقالية المؤقتة لأنه يمثل المصالح النفطية الأمريكية وليس فقط رئيسا للحكومة الانتقالية المؤقتة، فقد اتهمت الولايات المتحدة إيران بأنها تدعم الشيعة في أفغانستان وبعض قادة الحرب في منطقة الهيرات، ثم إن إيران تعهدت بتقديم 500 مليون دولار للمساعدة في إعمار أفغانستان، ولاشك أن استقرار أفغانستان من أهم الاستراتيجيات الإيرانية ولكن ليس من مصلحتها قيام حكومة موالية للولايات المتحدة وتأمر بأوامرها وتخلق المشاكل لها حيث أن انه بمجرد انتهاء الحرب ضد طالبان ضمت واشنطن طهران الى محور الشر.[1]

[1] أحمد سليم البرصان،" إيران الولايات المتحدة الأمريكية وحور الشر، الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 148 أفريل 2002، ص ص 37-38.

المبحث الثاني: الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 (الأسباب والتداعيات)

قبل التطرق لأسباب وتداعيات الحرب الأمريكية على العراق يمكن القول أن هذه الحرب لم تأتي من فراغ أو نتيجة لابد منها وذلك لأنها كانت خطة أو الجزء الثاني من خطة عاصفة الصحراء التي طبقتها الولايات المتحدة الامريكية في حرب الخليج الثانية في 1991 وسنفصل في هذه الأسباب والدوافع.

المطلب الأول: أسباب ودوافع الاحتلال الأمريكي للعراق

يمكن إبراز الأسباب الدوافع التي تحججت بها الولايات المتحدة لغزو العراق ما يلي:

- الادعاء أن صدام حسين كان يدعم القاعدة ويعزز الإرهاب العالمي الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك الادعاء كاذبا فقد بين التحقيق المعمق الذي قامت به اللجنة المختارة للاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي أن تلك الادعاءات غير مسؤولة وليس لها أساسا حقيقي فقد استخدمت أيضا المبررات الإنسانية مثل تحرير الشعب العراقي من دكتاتورية صدام وانتهاكاته المخيفة لحقوق الإنسان وأكدت أن الحرب ستحقق الحرية والديموقراطية للعراق[1].

- أنها تعتقد أن عالم اليوم بسبب تشابكه وتداخله أصبح فيه الأمن صناعة بالغة الصعوبة ومن الضروري تقديم القوة على الدبلوماسية لدى التعامل مع التهديد الخارجي وهذا يتطلب إعادة النظر بمكانة القانون الدولي وبمعايير السيادة الوطنية، وعليه اعتبر الرئيس **جورج بوش** أن على رأس اهتماماته العالمية محاربة الإرهاب والقضاء عليه والبدء بدول محور الشر المتمثلة في العراق، إيران وكوريا الشمالية وكان العراق في رده على هجمات 11 سبتمبر 2001 قد وقف وحيدا بين النظم العربية، الحاكمة فحين كانت التعليقات في الأردن، مصر، العربية السعودية وغيرها اتسمت بالإدانة الواسطة للأعمال الإرهابية فالتلفزيون العراقي في 12 سبتمبر 2001 أعلن أن راعي البقر الأمريكي يجني

---

[1] جيمس بول وسيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق، تقرير المنظمة غير الحكومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص ص 23-26.

ثمار جرائمه ضد الإنسانية حيث سارع خبراء المخابر الأمريكية إلى الإعلان بأن تورط **صدام حسين** ينبغي أن لا يستبعد فلديه الدافع والخبرة والمصادر لمساعدة خاطفي الطائرات الذين شنوا الهجمات الإرهابية.[1]

اتهام العراق بامتلاك أسلحة الدمار الشامل وهذا يهدد أمن ومصالح أمريكا والعالم ككل مما يفضي اللجوء إلى القوة والحرب ضده لودع هذا التهديد والخطر العراقي قبل حدوثه وذلك في إطار حق الدفاع الوقائي، وهذا المبرر المقدم من طرف الولايات المتحدة كأحد تبعات التأويل الواسع والمنحرف لحق الدفاع عن النفس يوجد مدعوما بتيار فقهي غربي يزعم بصحة ومشروعية ممارسة الدفاع عن النفس ليس فقط للرد على عدوان مسلح وقع فعلا، بل أيضا للرد على أي عدوان وشيك الوقوع أو تهديد بالعدوان أي حتى لو لم يكن هذا العدوان قد وقع وسندهم في ذلك هو **المادة 51** بإقرارها الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس[2]، هذا وقد قال **ديك تشيني(**Dick Cheney**)** وهو أكثر الشخصيات المؤثرة في صنع القرار الأمريكي والأكثر إلحاحا لشن الحرب على العراق مستندا على تلفيقات وتقارير مزدوجة حيث اتهم العراق بالسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل وأصر على ضرورة إعادة نظام العقوبات على العراق في جوان 2002 وصرح قائلا بان هناك خطر متزايد من طرف الجماعات الارهابية في سعييها للحصول على اسلحة الدمار الشامل يجري تطويرها في العراق وهذا يتطلب ردا حاسما ومدروسا من الولايات المتحدة وحلفائها.[3]

- كذلك لقد ادعت وتحججت الإدارة الأمريكية بعجز الأمم المتحدة عن ضبط العراق والحفاظ على السلم والأمن الدوليين ففي خطاب الرئيس الأمريكي إبان افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2002 اتهم النظام العراقي بالاستمرار في انتهاك التزاماته

---

(1) Kamal bayramzadeh ,le changement du système politique en Iraq et effets , les rapports irako - iraniens ,lux orient n32,2011,pp 204-205 .

(2) محمد الهزاط، "الحرب الامريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي"، المستقبل العربي العدد290،2003،ص25.

(3) سرور محمد عبد الناصر، "وواقع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكري 2003"، مجلة جامعة الأقصى، المجلد24، العدد الأول 2010، ص20.

الدولية طوال المدة المنصرمة منذ انتهاء حرب تحرير الكويت سواء بالتهرب من الكشف عن مخزوناته وبرامجه من أسلحة الدمار الشامل أو استمراره في تطوير هذه البرامج كذلك التشديد على أن رفض العراق الانصياع لقرارات مجلس الأمن يهدد سلطة الأمم المتحدة وواشنطن ستعمل مع غيرها من أعضاء مجلس الأمن على استصدار قرار جديد.[1]

- السبب الآخر للغزو العراقي من طرف الولايات المتحدة الامريكية يمكن إرجاعه إلى دخول العراق إلى الكويت 1990 وإعلان ضمها إليه على أنها المحافظة التاسعة عشر من بين المحافظات العراقية وقد شكل هذا تهديدا جديا للولايات المتحدة، بريطانيا وإسرائيل لمصالحها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط كله ودول الخليج خاصة ومصدر التهديد يكمن في أن وصول العراق إلى الكويت يكون قد استولى بالحقيقة على المصالح البترولية للشركات الأمريكية والغربية في تلك الدويلة الغنية بالثروات المعدنية والمالية المقدرة بحسب الإحصائيات المنشودة بمئات المليارات من الدولارات التي كانت الحكومة الكويتية وأعضاء الأسرة الحاكمة وكبار المتمولين قد أودعوها في المصارف الأمريكية والأوروبية وأوقف العراق بدخوله الكويت ضخ تلك الثروات في خزائنهم[2] لقد كان تهديد المصالح النفطية للولايات المتحدة الامريكية في الكويت ومنطقة الخليج يمكن اعتباره من جهة النظر الأمريكية والغربية سبب كافيا بحداته لمحاربة العراق وإخراجه من الكويت وإبعاده ما أمكن عن مناطق البترول في السعودية وباقي دول الخلج، فإن مصالح أمريكية وإسرائيلية لا يدخل فيها تحرير الكويت وبترول الخليج هي التي دفعت الدولتين، إلى محاربة العراق بالصورة التي نفدت بها العمليات الحربية ضد العراق وبرأي الكثيرين فإن المصالح الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة ومستقبلها هي التي كان تقع ستدفع بالدولتين إلى اختلاق الذرائع للعدوان على العراق وتمديره حتى لو لم تقع أحداث 1990 بين الكويت والعراق[3].

---

(1) world directory of minorities indigenous peoples, op.cit .

(2) عبد الكريم عيسى، الغزو الأمريكي للعراق، الأسباب، الظروف، النتائج، دار لبنان للطباعة والنشر، (د س ن)، ص ص 18-19.

(3) المرجع نفسه، ص 20.

إن الولايات المتحدة من أجل أن تضفي الشرعية على عملها عندما اقتربت الحرب جمعت واشنطن تحالف للراغبين وأعلنت أن التحالف استقطب 49 دولة لكن بعض الأعضاء لم يسهموا بأي قوة عسكرية في حين شارك العديد من الأعضاء الآخرين بقوات رمزية فقد سبق الحملة البرية على العراق قصف جوي عنيف لإيقاع الصدمة والرعب واستخدمت الو.م.أ أسلحة مدانة مثل النابالم وذخائر اليورانيوم المنضب والقنابل العنقودية وتلك إشارة إلى أن قوات التحالف غير مكترثة أخلاقيا أو مقيدة قانونيا وفي غضون ثلاثة أسابيع في 8 أفريل 2003 دخلت قوات التحالف بغداد وأقامت الولايات المتحدة سلطة التحالف المؤقتة بديلا للسلطة العراقية ومن دون مشاركة عراقية برئاسة **بول بريمر** (Paul Bremer) الذي عينه البنتاغون أقام في القصر الجمهوري السابق لصدام حسين حيث أعاد بريمر هيكلة المؤسسات العراقية العامة والاقتصاد العراقي وعلق كل التعريفات الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد من فتح الاقتصاد العراقي أمام تأثير التجارة الحرة.[1]

مما سبق وبعدما قدمته واشنطن من تبريرات فهي أكيد كانت تهدف من وراء تزعمها قضية محاربة الإرهاب خاصة وأن وجود خطر مشترك متجسد في الإرهاب يمثل عاملا ضروريا كون التعامل معه يكون هدف الاستراتيجية ويمنحها التأييد الداخلي ويعطيها شيئا من الشرعية ويعمل على تحريرها من الضغوطات والضوابط القانونية التي تختفي بحكم وجود الخطر الخارجي وتظهر في حال غيابه فجاء مشروع القرن الأمريكي الجديد ويهدف إلى:

- الهيمنة على أهم الثروات العالم وطليعتها النفط الذي يوجد مخزونه الأعظم في المنطقة العربية والإسلامية وتفكيك الدول العربية والإسلامية عبر مخططات الفوضى الخلاقة والبناءة لتحقيق هدف مشروع الشرق الأوسط الجديد للهيمنة عليه عسكريا، سياسيا وثقافيا ومحاربة المانع الأيديولوجي الدائم للمشروع وهو الإسلام من خلال ثرائه ومكوناته فلابد من خلق البديل له واستبدال القرآن الكريم بقرآن جديد وهذا ما عبر عنه بما يسمى بالفرقان ومحاربة العربة والفكر القومي وفكرة الوحدة والأحزاب القومية لأنها تشكل عائقا

[1] جيمس بول وسيلين ناهوري، مرجع سابق، ص ص23-26.

ثقافيا وسياسيا للمشروع الأمريكي واعتبار كل دولة تمانع وتقاوم المشروع الأمريكي دولة مارقة أو إرهابية أو مصدر الإرهاب ويعد الرباعي العراق إيران، حماسي وحزب الله دولا ومنظمات وقوى مارقة أو إرهابية لمما نعتها للمشروع الأمريكي[1].

- السيطرة على نفط العراق وتحقيق استراتيجية أوسع للسيطرة على نفط العالم بشكل أو بأخر لاستعماله كورقة اقتصادية سياسية يتحكم من خلاله في تحديد تدفقاته أسفاره وفرض استراتيجيتها العالمية وسياستها كقوة كبرى وحيدة في العالم على أوروبا واليابان والصين وغيرها المستوردة للنفط والمعتمدة اقتصاديا عليه.[2]

إذن فإن عسكرة حقول النفط العراقية وإخضاعها للاحتلال العسكري الأمريكي المباشر هدف جوهري للحرب الأمريكية على العراق وباكتمال هذه العسكرة تكتمل حلقة السيطرة الأمريكية المباشرة على نفط العراق والخليج والجزيرة العربية وقزوين، فالوجود العسكري الضخم في الخليج والجزيرة العربية وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية المجاورة لها ولاحقا العراق، سيضمن السيطرة الأمريكية المباشرة على النفط وسيكون لهذا الأمر أثره الكبير والخطير على خيارات الأمريكان الاستراتيجية من عدة قضايا كتحجيم نفود الاتحاد الأوربي الذي يبدأ منذ منتصف التسعينات يطمح لكي يحل محل الاتحاد السوفياتي من حيث كونه منافسا دوليا للو. م. أ فسيطرة الأمريكان على نفط الشرق الأوسط تعني عمليا سيطرتهم على أوربا وخيارتها الاستراتيجية، كما أنه إذا تمكنت الولايات المتحدة من تغيير النظام في العراق فهذه رسالة خطيرة لكل الأنظمة العربية بدون استثناء أن من يتجاهل النهج الأمريكي فلدى امريكا الوسائل العديدة لإعادته.[3]

فمن الطبيعي أن وجود الولايات المتحدة في المنطقة سوف يعمل على تحطيم أية عوائق تعوق سياستها وأية روابط قوية بين البلاد العربية والعمل على إضعاف الجامعة العربية مع قيام عراق جديد وعندما ينتهي ترتيب المشرق العربي سوف يأتي دور المغرب

---

[1] معاد البطوش، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن العربي، دار الحامد، عمان 2012، ص ص70-76.

[2] عبد الغني محمد شحات، ندوة بعنوان "حرب العراق وتداعياتها الإقليمية والدولية"، مجلة شؤون خليجية 2004، ص38.

[3] عبد الله النفيسي، الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة: لماذا احتلال العراق، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، 2004، ص ص 7-8.

العربي ويدعم ذلك تصريحات وزير الدفاع الأمريكي بأنه وليس هناك دولة في المنطقة بمنأى عن دراع أمريكا إذ أثبتت أن الحرب ضد العراق هي حلقة محورية في خطة الشرق الأوسط الجديد الموجودة أصلا قبل الحرب.[1]

كذلك من بين القضايا للوجود الأمريكي المباشر في العراق التأثير فيها هي الضغط على سوريا وإيران بشكل كثيف من أجل التغيير في موقفهما من حزب الله أو على الأقل عدم مساندته أو تقديم التسهيلات اللوجستية له، مما سيقسم ضهر المقاومة في الجنوب اللبناني ويمهد من جديد إلى عودة الصهاينة في الجنوب اللبناني بما في ذلك الضغط على منظومة مجلس التعاون الخليجي لإعادة صياغة السياسة الداخلية لدوله.[2]

ومنه فإن النفط والسيطرة عليه يشكل أهم مصدر للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية كما يتيح لها الهيمنة على العراق وإضعاف نفود الأوبيك والتحكم بأسعار النفط كذلك يكون الصين واليابان بحاجة إلى عقد صفقات مع الولايات المتحدة لشراء النفط العراقي وعندئذ لا تكون الولايات المتحدة قوة عسكرية في العالم وحسب بل تسيطر على أهم موارد العالم وتتحكم بأسعار النفط وأسواقه[3]، إذن فإن نفط العراق يمثل مكسبا اقتصاديا لها في ظل الأزمة العنيفة التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي خاصة في ظل أعباء التوسع العسكري في العالم حيث ظلت الأعباء الاقتصادية المتزايدة لتكلفة الحرب على ما يسمى الإرهاب بدءا من أفغانستان مرورا بالإنفاق على قضايا الأمن الداخلي في الولايات المتحدة وحرب العراق مما خلق عجزا في الميزانية الأمريكية لعام 2003 حوالي 2000 مليار دولار ووصل الدين إلى 32 مليار دولار، وارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 6% لذلك فإن النفط العراقي في ظل الاحتلال سيخفف الأعباء الاقتصادية على أمريكا خاصة في ظل المؤشرات التي تدل على أن الاحتياطي العراقي من النفط مستقبلا يصل إلى 338 مليار برميل.[4]

---

(1) علي فايز الدلابيح، "توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011" (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص ص 68-74.

(2) عبد الله النفيسي، مرجع سابق، ص ص 7-8.

(3) محمد أحمد، مرجع سابق، ص125.

(4) محمود خليل، المتغيرات الجديدة واستراتيجية القوتين الأعظم في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، بيروت (د س ن)، ص127.

- تهدف الولايات المتحدة إلى تغيير نظام الحكم العراقي بحجة إقامة نظام ديموقراطي يحتذى به والذي سوف يكون بداية التغيير في العالم العربي وهو يعتبر خطوة أولى لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية بدون منافس[1]، فإدارة بوش تسعى إلى تقديم العراق كنموذج استرشادي في التحول إلى الديموقراطية للدول العربية وركز الخطاب السياسي الأمريكي على مقولة أن إقامة نظام ديموقراطي حر في العراق سوف يكون نموذجا تستلهمه دول المنطقة الأخرى بما يكون مقدمة لتحول ديموقراطي شامل في العالم العربي بأكمله غير أن الممارسة العملية تشير إلى أن مزاعم نشر الديموقراطية في العام العربي عبر النموذج العرقي تظل مجرد محاولة مصطنعة من جانب إدارة الرئيس بوش لإضفاء صورة مثالية عن الاحتلال الأمريكي للعراق.

- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي المميز للعراق لأنه يحتل أهم موقع من الناحية الاستراتيجية لها في منطقة الشرق الأوسط بعد مصر فهو نقطة التقاء بين مناطق الخليج وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، كما أن الوجود العسكري اكتسب أهمية استراتيجية أخرى خاصة في قربه من دول الجوار الجغرافي كسوريا وإيران وبذلك يشكل هذا الوجود ضغط مباشر على تلك الدولتين فالولايات المتحدة الامريكية تريد استهداف الدولتين بسبب التناقضات الواقعة بينها ورفضهما للاعتراف بإسرائيل ودعمهما المستمر لحركات المقاومة في المنطقة، وانطلاق من ذلك فإن الجود العسكري الأمريكي سيحقق مصلحة استراتيجية لإسرائيل والو.م.أ عبر سقوط البوابة الشرقية للوطن العربي في مواجهة إسرائيل ستصبح سوريا بعد تدمير العراق وإقامة قواعد عسكرية أمريكية مكشوفة ومهددة في ظل الاحتلال الأمريكي والإسرائيلي.[2]

- حماية أمن الحليف الاستراتيجي لأمريكا في المنطقة وهو إسرائيل وضمان الاستقرار في هذه المنطقة بغية الحصول على استثمار أمريكي أفض لموارده باعتبار أن

---

(1) رفعت أحمد الطيار صالح، الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي- الأوربي، 1998، ص ص 120-127.

(2) أحمد إبراهيم محمود، "العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 154، 2003، ص60.

نفط الخليج يمثل مادة أساسية في كل من أمريكا وأروبا وآسيا على السواء[1]، فالعلاقة المتشابكة بين إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية قد وصلت إلى مستوى التحالف الملزم فالاستراتيجية الي تتبعها واشنطن تجاه إسرائيل تتجسد في الأمن الإسرائيلي لا يعتبر مشكلة خارجية بل هو أحد عناصر السياسة القومية الداخلية ويعبر عن القيم السياسية للولايات المتحدة باعتبار أن إسرائيل تلعب الدور الأمني في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة انطلاقا من التقاء المصالح لكل منهما، وقد أثبتت فاعلية الدور الإسرائيلي لتلك الدولتين في محاولتها قمع الأنشطة والحركات والأنظمة الثورية الرافضة للمصالح الاستراتيجية لتلك الدولتين ومحاولاتها تدمير أي قوى صاعدة في المنطقة تنادي بمواصلة الكفاح ضد الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل فالدور الإسرائيلي وفقا لهذه الرؤية يعتبر مصدر معلومات متقدمة موثوقة به لصالح القرار السياسي الأمريكي فكما يقول وزير خارجية أمريكا **وجرز** سنة1970:" إن سياستنا تجاه إسرائيل ما تزال ثابتة، إنها لن تتغير فنحن نؤمن بأهمية سيادة واستقرار إسرائيل لمصلحتنا القومية"[2].

- الحصول على موطئ قدم في المنطقة من خلال الوجود العسكري حيث تستطيع من خلاله إعادة نشر قواتها على المستوى العالمي فضلا عن تحويل العرق إلى محطتها الأساسية الأولى في مشرعها الإمبراطوري الجديد وبناء نظام عالمي يقوم مركز وحيد ولعل هذا ما يفسر عبارة القرن الأمريكي الجديد في العصر الحالي.[3]

- تطريق إيران منبع النفط الوحيد الباقي في المنطقة بعد إخضاع الدول العربية للاحتلال العسكري والنفسي باعتبار أن إيران القوة الجديدة الصاعدة ومصدر قلق للإقليم ومصدر التهديد لإسرائيل بغرض العزلة عليها وحصارها والتلاعب بميزان القوة داخلها يفرض على إيران إما الادعان أو التعاون مع السناريو الأمريكي في المنطقة وإما تعرضها لضغط عنيف يؤدي إلى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسية بديلة للحكم

---

(1) ياسين سويد، مرجع سابق، ص ص 58-65.

(2) وافيم كانزيز، إسرائيل وأمريكا تضامن إلاهي، ترجمة :محمد يعقوب، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2005، ص 125.

(3) عبد الغني محمد شحات، مرجع سابق، ص206.

الإسلامي فيها[1]، ومنه فإن التزاوج بين الوجود الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق سيجع إيران محاطة بشبكة محكمة من القواعد العسكرية الأمريكية من ناحية الجنوب والغرب.[2]

- كما أن الولايات المتحدة بوجودها العسكري في العراق يتيح لها تقليص وجودها في باقي مناطق الخليج كالسعودية والبحرين وعمان والسبب في ذلك أنها ترى في العراق نقطة الانطلاق نحو بناء نظام أمني جديد في منطقة الشرق الأوسط وقد بدأت تتضح أبعاد هذه الاستراتيجية في 20 أفريل 2003 بعد تأكيد الو.م.أ على إقامة أربعة قاعد أمريكية كبرى في العراق، الأولى ستكون بالمطار الدولي خارج بغداد مباشرة، الثانية في طليل بالقرب من الناصرية في الجنوب والثالثة عبارة عن مهبط جوي معزول يسمى أتشن في الصحراء الغربية على خط أنابيب النفط الذاهب إلى الأردن والأخرى في باشور بالشمال الكردي.[3]

وقد كان من نتائج الحرب على العراق عدم العثور على أسلحة الدمار الشامل الذي ادعت الإدارة الامريكية وجودها في العراق وذلك دحض الحجج التي قدمتها أمريكا وبريطانيا للاعتداء على العراق وأصبحت الحرب الغير شرعية على العراق عدونا ظالما فالضحايا البشرية جراء هذه الحرب القصيرة تجاوزت كذلك تدمير البنى التحتية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والتعدي على المباني والآثار والاضرحة المقدسة مما أدى إلى بروز المقاومة العراقية كقوة طاردة للمحتل ونمها بشكل كبير وسريع للدفاع عن العراق واسترجاع سيادته واستقلاله، كذلك أدت إلى تزايد الرأي العام العالمي للتنديد بالاحتلال الأمريكي على العراق واستنكار المجازر والضحايا التي تقوم بها القوات الأمريكية في الشعب العراقي[4].

---

(1) الحريري جاسم محمد، "تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي"، مجلة شؤون خليجية، العدد 44، 2006، ص ص 124-127.

(2) محمد أحمد عزالدين، "أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي"، مجلة الساتل، العدد 117، ص134

(3)المرجع نفسه، ص135.

(4) حسين خير الدين،" الحرب الأمريكية على العراق إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد 290، 2003، ص ص18-19.

كذلك يجب أن نؤكد أن شعارات الإصلاح والديموقراطية التي جاءت بها أمريكا كمبرر لتدخلها في العراق كانت شعارات وهمية والأكثر من ذلك أن ما جرى على يد القوات الأمريكية وإدارتها المدنية لا يعبر عن حسن نواياها تجاه البلد، بل ساهمت في تفكيك السلطة حينما أسقطت **صدام** وقامت بتفكيك الدولة عندما حلت الجيش واجتثاثها لحزب البعث والقوى الامنية والسماح بنهبها وحرق أبنيتها ثم قامت بتفكيك الشعب بفروه إلى أعراق وطوائف بدأ ذلك في تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي مرورا بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية ثم كتابة الدستور، كما كانت الولايات المتحدة الامريكية تعمل أيضا على تفكيك الطوائف ذاتها فتحاول تجزئة الطوائف إلى مجامع للاقتتال فيما بينها، كذلك حاولت النخب السياسية افشال كافة مبادرات الجامعة العربية للمصالحة، أفشلت وثيقة مكة بين رجال الدين من شيعة وسنة، التغيرات التي أحدثتها وزارة التربية على المناهج الاجتماعية ومطالبة أعضاء في البرلمان العراقي وبشكل علني طرد العرب من العراق، كما أنه بعد زوال النظام السابق في العراق لم يرى تحسن في علاقاته مع جيرانه كما ادعت الو.م.أ عند اتهامها أن العراق يقوم بافتعال الأزمات مع دول الجوار الإقليمي ودخوله أكثر من حرب معها ونزعة العداء التي تتملكه في علاقاته الإقليمية بل زادت العلاقات سوى فهناك اتهامات عراقية لأكثر من دولة جارة بأنها تعمل على مساعدة الإرهاب وتمويل الأعمال التخريبية وإثارة الحرب الأهلية في دول الخليج [1].

المطلب الثاني: تداعيات الحرب (الأمريكية على العراق) العربية والإقليمية

على غرار العراق لم تسلم المنطقة العربية والإقليمية من تداعيات هذه الحرب أو ما يعرف بحرب الخليج الثالثة فهي ساهمت في تعرض النظام الجماعي العربي إلى هزة عميقة وظروف عصبية غير مسبوقة فقد جاء الاحتلال يفرض هيمنته على الأمة العربية وتعميق الهوة والتخلف والتدهور، خاصة وأن العراق يمثل البوابة الشرقية والعمق الاستراتيجي لدول المشرق العربي، وستار حديديا لدول الخليج تجاه النفود الإيراني لذلك شهدت الفترة التالية لاحتلال العراق توسيعا وتكثيفا لكل أشكال تفتيت وحدة الشعب في العراق وكل الأقطار العربية بهدف إضعاف إدارة المقاومة الوطنية وتصريف النضال

[1] معاد البطوش، مرجع سابق، ص ص 116-119.

الوطني إلى مسارات جانبية وذلك يعكس الاستراتيجية العسكرية التي وضعها **بوش** في 2000 والتي تتضمن شن حرب ضد الأنظمة العربة لتغير نظام الحكم فيها نبدأ بالعراق وسوريا وتنتهي إلى إيران.[1]

كما أشار **كريستوفر ديكي** (Christopher Dickey) قبل الغزو أن بعض مسؤولي وزارة الخارجية وموظفي وكالة الاستخبارات الأمريكية قد حدروا من انعكاسات غزو وشيك للعراق ونبهوا أن الشرق الأوسط شأنه شأن البلقان مزقته التصدعات العرقية والدينية ولذلك فإن الإطاحة **بصدام حسين** يكمن أن يعرض المنطقة لحالة عدم استقرار واسعة النطاق، كما أنه كلما زاد التورط الاستراتيجي للو.م.أ في العراق زاد الضغط على مختلف القوى الإقليمية للالتزام بالأهداف الاستراتيجية الأمريكية فمجتمعات الشرق الأوسط تمر بمرحلة من الضعف وعدم الاستقرار خاصة وأنه هناك خطر حقيقي من أن العراق قد ينزلق في فوضى تمس مشكلاتها المنطقة بكاملها بدلا من أن يكون نموذجا للوحدة السياسية والثقافية والإقليمية[2].

أما فيما يخص إيران فقد سعت الولايات المتحدة إلى توظيف العراق ليكون ساحة مواجهة وتصعيد أمني وسياسي مع إيران وإلى استثمار علاقاتها مع بعض القوى العراقية لتوليد تيار سياسيا من داخل الحكومة العراقية يجنح نحو معارضة أي توجه عراقي نحو إيران بل تمكنت من كسب بعض القوى العراقية لاسيما قوى التحالف الكردي وبعض القوى السنية في مواجهتها المتواصلة مع إيران، وقامت أيضا باستغلال علاقاتها مع الأحزاب الكردية لتوجيه العداء نحو إيران فقامت ببناء مطارين عسكريين في أربيل والسليمانية وتجهيز معسكرات تدريب لاستخدامها في تحديد وضرب عدد من الأهداف الاستراتيجية الإيرانية وإدخال وكلاء الس. أي. أي(وكالة الانباء الامريكية) في بعض المناطق الإيرانية المتوترة ودعم الأقليات والجماعات المنشقة بزعزعة الاستقرار وقلب نظام الحكم وجمع معلومات تهدف أساسا إلى تعسف طموحات إيران النووية بالإضافة أنها أتاحت الفرص

---

[1] معاد البطوش، المرجع السابق، ص ص 111-117.

[2] أحمد شكارة، مرجع سابق، ص ص16.

لإسرائيل للنفاد إلى العراق عبر وكلائها في المناطق الكردية[1]، هذا من ناحية لكن من ناحية أخرى يمكن اعتبار إيران هي المستفيد الأول من حرب الو.م.أ ضد العراق فقد ساهمت هذه الحرب في تخلص إيران من أكبر أعدائها وأهمهم في المنطقة وهو صدام حسين الذي كلف إيران حربا استمرت ثماني سنوات لايزال الاقتصاد الإيراني يعاني منها كذلك أسهم نظام الطائفية الذي اعتمدته امريكا مند أول يوم لها في العراق العملية السياسية التي تبنتها والتي قامت أساسا على نظام المحاصصة إلى صعود القوى الشيعية في العراق على حساب السنة وهو ما صب في المقام الأول في صالح إيران ترتبط بعلاقات وثيقة مع شيعة العراق، لذلك فقد أصبحت إيران رقما صعبا في معظم إن لم يكن كل الملفات الإقليمية المطروحة على منطقة الشرق الأوسط وهو ما يؤكده الحضور القوي لإيران في المنطقة خصوصا بعد حرب العراق، فضلا عن الحضور الإيراني القوي داخل بعض الدول الخليجية ولاسيما تلك التي تبلغ نسبة الشيعة فيها بصفة كبيرة مثل البحرين التي تبلغ نسبة الشيعة نحو 70% من عدد السكان وهو الأمر الذي قد توظفه طهران بما يخدم المصالح الإيرانية.[2]

لكن رغم ما حازت عليه إيران من مكاسب من قبل أمريكا إن أنها فرضت عليها المزيد من الضغوطات من أهمها أن إيران تخلصت من عدو إقليمي لكنها استبدلته بعدو دولي أكثر خطورة وقوة والذي هو الولايات المتحدة بوجودها المكثف من خلال جيوشها على حدود إيران والعراق وأفغانستان، لكن إيران ترى أنه هناك وجه إيجابي لهذه الصورة فالوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة ربما يعطي إيران ميزة مهمة في حالة المواجهة العسكرية مع الو.م.أ بوجود القوات العسكرية في مرمى الصواريخ الإيرانية وعلى حد تعبير **رفسنجاني** عندما سئل عن الجيوش الأمريكية المحاطة به أجاب: "لا ندري من يحاصر من"[3].

---

(1) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت 2009، ص 158.

(2) محمد أنور، التصور الإيراني لأمن الخليج، المركز الدبلوماسي للدراسات الخليجية،(د ب ن)، 2003، ص 54.

(3) المرجع نفسه، ص55.

لقد كان لحرب الخليج الثالثة أثره البارز على الصراع العربي الصهيوني حيث تعتبر أفدح خسارة تلقتها الأمة وقضيتها المركزية في فلسطين هو إخراج العراق بقوته وموارده من دائرة الصراع ومن ثم فإن ذلك يعني زوال أحد المهددات الرئيسية للكيان الصهيوني مما يتركب على الفلسطينيين الأخذ بالاعتبار المتغيرات الجديدة في وضع استراتيجيتهم في بناء سياستهما التي تحقق طموحاتهم الوطنية حيث يمثل غياب دولة كالعراق خللا استراتيجيا لصالح إسرائيل في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي ويفتح المجال أمام مناخات جديدة في باب العلاقات العربية الإسرائيلية تتمثل في التطبيع والتعاون وربما التحالف لذلك فالكيان الصهيوني واللوبي الدائم له في واشنطن كان يعتبر أن الحرب على العراق حرب بالوكالة عن الكيان الصهيوني، كذلك مر الأثر الكبير الذي لحق بسوريا نتيجة احتلال العراق أصبحت محرومة من العمق الاستراتيجي الذي كان يشكله العراق لها فهذا خلل جديد في المعادلة الصراع العربي الإسرائيلي ومنه فإن هذه التهديدات والابتزازات لسوريا تجعل الفلسطينيين مكشوفين أمام المحاولات الإسرائيلية للاستفراد بهم وفرض الإملاءات عليهم أكثر من أي وقت مضى واختصار مفهوم الانتفاضة بالمعنى العملي واختصار المقاومة على عمليات مسلحة هنا وهناك لا تخضع لمعايير استراتيجية وسياسية كل هذا مرده لعدم مواتاة الإطار الدولي بعامة والعربي بخاصة للوقوف مع القضية الفلسطينية.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نتطرق إلى المواقف العربية من هذه الحرب التي ومن دون شك أوجدت وضعا جديدا كان ضروريا أن تكون له أثاره الواضحة على النظام العربي إذ أن استجابة العرب للسياسات الأمريكية لكسر العراق كانت في أقصى مدى ولم تظهر الدول العربية أي كابح في تحديد الخطوط العريضة لما يجوز للولايات المتحدة اعتماده في تمرير سياستها إزاء العراق بل تمادت بعض الدول العربي في تقديم التسهيلات لأمريكا في تنفيذ سياستها، ومنه فقد انقسمت الدول العربية ما بين معترض على ضرب العراق وصامت إزاء ما يجري أو موافق على السياسة الأمريكية تجاهه والمتعاون معها وكان منطلق أغلب الدول العربية أن الفرصة يجب أن تعطى كاملة للأمم المتحدة للتأكيد من

[1] معاد البطوش، مرجع سابق، ص ص 121-123.

صحة اتهام الإدارة الأمريكية للعراق بامتلاك أسلحة دمار شامل وخاصة أن اللجان الدولية التي شكلت لهذا الغرض لم تتمكن من تقديم أي دليل مقنع بهذا الخصوص.[1]

فعلى الرغم من وضوح الالتزامات العربية القانونية تجاه العراق في مثل حالة احتمالات الحرب والاحتلال الأمريكي للعراق حسب معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ووضوح الجانب العربي والتزاماته حسب قرارات القمم العربية، إلا أن أيا من الدول العربية لم ينفذ التزاماته تجاه نوايا العدوات على العراق إذ أن الموقف الرسمي لم يقف عند هذا الحد بل إن الحرب الأمريكية على العراق شنت أرضا وبحرا وجوا من موانئ وقواعد عربية في الخليج وتسهيلات لوجستية انطلقت من دول عربية أخرى.[2]

وعليه فإن الموقف الرسمي العربي اتخذ اتجاهين متناقضين من الحرب على العراق أولهما الموقف النظري الرافض للعدوان والمتمثل بقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وآخرها القرار الصدار عن قمة شرم الشيخ في 1 مارس 2003، الذي أكد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية باعتباره تهديدا للأمن القومي العربي وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية وعلى المستوى الوزاري في القاهرة 24 مارس 2003 التي عدت العدوان الأمريكي البريطاني انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وخروجا على الشرعية الدولية وتحديا للرأي العام العالمي وأكدت الدول العربية في هذا الاجتماع عدم المشاركة في أي عمل عسكري يمس سيادة الأراضي العراقية وأمنه ووحدته وأي دولة عربية أخرى، وثانيهما الموقف العملي المتمثل بتقديم التسهيلات اللوجستية التي مهدت للحرب على العراق وساعدت على احتلاله في 9 أفريل 2003[3].

---

(1) عدي أسعد خماس، "الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية-الأردنية 2003-2010" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2001)، ص81.

(2) الجنابي عبد الستار هادي عبيد، "العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال وأثرها على الداخل العراقي " (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 2008)، ص ص 27-28.

(3) عدي أسعد خماس، مرجع سابق، ص84.

كما أن الموقف الأردني يتفق مع بقية الدول العربية فقد كان يرى قبل اندلاع الحرب وابان نشرب الأزمة العراقية الأمريكية ضرورة امتثال العراق لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كما عمل الأردن على تجنب استخدام منفرد للقوة ضد العراق انطلاقا من قناعته بأن أي استخدام للقوة من شأنه أن يعمق حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، كما شدد الأردن على أهمية صون السلامة الإقليمية والوحدة السياسية والاستقلال السياسي وسيادة العراق وعمل على اقناع الحكومة العراقية بأن تستجيب وتنفد الالتزامات كافة التي تفرضها قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالعراق وصولا إلى خلق الأجواء المواتية التي من شأنها أن تنطلق عملية تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على شعب العراق وصولا إلى رفع هذه العقوبات التي أنهكت الشعب العراقي.[1]

[1] قطيشات ياسر نايف، العلاقات السياسية الأردنية-العراقية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952-2004، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع 2009، ص ص 444-445.

المبحث الثالث: الموقف الإيراني من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003

لقد اتسم الموقف الإيراني تجاه هذا الغزو بالغموض والازدواجية وتدرج من موقف الحياد إلى التورط في الحرب ضد العراق وصولا إلى إسقاط النظام العراقي.

المطلب الأول: موقف الحياد من الحرب

عمدت إيران إلى اتخاذ موقف الحياد الإيجابي وأكدت عدم رغبتها بالتدخل لصالح هذا الطرف أو ذاك باعتبار أن الحرب الدائرة على حدودها الغربية تدور بين أعدائها، وعبر وزير خارجيتها أنداك **كمال خرزاي** عن موقف حكومته بالقول:" نحن لا نؤيد أمريكا ولا نؤيد العراق"[1]، خاصة وأن من سيقود الحرب هو قوة عظمى ليس بينها وبين إيران أي علاقات مباشرة بل خصومة وتوتر وحصار واتهام ومع النظام الحاكم في العراق تبادلت إيران حربا امتدت ثماني سنوات هي الأطول في تاريخ الحروب الحديثة راح ضحيتها مئات الآلاف من الشباب وأنفق على شراء السلاح لها عشرات المليارات من الدولارات وبعد مضي أكثر من عشر سنوات على توقف تلك الحرب لم تتحول العلاقات بين إيران والعراق إلى علاقات طبيعية تماما ولم تنجح محاولات التقارب والتعاون التجاري وفتح الحدود بإقصاء التوتر نهائيا[2]، لذلك فقد اعتمدت استراتيجية عدم التصادم مع الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فقد شعرت إيران أنها مهددة أكثر من أي وقت مضى امريكا فهي متهمة مثل العراق بدعم الإرهاب ومصنفة من ثلاث دول ضمن محور الشر ومن ثمة يمكن القول أن تكون هي الهدف الآخر في الحرب الوقائية التي تقودها أمريكا ضد العالم بل اندفعت الى اكثر من ذلك عندما وقفت مع الولايات المتحدة في حربها على أفغانستان عن دعمها اللاحق للحكومة الانتقالية الأفغانية[3].

---

(1) محمد السعيد إدريس، "إيران وبناء الدولة العراقية المصالح"، السياسية الدولية، المجلد 4، العدد 163، 2005، ص74.

(2) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، مرجع سابق، ص173.

(3) باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحرب على العراق 2003، دار زهران للنشر، عمان 2006، ص 107.

كما أن إيران كانت تدرك تماما مخاطر هذه الحرب وما يمكن أن تسببه من كوارث إنسانية ستدفع بمئات الآلاف من العراقيين إلى الداخل الإيراني وأزمات اقتصادية قد تنجم عن توقف ضخ النفط أو عن احتراق آباره ومن فوضى قد تقود إلى حرب داخلية في العراق، ومن احتمالات للتقسيم فهي لا ترغب في الحصول تلك الحرب والخوف من هاجس التهديد المقبل بعد العراق باعتبار أن الولايات المتحدة الامريكية تمهد من خلال عدوانها على العراق وما رافقه من تبرير لتغيير أنظمة المنطقة ونشر الديموقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان إلا اعتداء على إيران بحجة أن إيران يجب أن تقهر وتحاصر والهجوم على العراق وسيكمل حلقة محاصرة إيران وهذا الأهم عند أمريكا وإسرائيل اليوم محاصرة وغدا هجوم، إن هذا الموقف يعكس الاختلاف الدائر بين الإصلاحين والمحافظين داخل إيران حول كيفية التعامل مع الولايات المتحدة في تقدير المصلحة القومية وفي تقدير ما هو أسوأ بالنسبة لإيران وفي اغتنام الفرصة لمكانة دولية مع العلم أن التيار الإصلاحي مع الرئيس **خاتمي** 1997 يطلب الانفتاح على الخارج وإعادة النظر في العلاقة مع الولايات المتحدة ويجب العمل على تحسينها، ومنه فقد استمرت إيران في إدانة مبدأ الحرب واعتماد استراتيجية الحد من الخسائر إذا لم يكن بقدورها تحقيق المكاسب أو دفع المخاطر من جراء التهديدات الإقليمية أو الدولية فإذا كان من الممكن عرقلة قيام دكتاتورية موالية للأمريكيين في العراق كما قال الرئيس **هاشمي رفسنجاني** فلماذا لا تفضل لإيران ذلك إذا كان من الممكن وجود قوى عراقية حليفة لها في النظام والمقبل فلماذا لا تشجع ذلك أيضا إذا كان هذا الأمر يحد من الخسائر التي تخشى طهران وقوعها إذا وضع الأمريكيون قبضتهم على العراق حيث أن البعض يذهب إلى أبعد من ذلك قائلا: "على إيران أن تبحث مباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية في نقاط الاختلاف والاتفاق أو نقاط التقاطع في المصالح مثل ما تفضل من تفعل مع باقي دول المنطقة وباقي دول العالم"[1].

مع العلم أن إيران قد شككت عدة مرات وعلى لسان مسؤوليها في دوافع أمريكا لغزو العراق وعدت هذه التهديدات محاولة أمريكية للتغطية على ممارسات إسرائيل الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني لأن أمريكا لم تستطع أن تثبت علاقة العراق بما يسمى الإرهاب

[1] طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، مرجع سابق ص ص 185-190.

وكذلك المفتشين الدوليين لم يستطيعوا العثور على أسلحة دمار شامل وأن العراق قد وافق على عودة المفتشين لاستكمال عملهم ومن ثمة فإن هذا التدخل الأمريكي في شؤون العراق لا مبرر له[1].

لقد أكد التيار المتشدد على عدم الثقة بالولايات المتحدة لذلك انتهجت سياسة الحياد تجاه الحرب الأمريكية على العراق خاصة بعد خيبة الأمل التي حصدتها من جراء مساندتها لأمريكا في حربها على أفغانستان أن غزو العراق سيؤدي بالضرورة إلى استكمال حصار إيران من الجهة الغربية بعد أن أصبح التواجد الأمريكي شرقا من جهة أفغانستان حقيقة ثابتة على المدى البعيد، ولأن أمريكا لم تخف اهدافها في تغيير أنظمة الحكم في المنطقة فقد ادركت ايران بعد هذا الطوق العسكري الأمريكي حولها أنها ستكون الهدف اللاحق بعد العراق بالإضافة إلى الخشية الإيرانية من استخدام الولايات المتحدة الامريكية أسلحة الدمار الشامل كدريعة لإسقاط النظام لهذه الأسباب وقفت موقف الحياد ولم تقف مع القوات الأمريكية ولم تقدم لها التسهيلات اللازمة ونفس الشيء مع العراق فهي لم تقاتل إلى جانب النظام العراقي[2]، فمثلا عندما تبنت الحياد النشط خلال العمليات الأمريكية في أفغانستان وساعدت التحالف الشمالي على اسقاط طالبان كان الأمر أسهل نظرا للعداء السابق مع حكومة طالبان ولأن أصوات طالبت بضرورة استغلال الفرصة الذهبية لفتح الحوار الولايات المتحدة لكن فيما يخص العراق الأمر أكثر صعوبة، أولا جنت إيران خيبة الأمل بإلحاقها بدول محور الشر من طرف الإدارة الأمريكية، ثانيا بالرغم من العداء الإيراني أيضا لنظام **صدام حسين** فإن سقوط العراق بكامله في يد أمريكا يضعف بشدة القدرة الإيرانية على المناورة في المنطقة، كذلك يضعف موقفها الاستراتيجي أمام الولايات المتحدة كما أن هذه الاخيرة لا تحتاج للدور الإيراني بشدة في عملياتها في العراق كما احتاجته في أفغانستان فليس بحاجة إلى تسهيلات عسكرية وموقف المرشد بدا أكثر حسما في رفضه فكرة الحوار مع الو. م. أ خاصة بعد محاولاتها لتهميش الدور الإيراني حتى أنه حدر من تعرض من يساند هذه الفكرة إلى مشاكل قانونية[3]، فقامت بمبادرة لإجراء

(1) باسم كريم سويدان الجنابي، مرجع سابق، ص108.
(2) المرجع نفسه، ص 107.
(3) حسن نافعة، مرجع سابق، ص149.

مصالحة وطنية بين المعارضة العراقية والنظام جراء استفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة واختبار حكومة تمثل فيها الأقليات والجماعات الاثنية والدينية جميعها لمنع نشوب والحرب ولكي يكون التغيير سلميا ولا يؤثر على التوازنات في المنطقة.[1]

المطلب الثاني: التورط الايراني في الحرب ضد العراق

رغم أن الوجود السياسي الأمريكي في العراق ليس محل ترحيب إيراني إلا أنه لا شيء يدعو إلى الاعتقاد بأنها تعاديه حيث أنه وفي خضم الاستعدادات لحملة الإطاحة بالرئيس العراقي **صدام حسين** رأي بعض المسؤولين الأمريكي احتمالية مشاركة إيرانية بطريقة تكتيكية لتكون هذه المشاركة خطوة مفيدة في حد ذاتها، غير أنه من المحتمل ايضا أن تكون اساسا ومنطلقا لحوار وتعاون اوسع بين طرفين في حين أن آخرين استبعدوا قيمة أي تعاون محتمل مع إيران وذلك بسبب رغبتهم ألا يسجلوا سابقة لمشاركة مستقبلية أو حتى مجرد الشعور بأن الو. م. أ مدينة لطهران على مساعدتها أما محصلة ذلك فكانت إجراء مناقشات خفية النظام حول العراق فنجد أن البراغماتيون الإيرانيون دعموا جماعات المعارضة العراقية التي كانت تربطها علاقة بالولايات المتحدة الامريكية وتعدى هذا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، إذ امتد دعمهم إلى المؤتمر الوطني العراقي والحزب الديموقراطي الكردي والاتحاد الوطني في كردستان ومازالوا يؤيدون إقامة حكومة ديموقراطية في العراق تضم في عضويتها كافة الأطراف المعنية متجنبين أي اهتمام يفرض مبدأ ولاية الفقيه كما أن الحرس الثوري الإيراني السلامي سلل الآلاف من مقاتلي فليق بدر ممن قام بتدريبهم مع مقاتلين تابعين للحرس إلى العراق كما يرى بعض المسؤولين الأمريكيين أن المتشددين الإيرانيين يريدون أن تظل واشنطن متورطة في صراع دي كثافة متدنية في العراق بالشكل الذي يعيق أي إجراءات عسكرية أمريكية ضد إيران ويعيق أن يكون العراق منافسا مستقرا وقويا.[2]

---

[1] باسم كريم سويدان الجنابي، مرجع سابق، ص 108.

[2] فلينت ليفيريت، العلاقات الأمريكية الإيرانية نظرة إلى الوراء، نظرة إلى الأمام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2007، ص ص 12-14.

بالإضافة إلى ذلك فإن محاولات إيران أن تبرئ نفسها من تهمة الترحيب بالاحتلال الأمريكي للعراق بظهور تصريحات إيرانية واضحة ترفض الاحتلال الأمريكي وتطالب بإخراجه وتدعوا للحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية وتفضل تدخل الأمم المتحدة لاستعادة سيادتها العراق، لكن كان واضحا أن تلك التصريحات لم تكن أكثر من ادعاءات أرادت بها إيران الثورية عن دورها المقبل في صياغة واقع إيران ومستقبله.[1]

لقد كشفت سلسلة الخطوات التي تبنتها إيران في العراق بأنها موافقة ضمنا على كل الخطوات التي قامت بها سلطات الاحتلال من تدمير للبنية التحتية وحل للجيش والمؤسسات الأمنية وإشاعة الفوضى والتدمير، فقد كانت إيران شريكا أساسيا في الاحتلال الأمريكي للعراق وإن لم يكن هناك صك موقع بين الطرفين، فما حصلت عليه إيران تحت خيمة الاحتلال وما جرى من تفاهات لإدخال عملائها ووكلائها لحكم العراق وما تم القيام به من نشر الميليشيات وفرق الموت ودعمها وتسليحها لتفجير الحرب الاهلية، وما جرى من مباحثات مباشرة بين والوفدين الإيراني والأمريكي لتقاسم النفود يبين أن الطرفين كانا شريكين أساسين في تقاسم غلة العراق رغم حالة التصادم ولغة الجفاء الظاهرة على خطابهما فمند الأيام الأولى للاحتلال اعترفت إيران بمجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في جوان 2003 وزار وزير خارجيتها **كمال خرازي** العراق التقى بأعضاء المجلس الحاكم كما زار إيران أغلب سياسيو العراق الجدد وأعلنت الحكومة الإيرانية أنها ستتعاون مع الحكومة العراقية المؤقتة التي تشكلت في بداية جوان 2004 لتثبيت الاستقرار والأمن في العراق وسارعت للمشاركة في مؤتمر مدريد للدول المانحة الذي عقد في نهاية 2003 وأعلنت أنها ستقدم مئات الملايين من الدولارات لإعادة إعمار من خربته آلة الحرب الأمريكي.[2]

كما أن وزير دفاعها **علي شامخاني** قال:" أن صدام لن يرحل لو لم يهزم عسكريا" وأضاف أن بلاده ستعطي الأولوية لمصالحها في الأزمة العراقية" وعلى هذا وبعد أن تم احتلال العراق بدأت ملامح التدخل الإيراني في العراق، يساعدها في ذلك عدة عوامل منها

---

[1] دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص154.

[2] المرجع نفسه، ص ص155 -156.

العامل المذهبي والإرث الاجتماعي والعامل الجغرافي ومستجدات الساحة العراقية التي خدمتها من هذا الجانب ومنها الفراغ الاستراتيجي السياسي الذي شهده العراق وكانت الاستراتيجية الإيرانية في العراق تنبع بشكل أو بآخر من طبيعة المصالح الإيرانية في هذا البلد والمتمثلة في الحيلولة دون ظهور عراق قوي قد يشكل تهديدا سياسيا وعسكريا وإيديولوجيا لها على هذا انطلقت إيران لتنفيذ استراتيجيتها في العراق.[1]

إن موقف إيران يمكن اعتباره موقف مزدوج فيما يخص العراق فمن ناحية يمكن القول أن إيران اتخذت موقف الحياد وترحيبها بسقوط نظام **صدام حسين**، لكن من جهة أخرى هي كانت قلقة بشأن التغلغل الأمريكي في المنطقة وتأثيره على الدول الإقليمي لإيران وتهديد مصالحه[2]، فقد عبر مسؤول كبير في وزارة الخارجية الإيرانية أن إيران تشعر بقلق من تفرد الو.م.أ وتحكمها أكثر من قلقها من الحرب وقال أيضا: «ليس هناك دولة أكثر اغتباطا من إيران لزوال صدام، لكن لا أحد يحب سابقة سياسية تغيير الأنظمة ولهذا عارضت إيران الحرب وكان الكل متحمسا لرؤية اختفاء صدام وكننا لا نشعر بالسعادة لأن أمرا غير قانوني قد حصل ولربما كانت إيران لتوافق على الحرب لو نفدت هذه الحرب بالتعاون مع الحلفاء الأوربيين وحظيت بتأييد الأمم المتحدة»[3].

لكن بعد 27 عاما من انقطاع العلاقات بين البلدين فقد عقدت واشنطن وطهران أول محادثات مباشرة للتفاوض بشأن خطة حول كيفية تحقيق الاستقرار في العراق، عن طريق **رايان كروكر** (Ryan Crocker) سفير الولايات المتحدة في العراق ونظيره الإيراني حسن كاظمي قمي حيث قام الطرفان بتبادل الاتهامات حول من أكبر قوة مزعزعة للاستقرار في العراق، هذا وقد خدعت الو. م. أ طهران فيما يتعلق بالتفاهم الأساسي بين الدولتين والقاضي بأن امريكا ستسمع بقيادة عراق مؤيد للإيرانيين وسيطرة شيعية في مقابل أن تحظى بمساعدة إيران لإجراء تغيير النظام في بغداد وبعد شعورها بإحساس عميق بالخيانة قامت الحكومة الايرانية بعدد من المناورات المميتة استطاعت في النهاية أن تقنع واشنطن

(1) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص74.

(2) أنتوني كور دسمان وآخرون، العراق الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص363.

(3) كريسز جروب، إيران في العراق، ما مدى النفود؟ مرجع سابق، ص11 .

بأن الأمريكيين وحدهم والإيرانيين وحدهم لا يستطيعون النجاح في العراق ومنه فقد بقيت المفاوضات مستمرة وازدادت حدة حيث يحاول كل طرف أن يفرض قوته على الأخر.[1]

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أرسلت تسعة سفن حربية وعدد كبير من الجنود إلى الخليج الفارسي وصعدت تهديداتها بفرض عقوبات أوسع على طهران بسب نشاطاتها النووية واستمرت طهران في الإعلان عن تطويراتها الدرية وأعلنت عن كشفها لشبكات تجسس غربية داخل الجمهورية الإسلامية واحتجاز المسؤولين لكل طرف كرهائن، ثم وضعت واشنطن وإيران شروط للتفاوض كيف تخطط كل منهما لإصلاح العراق وسلمت ايران اقتراحا لـ**كروكر** خلال لقاء مقتضى في شرم الشيخ في ماي 2007 في مصر وهذا الاقتراح الإيراني دعا إلى سحب سريع للقوات الأمريكية ونقلها إلى قواعد داخل العراق ورفض جميع المحاولات الرامية إلى تقسيم العراق والتزام الكتلة السنية باقتلاع الجهاديين وإقرار واشنطن بأن الملف النووي الإيراني لا يمكن أن يبقى خارج إطار المفاوضات العراقية بالمقابل تقوم إيران بكبح جماح المليشيات الشيعية المسلحة وتعديل قانون استئصال البعث والدستور العراقي لمضاعفة التمثيل السياسي السني ووضع سياسة لتوزيع عائدات النفط بشكل عادل لاسيما على أهل السنة واستخدام نفودها الإقليمي لإخماد الأزمات في مناطق مثل لبنان، سوريا وفلسطين وهذه الشروط التي طرحها الجانب الإيراني جاءت قريبة جدا من الموقف الأمريكي تجاه العراق وهذا ما قاله له **كروكر** بعد لقاءه في بغداد: "أن الموقف الإيراني كان قريبا جدا من موقفنا على مستوى السياسة والمبدأ"[2].

المطلب الثالث: دور إيران في سقوط نظام صدام حسين في العراق

ومما سبق يمكن إبراز الدور الإيراني في سقوط بغداد فيما يلي:

- التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال إبراز التعاون الإيراني الأمريكي بواسطة خلايا فعالة وقوى مدربة عسكريا واستخباراتيا لصالح القوات الأمريكية في مراحل الاشتباكات المختلفة وذلك بتأمين خطوط الإمداد التموين للقوات الأمريكية وتعزيز تقدمها نحو بغداد والقيام بإشاعة الفوضى والنهب والقتل لإرباك الوضع في الدخل

(1) أنتوني كور دسمان وآخرون، مرجع سابق، ص 364.
(2) المرجع نفسه، ص364.

والتأثير على أداء القوات العراقية في الدفاع مما سهل مهمة القوات الأمريكية، ويبرز أيضا التحالف الأمريكي- الإيراني في فيلق القدس وذلك أن التجهيزات العسكرية الإيرانية التي ترد على الميليشيات وعدم اتخاد الولايات المتحدة لأي إجراء ضدها وترك الباب مفتوح أمامهم يؤكد وجود مواقف أمريكية سمحت لإيران من خلالها تسليح تلك العناصر والأحزاب والميليشيات الإيرانية في العراق إضافة إلى الفتنة الطائفية التي كانت بتوافق إيراني أمريكي بهدف تخفيف المقاومة على الو.م.أ.[1]

- التغلغل الإيراني داخل أجهزة الدولة العراقية عبر النشاط الاستخباراتي والذي يعتبر من العوامل المساعدة على الإطاحة بصدام حسين في العراق فلدى إيران وزراء الاستخبارات نجد من ضمنها مشروعا فنيا للمراقبة والتجسس ذلك بهدف تسهيل عمل الإدارة الإيرانية وجمع المعلومات اللازمة لها فقد نجحت لإيران بفضل النشاط الاستخباراتي في نشر نفوذها داخل العراق قبل الغزو الأمريكي له والقيام بأنشطة استخباراتية داخله حيث ساهمت هذه الاستخبارات بالتخطيط لعمليات القتل للضباط والكفاءات من أساتذة وضباط[2]، فقد أوردت مجلة التايم الأمريكية تقرير حول حجم النفوذ الإيراني في العراق مستندا إلى بعض الوثائق الأمريكية والبريطانية في 22 أوت 2005 وأشار التقرير إلى أن إيران نجحت في نشر العديد من قوات الحرس الثوري الإيراني داخل العراق قبل الغزو الأمريكي له وبعده للقيام بأنشطة استخباراتية داخل العراق ومنه فإن ما حدت من تفجيرات وقتل وانتشار واسع للفوضى الأمنية له مؤشرا على تدخل واضح من قبل قوى دولية للسيطرة على الوضع الداخلي في العراق وعملت إيران خاصة على أن يكون لها يد خفي من خلال نشر قواتها العسكرية على الحدود التسريب إعداد كبير أعداد كبيرة من جنود مؤسساتها ودمجهم في المجتمع العراقي فالتقارير الأمريكية والبريطانية والصحف والمجالات تشير أن مليات تجنيد تتم لبعض العسكريين العراقيين لمصلحة إيران[3]، مثلا افتتاح 18 مكتبا للاستخبارات الإيرانية في العراق تحت مسميات مختلفة

---

(1) أحمد مبيسي، الموقف الإيراني من الحرب على العراق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص ص111-114.

(2) خليل العناني، "الدور الإيراني في العراق حركات غامضة في بيئة مضطربة"، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 158، مصر، 2005، ص ص26-28.

(3) عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، درا الثقافة، القاهرة، 2007، ص 152-153.

أبرزها الجمعيات الخيرية لمساعدة الفقراء، وتوزيع المال والأدوية والمواد الغذائية وتركيب الانتقال إلى العتبات المقدمة وذلك ضمن ميزانية تتضمن 100 مليون دولار، كذلك اشترت إيران ما يقارب من 5700 وحدة سكنية من البيوت والشقق والغرف في مختلف أنحاء العراق وخاصة في النجف وكربلاء ليسكن فيها رجال الاستخبارات الإيرانية وقد رصدت إيران مبلغ 5مليون دولار سنويا لشراء ولاءات رجال الدين للترويج والدفاع عن إيران لتجميل صورة إيران في الشارع العراقي عبر المنابر وخطب الجمعة[1].

- نشاطات فيلق القدس الإيراني والتي تتمثل في تهيئة معسكرات وساحات تدريب ومناطق سكن بكافة العناصر والأحزاب والمنظمات المعادية لنظام الحكم الوطني العراقي وهذا ما تم توضيحه في معسكري نصر ورمضان وتشكيل منظمات وحركات للتدخل في شؤون العراق الداخلية قبل وبعد الاحتلال وخلق الفتنة الطائفية ما بين أبناء الشعب الواحد إضافة إلى تدريب وتأهيل الأحزاب الدينية الشعبية وقيادتها التي ترعرعت فيها لغرض إعادة بنائها عسكريا وعقائديا وتنشيط عملها في خدمة أهداف دولة الفقيه وشملت هذه الأحزاب: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، منظمة بدر، حزب الدعوة، تيار مقتدى الصدر وحزب الله العراقي وبعض المنظمات الدينية الأخرى.

- تدعيم المنظمات الشيعية والكردية والأحزاب العراقية وذلك بهدف زعزعة قوة النظام العراقي داخليا قبل وصول الضعف إليه من طرف القوات الخارجية المتمثلة في القوات الأمريكية والبريطانية كذلك عملت إيران على تغذية الغضب الشيعي جراء معاملة النظام السابق للطائفية الشيعية من معاقبتهم وإقصائهم وتهميشهم إلى استغلال مشاعر الطائفية الشيعية لأجل القيام بعمليات تمرد طائفية ضد أبناء الطوائف الأخرى وتؤكد الاستخبارات الأمريكية وسلطة التحالف المؤقتة أن إيران وراء هذه العمليات العسكرية بدافع من ميليشيات مسلحة[2].

---

[1] خليل العناني، مرجع سابق، ص ص 27-28.

[2] سعيدة غديدة علو، العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية، دار دحلة، عمان، 2008، ص ص 230-232.

خلاصة الفصل الثاني:

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أفظع حدث شهدته الولايات المتحدة الأميركية وهو الدافع وراء سعيها للرد على العدوان الذي استهدفها، بأن تمنح العالم نظاما آخر وقررت محاربة الإرهاب باستراتيجية عسكرية مغايرة للعقيدة السابقة، فأعلنت الحرب على الإرهاب التي بدأت بإسقاط نظام طالبان في أفغانستان وكان ذلك تجسيدا للتواجد الأمريكي في آسيا الوسطى ،حيث شكلت تلك الأحداث فرصة للولايات المتحدة لترتيب استراتيجيتها في منطقة طالما طمحت للوصول إليها، وكانت إيران قد حققت بعض المكاسب جراء الحملة الأمريكية ضد الإرهاب وأهم هذه المكاسب هو تخلصها من نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق بدون تكاليف، لكن بالرغم من ذلك فإنها لم تحقق الاطمئنان الاستراتيجي، بل اصطدمت بواقع آخر هو تصنيفها ضمن محور الشر إلى جانب العراق وكوريا الشمالية وصولا إلى حد تطويقها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ما دفع بإيران إلى التفكير بأمنها القومي واتخاذ موقف الحياد ظاهريا مع تغليب مصالحها، ومنه فقد أصبحت العراق ساحة مواجهة بين القوة المهيمنة عالميا (الولايات المتحدة) والقوة المهيمنة إقليميا (إيران) .

الفصـــــل الثالث:

السياسة الإيرانية في العراق: الأهداف وحدود التأثير

مقدمة الفصل الثالث:

يعد الدور الإيراني في العراق ذو فاعلية وتأثير كبير وبرز ذلك بعد الاحتلال الامريكي للعراق في 2003، هذا الاحتلال ساهم في خلق حالة أشبه بالفراغ الاستراتيجي الذي يعد مكسبا أساسيا لإيران طالما كانت تطمح اليه حيث جعلها تتواجد في العراق بشكل مباشر وتبسط نفودها بقوة من أجل خلق حكومة موالية لها مستغلة في ذلك حلفائها الشيعة في العراق اضافة الى القادة السياسيين العراقيين والميليشيات المسلحة، وتعمل إيران على محاصرة المشروع الامريكي في المنطقة متبعة عدة استراتيجيات تهدف للتغلغل أكثر داخل الاجهزة العراقية وستكون إيران أحد أبرز الطامحين بالوصول إلى إقرار جماعي وإقليمي باعتبارها لاعبا رئيسيا في المنطقة من خلال زيادة قدرتها وقوتها العسكرية، لكن رغم كل هذا يبقى للتأثير الإيراني في العراق حدود تتجلى في عدة قضايا لابد من مراعاتها.

المبحث الأول: تحجيم القدرة العراقية في تهديد إيران

تتنوع أهداف ومصالح السياسة الايرانية في العراق إلى مصالح استراتيجية عليا وأخرى فرعية ويمكن تحديد أهم مصلحة لإيران في العراق والتي لها الأولوية على غيرها من المصالح و الاهداف هي الحيلولة دون ظهور عراق جديد يهدد مصالحها.

المطلب الأول: محددات السياسة الإيرانية تجاه العراق في مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام

لقد تعددت المصالح الاستراتيجية لإيران في العراق وذلك النحو الذي قدى يجعل من وجود دور إيراني في العراق أمرا مقلقا، وهي مصالح قائمة بحكم طبيعة الجوار الجغرافي بين البلدين فضلا عن الأوضاع الجديدة في العراق والتي تمثل متغيرا مهما في تحديد طبيعة المصالح الإيرانية وفي نفس الوقت عنصرا ضاغطا عليها، كما تدرك إيران مصالحها في العراق جيدا وقد اتبعت استراتيجية شاملة للحفاظ على تلك المصالح، ولكن أسلوبها تأثر بما هو غير متوقع الحدوث (التطورات المفاجئة) في ذلك البلد، وتأثر أيضا بالطابع غير المركزي لأجهزتها الأمنية وأمور أخرى غير خاضعة للمراقبة مثل عبور المواطنين العراقيين والإيرانيين للحدود المفتوحة بسهولة سعيا وراء مصالح شخصية.[1]

شكل العراق حاجزا استراتيجيا قويا في وجه إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية وقد اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية الاحتواء المزدوج لكلا البلدين منع بروز أي قوة إقليمية في المنطقة، لكن الحرب التي استمرت 8 سنوات ثم الحصار الذي تعرض له العراق بعد احتلاله الكويت إلى إطاحة النظام سمح لإيران بالتخلص من عبء استراتيجي بحيث تحول العراق بعد سقوط نظامه إلى ساحة لإيران مارست من خلالها المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعملت بقوة على دعم قيام نظام موال لها من خلال شبكة علاقات

[1] خليل العناني، مرجع سابق، ص 18.

وتفاعلات معقدة واسعة بحيث لا تستعيد بأي شكل من الأشكال تجربة النظام السابق والحيلولة دون ظهور عراق جديد كتهديد لإيران. [1]

لقد استغلت طهران سقوط نظام صدام حسين في 2003 ومدت نفوذها بقوة إلى الداخل العراقي، حتى أصبحت هي اللاعب الأبرز على الساحة العراقية ربما أكثر من الدور الأمريكي ذاته أحيانا[2]، وبالتالي فإن تدمير القوة العسكرية العراقية والإطاحة بنظام حكم صدام حسين حقق مكسبا استراتيجيا هاما لإيران في ظل التاريخ الطويل من العداوة والصراعات المسلحة بين الجانبين، كما أن إحلال أي نظام حكم ديمقراطي في العراق يمكن أن يساعد إيران على التأثير بفاعلية على حركة التفاعلات السياسية الداخلية فيه، في حالة ما إذا أتيحت للشيعة في العراق المشاركة في شؤون الحكم على نحو يتناسب مع وزنهم الساني الكبير (حوالي 60% من السكان) غير أن هذه المكاسب الإيرانية تظل مقيدة باعتبارات عديدة، يأتي في مقدمتها أن إيران أصبحت مستهدفة من قبل قوة عظمى تتمثل في الو.م.أ وتحرص الإدارة الأمريكية على حرمان إيران من أي مكاسب استراتيجية في العراق بعد الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين. [3]

ترتب عن سقوط النظام العراقي السابق فراغا استراتيجيا في العراق وهو ما دفع إيران باستمرار إلى مراقبة تطور الاوضاع على الساحة العراقية حتى لا تنفلت وتصيبها أي من شظاياها، فقد كانت الحرب على العراق ذات نتائج كبيرة بالنسبة لإيران حيث وقعت هذه الحرب في بلد مجاور لإيران وفيه مصالحها الحيوية، كما شنت الحرب من قبل عدو إيران اللدود (الولايات المتحدة) على منافس إيران الأساسي في المنطقة (العراق) كما ان تدمير واحتلال القوة الإقليمية الوحيدة القادرة مباشرة على تهديد إيران أوجد فرصا شتى بالنسبة لإيران دفعتها للعب دور حيوي في العراق [4]، إذ يمثل العراق عمقا استراتيجيا

---

[1] طلال عتريسي، "علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2011، ص ص 4- 5.

[2] صلاح عبد اللطيف، "التدخل الإيراني في العراق: التاريخ والواقع والمستقبل": يوم الاطلاع 2015/03/31 http://www.masralarabia.com

[3] أحمد إبراهيم محمود، "حرب الخليج الثالثة، الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الإقليمية"، في نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 176- 177.

[4] خليل العناني، مرجع سابق، ص 18.

لإيران من وجهات نظر متعددة في الساحة السياسية الإيرانية، فالعراق يعد خط الدفاع الأول لإيران ضد أي محاولة لاجتياحها أو احتوائها أو محاولة تغيير نظامها، وكان العراق على مدار التاريخ هو البوابة الرئيسية للحملات العسكرية التي اجتاحت إيران.[1]

كانت الحرب الأمريكية على العراق المحطة الأبرز في تاريخ العلاقات بين العراق وإيران في الألفية الجديدة، وقد وقع الإيرانيون في مأزق كبير بسبب هذا الغزو، فقد كانت إيران ترغب في إنهاء حكم البعثيين في العراق، ولكنها لم تكن ترغب في أن يطوقها الأمريكيون من الغرب بعد أن تم تطويقها من الشرق بعد الحرب على أفغانستان، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية قد ساهمت في تعزيز القدرات الإيرانية في الشرق الأوسط بعد قضائها على منافسي إيران في الشرق الطالبان، وفي الغرب صدام حسين.[2]

من الواضح ان موقف طهران من المسألة العراقية (الاحتلال الأمريكي) يشير إلى تصميم إيران على الاضطلاع بدور في العراق بعد **صدام حسين**، فمنذ نهاية الحرب في العراق تبنت طهران استراتيجية تنشد عدة أهداف أولها فرض نفسها كقوة إقليمية بتطوير شبكات نفود، خصوصا من خلال الطائفة الشيعية وبذلك تفرض نفسها كقوة يحسب لها حساب لتسوية القضية العراقية، فللمرة الأولى منذ مولد العراق الحديث يمكن لإيران تطوير حضورها في هذا البلد ولهذه الغاية زرع النظام الإيراني سلسلة كاملة من الشبكات، مستفيدا في ذلك من الاواصر المعقودة مع الأحزاب الشيعية المعارضة لـ**صدام حسين** التي كانت قد تلجأ إلى إيران، ثمة هدف آخر هو التخلص من وجود مجاهدي خلق في العراق، فهم الدين كانوا قد اختاروا التحالف مع الرئيس صدام خلال الحرب مع إيران، وكانوا قد أقاموا منذ ذلك الحين قواعد في العراق وكانوا يشنون منه عمليات ضد طهران،[3] كما تحاول طهران الاحتفاظ بعلاقات قوية مع الأكراد كضمانة لعدم تفكيرهم في الانفصال وحصولهم على حكم ذاتي موسع، وقامت بدعم علاقاتها مع الزعماء الأكراد مثل **جلال طالباني ومسعود**

---

(1) مخلد مبيضين، "العلاقات الخليجية- الإيرانية 1997- 2006 (السعودية: دراسة حالة)"، المنارة، المجلد 14، العدد2، 2008، ص 370.

(2) صلاح عبد اللطيف، "التدخل الإيراني في العراق التاريخ: الوقع والمستقبل"، مرجع سابق (موقع).

(3) تيري كوفيل، إيران الثورة الخفية، ترجمة : خليل أحمد خليل، دار الفرابي للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص 402.

بارزاني، وتسيير العلاقة بينهما فيبغ طار من التوازن الاستراتيجي الذي يفيد مصالح كلا الطرفين.[1]

كان أهم هدف تريده الحكومة الإيرانية وهو رحيل قوات الاحتلال في أسرع وقت ممكن لوضع حد للهيمنة الأمريكية على العراق، ولكن من شأن أي انسحاب تضخيم التوترات الداخلية والحال الإيراني في المدى المتوسط مصلحة في أن ترى جارا لها عراقا مسقرا حيث تضطلع الطائفة الشيعية بدور سياسي هام حيث يمكن الاتجار معه، وقد تم إنشاء لجنة لدرس امكانات تطوير الحقول النفطية المتداخلة على الحدود بين البلدين كما يمكن للعراقيين أن يتصورا إمكانية انشاء خط أنابيب يصل حتى مصفاة عبدان في خوزستان الإيرانية مما سيسمح بإيجاد طريق جديد لتصدير النفط فيما طرق شمال العراق معاقبة باضطراب هذه المنظمة.[2]

ينبئ الاهتمام الإيراني بالعراق بأن هناك استراتيجية إيرانية متكاملة للتحرك في الداخل العراقي، وذلك انطلاقا من المصالح الحيوية لإيران في العراق، وتنبع هذه الاستراتيجية من طبيعة المصالح الإيرانية في ذلك البلد، وتنطلق هذه الاستراتيجية من ثلاثة أبعاد:

- التشجيع على ديموقراطية الانتخابات كوسيلة لا نتاج الحكم الشيعي.

- الترويج لخلق درجة من الفوضى سهلة الانقاذ، أي احداث اضطراب مطول ولكن من السهل السيطرة عليه.

- تكوين شبكة واسعة من الفاعلين العراقيين المتنوعين (الفصائل العراقية المتنوعة والمتنافسة أحيانا).[3]

وعليه نستند إيران عبر هذه الاستراتيجية إلى المطلب المتمثل في عدم ظهور العراق كتهديد سواء كان ذات طبيعة عسكرية أو سياسية أو ايديولوجية، سواء كان مستمدا من

---

(1) خليل العناني، مرجع سابق، ص ص 16-17.

(2) تيري كوفيل، مرجع سابق، ص 403.

(3) سهيلة عبد الأنيس، السياسة الإيرانية تجاه العراق ما بعد التغيير، دراسة في طبيعة الدور الإيراني وتأثيره في العملية السياسية في العراق"، الحور المتمدن، تاريخ الاطلاع: 2015/04/08 من الموقع :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93984

اخفاقه النهائي (وقوعه في حرب أهلية) أو نجاح حاسم (ظهوره كنموذج ديموقراطي حقيقي)، ولإعادة صياغة ما قاله مسؤول أمريكي فإن إيران مهتمة بوحدة العراق، ولكن أكثر من ذلك في حصانتها الخاصة ضد العراق، إذ يعتقد الإيرانيون أنه في حالة وجود استقرار في العراق فسوف يفكر الأمريكيون في التحرك ضد إيران بعد ذلك مباشرة، لذلك تعمل إيران على استراتيجية قائمة على السياسة **الفوضى المسيطرة عليها** طويلة الأمد لكن قابلة للسيطرة عليها في المدى القصير، فالإيرانيون لا يرغبون في خلق فوضى لا يمكن السيطرة عليها في العراق بل يريدون فوضى يمكن السيطرة عليها، فهم لا يريدون عراق مستقر تماما ولا مضطرب وغير مستقر تماما.[1]

لم يؤدي الغزو الأمريكي للعراق فقط إلى اسقاط نظام صدام حسين، بل أدى إلى اسقاط الدولة العراقية ومؤسسات الحكم فيها بشكل كامل تقريبا، وبالأخص المؤسسة العسكرية العراقية، وحلت سلطات الاحتلال محل تلك المؤسسات لضمان سيرورة شؤون البلاد وقد اعطى هذا الانهيار المؤسسي العراقي الفرصة لطرف قوي لا يستهان به أبدا مثل إيران من التدخل ومحاولة التأثير في عملية إعادة البناء المؤسسي والدولاتي بحيث تضمن على أقل تقدير عدم مجيء حكم معادي إذ لم تستطيع ايجاد حكم موالي.[2]

المطلب الثاني: أدوات تنفيد السياسة الإيرانية في العراق

لقد استخدمت إيران عدد من الأدوات السياسية والأمنية للنفود إلى الواقع العراقي وظهر ذلك جليا من خلال عدم اعتراض إيران أو اعاقتها للخطط الأمريكية الرامية لضرب العراق واسقاط نظامه نظرا لتوافق ذلك مع الهدف الإيراني في ذلك الوقت والذي يتمثل في تدمير العراق وإزاحة النظام القومي العربي، وخلق نظام جديد يسهل الحركة الإيرانية وكذلك قيام إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بتصفية وقتل المئات من الضباط والطيارين ورجال المخابرات والعلماء العراقيين، ومطاردة وإزاحة القوى العراقية القومية

---

[1] كرايسيز جروب، مرجع سابق، ص 29.

[2] صلاح عبد اللطيف، "التدخل الإيراني في العراق: التاريخ والموقع والمستقبل" مرجع سابق.(انترنت)

أو الإسلامية المعادية للتوجه الإيراني مع تقديم الدعم المالي والمخابراتي للقوى المؤيدة لها خاصة حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية.[1]

وفي سبيل تحقيق أهدافها في العراق استخدمت إيران استراتيجية دعم الفصائل والميليشيات الشيعية الموالية لها، محاولة التأثير في الزعماء السياسيين وقادة الفصائل العراقية وبناء العلاقات الاقتصادية في جميع أنحاء العراق،[2] وحتى مع بعض الجماعات غير الشيعية، رغم محاولة رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" التقليل من شأن الدعم الذي تمتع به حزبه (حزب الدعوة) دائما من إيران حقيقة أنه أصبح رئيسا للوزراء بقوة الدعم الشيعي والكردي.[3]

فمند بدء العملية السياسية في العراق مع تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في 2003 وإيران تدرك أن افضل طريقة لدعم نفود الشيعة العراقيين المتزايدة هي تأييد الانتخابات العامة من خلال توحيد أحزاب العراق الشيعة، بحيث تستطيع ترجمة تقلها الديمغرافي (نحو 60 بالمئة مسكان البلد) إلى نفود سياسي،[4] بذلك حاولت إيران التأثير في نتائج انتخابات عامي 2005-2010 البرلمانية، وكذلك في انتخابات عام 2009 المحلية (أي المحافظات) من خلال مد مرشحيها المفضلين لديها بالمال والمشورة، وبتشجيع حلفائها الشيعة على خوض الانتخابات في قائمة موحدة منعا لانقسام أصواتهم، علاوة على ذلك راهنت طهران على مساندة عدد من الاحزاب والحركات الشيعية بغية ضمان مصالحها بصرف النظر عمن يصل إلى سدة الحكم، كما أنها سعت إلى الحفاظ على علاقاتها الطيبة مع كبرى الأحزاب الكردية كي تضمن نفودها في أنحاء الشمال العراقي.[5]

---

(1) مروة وحيد، أكرم حسام، "مستقبل النفود الإيراني في العراق ،الفرص والإشكاليات"، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، يوم الاطلاع: 2015/02/19.من الموقع:
http://www.bag hdadcenter.net/detcils-138html

(2) Kenneth katzman . « Iran – Iraq relations »,congressional research service august 13 2010 : http://www,fas,org/ sgp/crs/ mideast /Rs 22323 pdf.

(3) Marina ottaway ,Iran ,the unted states, and the gulf :the elusive regional policy, carengie papers, Middle east program,Number, 105, Nouvember, 2009, p 21.

(4) kenneth katzman . « iran –Iraq relations», op, cit

(5) مايكل أيزنشتات، مايكل نايتس وأحمد علي، "النفود الإيراني في العراق: الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران"، المستقبل العربي، العدد 188، 2011، ص 145.

ولاشك أن إيران تزرع جذورا لها في كل أرض تنبت فيها بدور التشيع وهي تتعهدها على الدوام وفي كل الظروف وتحت أي مسمى ولدى أي نوع من الحكومات منتظرة يوم الحصاد، وفي هذا الصدد يقول **هاشمي رافسنجاني**: «إننا باعتبارنا دولة شيعية، سنساعد الشيعة في كل مكان، حتى لو كانوا أحزابا أو أقلية برلمانية، لقد أصبح للشيعة مركزية لآن في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية واقرار نظام ولاية الفقيه في الحكم إن الشيعة قوة إسلامية كبيرة، وهم أكثر الفرق الإسلامية اعتدالا، لذلك سوف تجد لها مكانا بين المناضلين في المستقبل» [1].

لقد أتاحت طهران المجال لأجهزة الاستخبارات الإيرانية للعمل السياسي السري والعلني في العراق، ومن خلال الحرس الثوري الإيراني وجهاز الأمن والاستخبارات الإيرانية ومجموعات من الميليشيات التابعة لها ومجموعة من الحوزة الدينية في "قم" وفي الغالب تعمل هذه الجهات تحت واجهات متعددة ومستترة من خلال وجودها داخل تنظيمات سياسية إسلامية عراقية، وتنظيمات خيرية ودينية وواجهات دبلوماسية وتجارية ومكاسب صحفية واعلامية وغيرها، والعمل على اقامة شبكة واسعة من التنظيمات الخيرية والأحزاب السياسية الإسلامية البديلة التي تعمل لتوسيع نشاطاتها وكسب المزيد من الناس إلى هذه التنظيمات التابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لإيران والتي تلتزم بخطها الفكر السياسي.[2]

لقد فتحت المخابرات الإيرانية مكتبا في النجف تحت اسم "مكتب مساعدة فقراء العراقي الشيعة" جندت على أثره أكثر من 70 ألف شاب من الجنوب للانضمام إلى احدى الميليشيات الموالية لها، وكل متطوع لهذه الميليشيات تدفع له إيران 1000 دولار شهريا وتدفع له 2000 دولار مقدما[3]، وفيما يخص المساعدات المادية للميليشيات الشيعية من

---

[1] حسام سويلم، "الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائلية على غزة"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 103، فيفري 2009، يوم الاطلاع: 2015/04/26، من الموقع:

http://albainah,net/index,aspx? Function-item& id= 27501&lang

[2] مروة وحيد، أكرم حسام،" مستقبل النفود الإيراني في العراق، الفرص والاشكاليات"، مرجع سابق.(انترنت)

[3] طلال عتريسي، "الدور الإيراني في العراق بعد الاحتلال"، تاريخ الاطلاع: 2015/04/28.

http://albainah,net/index,aspx? Function-item& id= 11463&lang

طرف إيران قال الجنرال **دافيد بترايوس** (David Petraeus) القائد العام في العراق 2008: "أن إيران تواصل تسليح وتدريب المجموعات الخاصة والعناصر الانفعالية لخدمة مصالحها إلى حد يشبه خوض حرب بالوكالة ضد قوات الدولة العراقية وقوات التحالف".[1]

لقد داومت طهران التعليل دائما في تدخلها بمختلف الأشكال إلى أسباب دينية تتضمن حماية المراقد المقدسة، حيث غد العراق مقصدا للسياحة الدينية من جانب المؤمنين الإيرانيين ففي كل شهر يزور مدن العراق المقدسة حوالي 40 ألف إيراني ويوفد ما يقدر بـ3 ملايين إلى 4 ملايين إيراني خلال احتفالات ذكرى عاشوراء السنوية، كما غدا النجف (وهو محور تقليدي لعالم الشيعة، في طور البروز كمركز سياسي عراقي تلي أهميته ربما أهمية بغداد) نقطة تركيز للاستثمار الإيراني، الذي يستفيد منه وعلى نحو غير متناسب حلفاء طهران السياسيون في العراق ويعود على الإيرانيين بنفود في هذا البلد.[2]

مارست إيران على المستوى العسكري دورا نشيطا في العراق وذلك عبر فيلق القدس والميليشيات المسلحة إلى جانب الميليشيات المنخرطة في الحكم تحت مسمى الحكومة وخاصة فيما يتعلق بحزب الدعوة وفيلق بدر، ولكل من هذه الأدرع وظيفة محددة في ما يتعلق بالنفود والدور الإيراني بالنسبة لإيران تشكل هذه الجماعات المسلحة أدوات ممتازة للمناورة، فالجماعات الموالية للحكومة انخرطت في العديد من المهام كانت تصب في إطار محاصرة المقاومة العراقية الحقيقة للاحتلال، ذلك أن انتصار هذه المقاومة يعني الاطاحة بمكتسبات الطبقة السياسية التي أتت على ظهر الدبابة الأمريكية والموالية بطبيعة الحال لإيران وسقوطها يمثل خسارة كبيرة للنفود الإيراني المتمثل فيها أما بالنسبة لفيلق القدس والميليشيات الخاصة فقد انحصرت مهام الأول في تدريب وتأهيل الفئة الثانية على الأعمال العسكرية (مثل حزب الله العراقي وجماعات موالية للصدر وجيش المهدي)، على أن يكون الهدف خلق ما يمكن تسميته فوضى منظمة أو فوض مدارة عبر افتعال مذابح مذهبية

---

[1] kenneth katzman « iran –Iraq relations», op, cit.

[2] مايكل ايزنشنات، مايكل نايتس وأحمد علي، مرجع سابق، ص 148.

وطائفية تهدف إلى عدم تمكين العراق من تحقيق الأمن والاستقرار الذي يعد هدفا أمريكا لإعلان النصر، وهو ما يعني بالتالي تصعيب المهمة على الأمريكيين بدرجات مضبوطة من أجل التفاوض معم ومقايضتهم على ملفات ومطالب إيران المحلية والإقليمية.[1]

وفي 2007 قال الجنرال **ريموند أوديرنو** (Raymond Audierne) قائد عام في وقت لاحق في العراق "أن إيران كانت قد زودت الميليشيات الشيعية بقذائف هاون 122 ملم التي تستخدم لإطلاق النار على المنطقة الخضراء في بغداد، وذكرت واشنطن تايمز في 2008 أن ميليشيات مؤيدة للصدر قامت باستخدام صواريخ ذات قنابل تحمل 100 رطل من المتفجرات كانت ايران قد زودتها بها".[2]

على صعيد آخر وطدت إيران علاقات تجارية واقتصادية مع العراق، توخيا للكسب المالي وتحقيقا للنفوذ في هذا البد المجاور، وقد ذكر أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 7مليارات دولار عام 2009 علما أن الميزان كان يميل الى مصلحة طهران، وبأن الجمهورية الإسلامية أضعفت قطاعات جارها الزراعية والصناعية عن طريق طرح منتجات غذائية وسلع استهلاكية رخيصة ومدعومة في السوق العراقية، بالإضافة إلى بناء سدود وتحويل مجاري الأنهار التي تغدي مجرى شط العرب المائي قد خربت الزراعة العراقية في الجنوب، وعرقلت جهود اصلاح أراضي العراق السبخية.[3]

وتمارس إيران نفودا اقتصاديا تجلى في الاستحواذ على ولاء شريحة واسعة من الناس كما في أفغانستان ولبنان ومناطق أخرى من العالم العربي، فعلى سبيل المثال اقترحت الحكومة الإيرانية إعطاء العراق 100 مليون دولار بشرط أن يصرف أغلب المبلغ على البنية التحتية في النجف وكربلاء، وفي ديسمبر 2006 وقعت إيران اتفاقية تتضمن دفع مبلغ مليار دولار للعراق، يصرف جزء منها لدعم ميزانية الحكومة العراقية لكن الجزء

---

(1) علي حسين باكير، "النفود الإيراني في العراق: طبيعته ودوره وأهدافه": يوم الاطلاع: 2015/04/28
http://alrased,net/main/articles,aspx?selected –article-no=4632

(2) Kenneth katzman . « iran –Iraq relations», op, cit

(3) مايكل إيزنتشات، مايكل نايتس وأحمد علي، مرجع سابق، ص 148.

الأكبر يصرف على قطاعات متعددة، تشمل تدريب موظفين عراقيين في إيران في مختلف المجالات، فالعراق يعد بمثابة سوقا تجاريا ضخما لإيران، للحد الذي أصبح فيه العراق يستورد الكهرباء والقمح حتى بعض المشتقات النفطية من وقود وغاز من إيران،[1] فالاستراتيجية الايرانية في العراق ليس لها حدود خاصة وان لها علاقات مع مختلف الحكومات المتعاقبة في العراق، حيت أقامت إيران علاقات مع مختلف الشخصيات السياسية وبعض الأحزاب مثل حزب الدعوة، وبعض الميليشيات العسكرية إلى حد التأثير في الاقتصاد العراقي فقد وصل التبادل التجاري بينهما الى 10 مليار دولار في 2010 مع السعي إلى مضاعفته في المستقبل حيث أنها وضعت العراق في قائمة الشركاء الاقتصاديين المهمين كذلك اكبر التطورات هو التعاون في العديد من الميادين النقل، الكهرباء والصناعة.[2]

وفي حديث له يشير **خضير المرشدي** الممثل الرسمي لحزب البعث في العراق أن بلاده أصبحت مليشيات وعصابات طائفية إرهابية مسلحة مرتبطة بفيلق القدس الإيراني وبقيادة مباشرة بما يسمى الولي الفقيه في إيران، وأن ما يسمى الحكومة العراقية والعملية السياسية فإنها تدار من قبل إيران وميليشياتها بشكل مباشر وعلني، أما موضوع الانتخابات وصناديق الاقتراع فهي كذبة كبيرة تضاف إلى كذبة أسلحة الدمار الشامل والعلاقة مع القاعدة التي اتخذت مبررا لاحتلال العراق وتدميره، يضيف لتوضيح حقيقة العدوان الإيراني المستمر تجاه العراق أن «إيران كانت مند زمن طويل ومند مجيء الخميني تحديدا سببا في المشاكل التي يتعرض لها العراق وعاملا أساسيا في تهديد أمنه وعدم استقراره والحديث عن الدور والتمدد الايراني فله أبعاد دو أهداف ترتبط بهدف ومفهوم تصدير الثورة الذي اطلقه الخميني مند مجيئه إلى السلطة وأراد من أجل ذلك احتلال العراق في مطلع ثمانينات القرن الماضي».[3]

---

(1) علي حسين باكير، "النفود الإيراني في العراق: طبيعته ودوره وأهدافه"، مرجع سابق، (أنترنت).

(2) mohammad reda djalili et therry kellner polititique regionale l'Iran : potentialites et incertitudes geneva centre for security policy 2012 pp 14-15.

(3) عبد السلام سكية،" حوار مع الممثل الرسمي لحزب البعث في العراق خضير المرشدي"، جريدة الشروق، الثلاثاء 28 أفريل 2015، الموافق لـ 9 رجب 1436هـ، العدد 721، ص 19.

ولإبراز تعاون إيران مع أمريكا وكدليل على تحالف الفرس تاريخيا مع أعداء الأمة العربية يواصل **خضير المرشدي** حديثه:« بعد احتلال العراق الذي كان لإيران دور مباشر فيه من خلال تعاونها مع الأمريكان في تسهليه، فقد بدأت صفحة جديدة عن العدوان والتمدد الإيراني تجسدت بهيمنتها الكاملة على إدارة وقيادة العملية السياسية وبالتنسيق والاتفاق مع الأمريكان... مع تشكيل ميليشيات مسلحة ومدربة مرتبطة بفيلق القدس الإيراني لإدارة شؤون الأمن والدفاع والاقتصاد وغيره ذلك لتكون دراع لإيران المنفذ لسياستها في العراق ولابد من التأكيد على أن خطورة الدور والتمدد الإيراني ليس بالحرس الثوري، وفيلق القدس أو الأجهزة الامنية أو الجيش الإيراني وأسلحته وجواسيسه فحسب، لكن الخطورة الحقيقية للتدخل والنفود والوجود الإيراني في البلاد العربية هو بتكوينها ميليشيات عملية تابعة لها من أبناء تلك البلدان العربية يدينون لها الولاء والطاعة والقتال بالنيابة»، ويرى **خضير المرشدي** أن العراق سيتحرر من الفتنة الطائفية بانكفاء المشروع الإيراني الفارسي الصفوي وهزيمته الحتمية، وسيكون لذلك تداعيات ايجابية كبيرة على مستوى الامة العربية وفي جميع أقطارها المجيدة.[1]

وهكذا استطاعت إيران أن تحقق نفودا سياسيا واقتصاديا وأمنيا واسعا في العراق بحيث باتت هي الطرف الأقوى الذي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في الحوار معه بشأن مستقبل العراق ومستقبل قواتها وجنودها فيه إضافة إلى الغياب العربي عن المعادلة العراقية والاعتماد الكلي على خطط واشنطن لمستقبل العراق،[2] وعليه فالسياسة الإيرانية ازاء العراق تعمل على خطين متوازيين أحدهما ميداني والآخر سياسي، والخطين يخدمان بعضهما البعض وصولا إلى تعزيز النفود الإيراني.[3]

---

[1] عبد السلام سكية ، المرجع السابق، ص 19.

[2] طلال عتريسي، "علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج"، مرجع سابق، ص 5.

[3] مخلد مبيضين، مرجع سابق، ص 373.

المبحث الثاني: محاصرة إيران للمشروع الأمريكي في المنطقة

على الرغم من استخدام ايران لورقة الشيعة لإيجاد موطئ قدم لها في عراق ما بعد صدام حسين بما يضمن أمنها القومي، إلا أنه ليس هناك ما يضمن فاعلية هذه الورقة في ظل الوجود الأمريكي الساعي لكسب ود شيعة العراق بما يعني تهميش دور إيران، لهدا عمدت إيران لمحاصرة المشروع الأمريكي في المنطقة.

المطلب الأول: استراتيجية إيران في محاصرة أمريكا في العراق

نلاحظ أنه رغم اتفاق إيران والولايات المتحدة الأمريكية على مصلحة استراتيجية واحدة وهي إسقاط النظام العراقي والتزامها بالحياد الإيجابي في الأشهر الأولى من عمر الاحتلال وتأكيدها على أن الحرب التي تدور على حدودها الغربية حرب بين أعدائها، لكن بعد نجاح الاحتلال وإسقاط النظام بدأت ملامح التدخل الإيراني في العراق مستندة في ذلك إلى العامل المذهبي والإرث الاجتماعي والتاريخي والعامل الجغرافي، إضافة إلى مستجدات الساحة العراقية في حينه وعلى رأسها الفراغ السياسي والاستراتيجي وكان من الطبيعي أن يؤدي إلى إثارة المخاوف لدى إيران من أن يكون للاحتلال تأثير على المصالح الإيرانية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص،[1] وفي هذا الإطار وضعت إيران أولوية لمنع حدوث ما يلي:

- تشكيل حكومة مستقرة بعد الاحتلال تكون موالية للولايات المتحدة الأمريكية ومعادية لإيران يمكن استخدامها كقاعدة انطلاق أمريكية لتهديد إيران وبالتالي يصبح العمل الإيراني على عدم ظهور حكومة في العراق على هذا النحو.

- الحرص الإيراني على ايجاد حكومة مركزية قوية في بغداد تمنع حدوث فوضى يمكن أن تصل إلى إيران وكذلك منع حدوث عملية انفصال لأي إقليم عراقي خاصة إقليم

[1] مروة وحيد، أكرم حسام، "مستقبل النفوذ الإيراني في العراق الفرص والإشكاليات"، مرجع سابق.(انترنت)

كردستان الذي من شأنه أن يؤثر على وضع الأقلية الكردية في إيران وتشجيعهم على تصعيد مطالبهم السياسية ضد الدولة الإيرانية.[1]

لقد اتبعت إيران سياسة تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب على العراق وذلك لأن الاستمرار في السياسة العداء لأمريكا واستفزاز آلتها العسكرية بمثابة انتحار وذلك لأن ما تحتاج إيران للقيام به في هذه اللحظة التاريخية هو التركيز على ما هو إيجابي في العلاقات الإيرانية الأمريكية وتجنب الوقوع في براثن الصقور المناهضة لإيران في واشنطن، ومنه يمكن تفسير سلوك إيران السياسي في العراق وقبله في أفغانستان بأنه مواءمة بين ثوابت الاستراتيجية ومتغيرات التكتيك في مواجهة الولايات المتحدة التي جعلت دول المنطقة كلها وليس إيران فقط تتجنب المواقف الراديكالية المتشددة فهي مع أمريكا في هذا الجانب وضدها في جانب آخر، وهو مبدأ قديم في السياسة الدولية أرساه **ونستون تشرشل**(Winston Churchill) وعرف هذا المبدأ بأنه القدرة على امتطاء جوادين في وقت واحد، أي تلك البراعة في المواءمة بين ثوابت الاستراتيجية ومتغيرات التكتيك التي تقبل التعامل مع الخصم بمهادنة في مرحلة ما يمنعه من توجيه ضربة تسحم الصراع بشكل نهائيا لصالحه وهذا هو الأسلوب الذي تتبعه إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

كذلك اتفق الإيرانيون على اتباع استراتيجية الردع لمواجهة التهديد الأمريكي وتفويت الفرص عليها بعد سقوط العراق حيث قال الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني **حسن روحاني** في معرض تحليله للاستراتيجية الإيرانية إزاء التهديدات الأمريكية: "أننا لا نملك إزاء تلك التهديدات إلا استراتيجيتين الأولى أن تظهر اللين والمرونة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية أو أن نبدأ بالتقهقر خطوة وينتهي الأمر تركيع الجمهورية الإسلامية أمام الولايات المتحدة أي تغيير النظام، وثانيها استراتيجية المقاومة وهي الردع أي يجب أن نعمل بشكل يجعل كل عملنا وتحركنا رادعا لأمريكا أي أن ترى

---

[1] Kayhan Barzegar « Iran ‘s foreign policy strategy ofter saddam » the wachington cluarterly 33n°1 : http://www. Twq.com.

[2] خالد عبد العظيم، "التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق"، السياسة الدولية، العدد 154، 1999، ص ص140- 142.

هذه الأخيرة أن حربها مع إيران ستكون باهظة من خلال معادلة الكلفة أي أن ضررها سيكون أكبر من نفعها لو وصلنا إلى هذه المرحلة لن تهاجمنا الولايات المتحدة،[1] بالإضافة أن إيران اتبعت استراتيجية الدفاع من دون الاستفزاز فعملت على توسيع الانفتاح والحوار مع الدول المجاورة للعراق ومع أروبا وعلى التأكيد المتواصل على رفض الاحتلال وعلى حق الشعب العراقي في استعادة سيادته واستقلاله ووحدته مع ودعم الانتخابات وتشكيل حكومة عراقية كما أكدت على دور الأمم المتحدة في استرجاع هذه السيادة".[2]

تعتبر إيران الدولة الأبرز التي شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الحياة السياسية داخل العراق بصورة غير مباشرة عبر شركائها من التيارات الشيعية الذين جاءوا إلى المناصب القيادية الخاصة بصنع القرار من خلال نظام للمحاصصة الطائفية خدمة لمصالحها بالدرجة الأولى أو عبر العمل المسلح من خلال الميلشيات التابعة للمجلس الإسلامي لأعلى التي يراها العديد من المحللين السبب الرئيسي السؤول عن اسقاط الدولة والوطنية العراقية، وبهذا ضمن الإيرانيون بقاء داخل المشهد السياسي العراقي وفقا لحسابات الربح والخسارة التي تشكل توجهاتهم حيال الشريك العدو الأمريكي وتعاطياته في العراق دون أن يكلفهم ذلك الكثير خاصة بعد أن أصبحوا مسيطرين عسكريا وأمنيا واستخباراتيا على العراق، ناهيك عن التعقيدات الإقليمية التي أفرزها الملف العراقي كانت أيضا بمثابة عامل الكبح الدائم في وجه التصعيد الغربي بشأن الملف النووي من آن لأخر مما أسفر عن تأجيل مرغوب فيه من جانب القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة للمواجهة العسكرية بشأن البرنامج النووي، خاصة أن إيران تعلم تماما أنها ستضل ورقة ضغط قوية وفعالة على واشنطن فيما يتعلق بذلك البرنامج طالما ظل الأمريكيون في العراق.[3]

يمكن القول أن فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق كانت فترة التطبيق العملية لكافة الأهداف والاستراتيجيات التي رسمها قادة الفكر في إيران وقادة وضع القرار

---

(1) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، مرجع سابق، ص 258.

(2) المرجع نفسه، ص 262.

(3) صافيناز محمد أحمد، "أجندة جديدة أم تنسيق إقليمي؟ إيران والانسحاب الأمريكي من العراق"، مجلة مختارات إيرانية، من موقع: http://digital,ahram, org.

بخصوص تصدير الثورة والسيطرة على العراق،[1] مما أدى إلى تضارب المصالح الأمريكية والإيرانية على نحو واضح مند حرب العراق فإيران التي كانت ترغب في وضع حد للنظام العراقي لم تشعر بالارتياح لإطاحة الولايات المتحدة **بصدام حسين** وإقامة حكومة مؤيدة لها في الوقت الذي تتطلع فيه واشنطن إلى نصر سريع، فإن إيران تفضل صراعا طويلا وتريد إيران لروسيا والاتحاد الأوربي أن يلعبا دورا قويا مقابلا وموازيا للدور الأمريكي في حين ترغب الولايات المتحدة أن تحد من تدخلهما وفي حين تنظر إلى نفسها على أنها القوة الكبرى في الحرب على الإرهاب فإن إيران تريد للمجتمع الدولي أن يلعب ذلك الدور وكذلك في حين تنظر الولايات المتحدة إلى الحرب على العراق كخطوة في مقارعة الإرهاب فإن إيران تفضل أن تكون تلك الحرب الطور الأخير في هذه المقارعة ومنه يظل التحدي الحقيقي أمام أعضاء القيادة الإيرانية حول العمل من أجل عراق مستقل وموحد تديره حكومة شيعية ومنتخبة ديمقراطيا وسليمة التوجه على استعداد لتقلص النفود الأمريكي مع المحافظة على قدرة هذه الحومة على خلق المشاكل للقوات الأمريكية عندما تدعو الحاجة لذلك. [2]

وقد اعتمدت إيران بعض الاستراتيجيات ضد الولايات المتحدة الأمريكية إذ ما حاولت تحطيم المثلث الإيراني بعد احتلال العراق هي:

- التأثير على العملية السياسية في العراق شكل يضمن استمرار التورط الأمريكي في العراق لأطوال فترة ممكنة وضرورة ابعاد خطر تغيير النظام، وذلك من خلال إنهاك أمريكا في العراق.

- إقامة علاقات وطيدة مع مختلف القوى العراقية لضمان تأييدها في حالة اتخاد أية سياسات عدائية أمريكية ضد طهران،[3] كذلك عملت على تسليح مليشيات شيعية ومتمردين شيعة وسنة أيضا وتدريبهم وتمويلهم كي ينشطوا باتجاه إلحاق هزيمة مدلة بالولايات المتحدة بغية ردع أي تدخل عسكري آخر في المنطقة واستغلال هؤلاء المتمردين المقاتلين

---

[1] محجوب الزويري، "معضلة الحوار بين طهران وواشنطن"،(الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2009)، ص 8.

[2] خليل العناني، مرجع سابق، ص25.

[3] عبد الكريم العلوجي، مرجع سابق، ص 132.

من الشيعة والسنة لإبقاء توترات طائفية وإذكاء عنف سياسي كي تتدخل عندئذ دبلوماسي لحل تلك الصراعات، لتلعب فيما بعد دور الوسيط في العراق توسيع نطاق المساعدات ليشمل جيش المهدي وحتى بعض جماعات المتمردين السنة من القاعدة وتعمل أيضا على توطيد علاقات تجارية واقتصادية مع العراق من أجل الكسب المالي وتحقيقا للنفود التجاري.[1]

لقد نجحت إيران في تطبيق مثل هذه الاستراتيجية الحدقة طيلة العامين ونصف الماضيين أن يكون لها موطئ قدم في الدخل وذلك بشكل قد يصعب الإلمام به أو الإمساك بتفاصيله بحيث يمكن إدانتها وقد تنوعت أساليب التحرك الإيراني داخل العراق بين النشاط الاستخباراتي والعمل العسكري والتأييد للقيادات الشيعية.[2]

المطلب الثاني: ملامح التغلغل الإيراني داخل الأجهزة العراقية

ويمكن إيجاز النفود الإيراني في العراق فيما يلي:

- وجود قاعدة أساسية وشرعية إيرانية متنفذة في الحكومة الحالية والبرلمان وفي المجتمع وقد تأصلت جدورها.

- وجود المرجعية الشيعية التي يقودها **أية الله السيستاني** ذو الأصل الإيراني وحاشيته من العراقيين.

- وجود قاعدة شيعية تتناغم مع المد الإيراني في معظم المحافظات الشيعية وقسم من المحافظات السنية والكردية التي نشطت أفعالهم التخريبية وسيطروا على كل المفاصل الحكومية والتجارية والاقتصادية وفتحت لهم الأبواب تحت فتاوى دينية أو سياسية بسرقة أموال الدولة وتحويل أغلبها إلى خارج القطر.

- تأسيس قاعدة قوية لقوة القدس والمخابرات الإيرانية المرتبطة مباشرة **بخامنئي** من خلال منظومة سياسية ودينية واستخباراتية تمتلك فروعا كثيرة في كافة محافظات العراق ويقودها مسؤولون عراقيون في أغلب مفاصل الدولة وخارجها وزراء وقادة وضباط

---

[1] مايكل إيزنشتات، مايكل نايتس وعلي أحمد، مرجع سابق ص ص 146- 148.

[2] خليل العناني، مرجع سابق، ص 26.

ورجال دين ومديرين وعناصر في القاعدة الشيعية للمجتمع العراقي ولديهم وحدات مدربة ومنتشرة في كافة المناطق حتى وصلت المنطقة الغربية من محافظة الأنبار.[1] ومنه فإن إيران تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية في العراق:

- سعي إيران إلى توحيد الأحزاب الشيعية في البلاد، كي يمكن ترجمة وزنها الديموغرافي إلى نفود سياسي وبالتالي خلق حكومة تستجيب لطهران.

- دعم إيران للائتلافات الحاكمة المتداعية، واضعة نفسها كوسيط خارجي مؤثر عند ظهور أية حاجة للتوسط.

- محاولة طهران منع الأحزاب غير الإسلامية من كسب السلطة والقائمة العراقية على وجه الخصوص وعملت على تهميش الفصائل القادة الوطنين العلمانيين ومنع الأحزاب الإسلامية غير الموالية لإيران من الوصول إلى السلطة.[2]

كذلك كانت إيران تضغط على الولايات المتحدة من خلال العمليات العسكرية بواسطة الأسلحة والمتفجرات حيث خرج في تصريح لوزراء الدفاع الأمريكية في يوم 6 أوت 2005 يبين فيه معلومات تفيد أن الانفجارات المرصدة في العراق وعلى مدى شهرين متتاليين تمت بواسطة معدات لم يعرف العراقيون استخدامها وهذه المعدات والمتفجرات استخدمت لتدمير آليات أمريكية معروفة بقدرتها على تحمل الانفجارات بالعبوات المصنعة داخليا واستخدمت تقنيات متطورة لا تستطيع المنظمات غير الحومية تصنيعها،[3] كما أن إيران حسب وثائق **ويكيليكس** التي نشرتها قناة الجزيرة أن إيران كانت حاضرة في المشهد العراقي، أو ما يعرف بالحرب الأهلية داخل العراق ولكن على نحو سري عبر تهريب السلاح التقليدي لإمداد الأحزاب والمنضمات الشيعية الموالية لها وخصوصا جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر وذلك كله للضغط على أمريكا فيه كانت أيضا تسعى لتطوير دائرة واسعة من الجماعات المسلحة لمحاولة الضغط على القوات الأمريكية والقوات البريطانية

---

(1) حافظ عواد خلف العزاوي، النفود الاستراتيجي الإيراني في العراق، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 2012، ص ص 288- 289.

(2) عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، مرجع سابق، ص 73.

(3) المرجع نفسه، ص 107.

واستنزافها عسكريا لمغادرة العراق من أجل صد احتمالات هجوم أمريكي على إيران بسبب برنامجها النووي.[1]

كذلك تقوم إيران باستغلال المواقف لصالحها من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد عمل المقاومة العراقية بالحصول على مكاسب لتوسيع نفودها داخل العراق من خلال فيلق القدس وميليشيات الأحزاب والمرتبطة به وجيش المهدي الذي ظهر فجأة وأصبح السيف المسلط على رقاب أبناء السنة مما أدى إلى قتل الألاف من الأبرياء وهذه المكاسب هي:

- ضعف القدرة والقابلية القتالية للجيش الأمريكي نتيجة ضربات المقاومة وتكبده خسائر فادحة بالأرواح والمعدات والتي بلغت عشرات الآلاف مما جعله يفقد السيطرة في بعض القطاعات واستخدامه المفرط للأسلحة المحرمة دوليا، فاستفادت إيران من التحديات التي حصلت للجيش الأمريكي فاندفعت بخبرة ضباطها ووحداتها الخاصة من فيلق القدس والمخابرات الإيرانية وأصبح نفودها يضاهي أمريكا في الساحة العراقية.[2]

- استقطبت إيران ولاء معظم القوى الشيعية المتواجدة في العراق من قيادات حكومية وعسكرية وأمنية وملیشيات وبعض العشائر ورموزها وقوات وزراء الداخلية وجزء كبير من قوات وزارة الدفاع ومازالا تأثيرها ساريا إلى الآن في كافة مفاصل الدولة وإن نفودها يشكل من 60-65% .

- لقد تزايد الثقل الإيراني بشكل مطلق في جنوب العراق في بداية 2008 وما بعدها وبدأت القوات الأمريكية بمواجهة هذا الثقل حيث أن إيران تمتلك قاعدة قوية في العراق خلال أجندتها ومؤسساتها ومذهبها السائد في جنوب العراق بالتحديد،[3] ومع زيادة النفود الإيراني بدأ الشعور الأمريكي خاصة في أعقاب انتفاضة مقتدى الصدر في أفريل 2004 حيث شعر البعض بأن ثمة دعما قويا يلقاه الصدر من إيران لتأجيج الأوضاع ضد القوات

---

[1] Kenneth Katzman, «Iran- Iraq relations», op .cit.

[2] حافظ عواد خلف العزاوي، مرجع سابق، ص 284.

[3] المرجع نفسه، ص 287.

الأمريكية في العراق، ومنه تتلخص الهواجس الأمريكية من وجود دور إيراني في العراق فيما يلي:

- التخوف من التوظيف الإيراني لبعض العناصر والجماعات المتواجدين على أراضيها مند الحرب على أفغانستان للقيام بعمليات داخل العراق ضد الولايات المتحدة الأمريكية فإذا كانت المساحة بين إيران وأمريكا قد تقاربت بشكل غير مقصود في غزو العراق فالمسألة الآن أكثر تعقيدا وحساسية لكلا الطرفين، فإيران كانت ترغب في وضع حد للنظام العراقي لكنها لم تشعر بالارتياح لإطاحة الولايات المتحدة بصدام وإقامة حكومة مؤيدة لها، ففي الوقت الذي تتطلع فيه واشنطن إلى تغيير سياسي في العراق فإن طهران تفضل صراعا مديدا ومجهودا وقد دخل الملف النووي الإيراني على خط التوتر الحادث بين البلدين حيث يزداد الضغط الأمريكي على الوكالة الدولية للطاقة الدرية من أجل إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في حالة التعاون مع الوكالة لكن إحالة الملف إلى مجلس الأمن وصدور قرارا يدين إيران يمكن أن يعبد الطريق أمام إجراءات دولية لمعاقبة إيران مع أنه قد يستحيل على الولايات المتحدة أن تمرر تصويتا قاسيا ضد إيران عبر المجلس نظرا لتمتع روسيا والصين بحق النقض[1]، ومن فإن إيران عملت على تحقيق إيجاد حكومة عراقية مستقرة وبأغلبية شيعية وتكون ذات طابع ديني ليس بالضرورة أن تكون قائمة على أساس ولاية الفقيه السائدة في إيران لكن على الأقل لا تناصب إيران العداء لذلك لم تستسلم إيران وبقيت تلعب دورا مهما في محاصرة أمريكا فقد لعبت في المراحل الأخيرة من زمن الاحتلال دورا مهما في الخروج الأمريكي من العراق من خلال ممارسة ضغط على حكومة المالكي بخصوص الاتفاقية الأمنية التي أعلنت الولايات المتحدة توقيعها مع الطرف العراقي ضمن مقررات الانسحاب وذلك من خلال تأكيد إيران على ضرورة تقييد النطاق الجغرافي بحصانة تلك القوات التأكيد على عدم استخدامها للاعتداء على أية دولة من دول الجوار. [2]

---

[1] خليل العناني، مرجع سابق، ص ص 37-38.

[2] رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دار وائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2008، ص 17.

لقد مارست إيران ضغوط كثيرة لمنع المالكي من التوقيع على الاتفاقية إلا أنها لم تنجح فالاتفاقية تحقق لأمريكا المكاسب الاستراتيجية الأساسية هي توظيف العراق كقاعدة أمنية لمواجهة التهديدات الحالية والمحتملة ضد الأمن الأمريكي لذلك جاء الموقف الإيراني على عكس الموقف الأمريكي حيث اتجهت إيران إلى عرقلة توقيع الاتفاقية فعملت على تفريغ الاتفاقية من مضمونها وعلى الأخص في مسألتين الأولى المتعلقة بمنع فرض وجود أمريكي عسكري ونفود سياسي واقتصادي طويل المدى على العراق يعرقل طموحات إيران ومشروعها السياسي في العراق، أما المسألة الثانية فهي ترتبط بمنع تمكين القوات الأمريكية من شن أي اعتداء على إيران انطلاقا من الأراضي العراقية فإيران كانت تطمح إلى الإبقاء على وجود عسكري متعثر وغير مستقر في العراق لأطول فترة ممكنة فهذا الوجود في العراق بمثابة ورقة ضغط ضد إيران وإتاحة الفرصة للتمدد الإقليمي بما يمثل مجالا مهما للمساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول البرنامج النووي.[1]

تعمل إيران على ألا يشعر الأمريكان بالاطمئنان في هذه المساحة أو بأنه اللاعب الوحيد فيها وبالكلفة الباهظة لاستمرار وجوده فيها حتى لا يعتقد بسهولة تكرار التجربة في أي مكان آخر مجاور للعراق بعدما بينت تلك الحرب كما يقول **بريجنسكي** مدى خسارة الولايات المتحدة لصديقتها ومدى عزلتها على الساحة الدولية كما كشفت الحرب أن للقوة حدود.[2]

[1] رياض الراوي، المرجع السابق، ص 17.
[2] طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، مرجع سابق، ص 269.

المبحث الثالث: طموح إيران لاستعادة دورها الإقليمي

إن النتيجة الاستراتيجية الرئيسية للغزو الأمريكي للعراق هي أنه جعل من إيران قوة اقليمية كبرى جديدة حيث أصبح النفود الإيراني في العراق أكبر من النفود الأمريكي.

المطلب الأول: النزعة التوسعية الايرانية

كشفت السنوات الخمس من الغزو الأمريكي للعراق كما يقول **عبدالعزيز بن صقر** رئيس مركز الخليج للأبحاث: «التخبط والفشل للسياسة الأمريكية في العراق، وبؤس النخب السياسية العراقية وهامشية الدور العربي تجاه المسألة العراقية، ونجاح إيران في ترسيخ دورها الإقليمي عبر البوابة العراقية وبوابات عربية أخرى، وإزاء كل ذلك يظل الشعب العراقي يدفع ثمن خطايا محتليه وثمن أخطاء حكامه وثمن غياب أشقائه وثمن طموح بعض جيرانه».[1]

سعت إيران إلى بناء قدراتها الذاتية كقوة إقليمية كبرى من خلال استراتيجيتها لامتلاك كل أدوات القوة الناعمة والصلبة وكان للخليج موقع مهم في تلك الاستراتيجية فعلى المستوى السياسي استخدمت إيران القضايا الرئيسية محل الخلاف والنزاع بينها وبين دول الخليج كأوراق ضغط في استراتيجيتها لمواجهة الولايات المتحدة، وشكلت التهديدات التي فرضها النظام الإيراني في محاولته لتوجيه التفاعلات الدولية في منطقة الخليج مصادر خطر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها فيما كانت الأخيرة بدورها تسعى إلى احتواء الدور والقدرات الإيرانية والتعامل مع إيران كمصدر تهديد باعتبارها قوة طامحة للهيمنة الإقليمية، كما أن إيران استمرت في التأكيد على أن سياستيها تجاه الخليج تركز على التزامات دورها كقوة اقليمية مقاومة لكافة أشكال الهيمنة على المنطقة الخليج.[2]

لقد اكتسبت منطقة الخليج أهمية استراتيجية مميزة إذ تمتاز بموقع استراتيجي هام حيث يمثل نقطة التقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث، آسيا، افريقيا وأروبا وتعد ممر مائي حيوي من خلال مضيق هرمز، باب المندب وخليج عمان مما جعله محط أطماع

---

(1) عبد الله خليفة الشايجي، "حرب الولايات المتحدة الأمريكية على وأمن منطقة الخليج: المراحل، التداعيات، المستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 44.

(2) تقرير استراتيجي، "دور إيران الإقليمي وتأثيره على علاقاتها بدول الخليج" تاريخ الاطلاع 2015/04/28
http://emirates71.org/cate/2/posts/13939

الكثيرين وميدانا لصراع طويل الأمد وعند مراحل تاريخية بعيدة[1]، وأخذت هذه الاهمية بالتزايد نتيجة للمتغيرات الدولية المتسارعة وعلى كافة الأصعدة وبشكل خاص الاهتمامات الاقتصادية وذلك بعد الاكتشافات النفطية في المنطقة، كونها تشكل الشريان الرئيسي والمهم لكافة الدول، فالخليج العربي يشكل دراعا بحريا للمحيط الهندي ويتوغل في الأراضي اليابسة على مساحة تبلغ حوالي 251 كلم^2 وبطول يبلغ حوالي 990 كلم وعرض يتراوح بين 210 كلم كحد أعلى و35 كلم كحد أدنى عند مضيق هرمز[2]، من الناحية الاقتصادية نجد النفط موجود في كثير من دول العالم، لكي وجوده في الخليج يضفي عليه سمة خاصة حيث تملك أكبر الاحتياطات النفطية التي تم اكتشافها حتى الآن، وتمتعه بصفات ومميزات من جودة ونوعية ...الخ[3]، وفيما يخص القدرات المالية تعتبر المنطقة مركز مالي من الطراز الأول، وذلك حسب الانكماش الذي تشهده القطاعات المصرفية، توجد مؤسسات مالية قوية ويأتي هذا الأداء المثير للاهتمام لما وفرة السيولة المالية وارتفاع أسعار النفط في المقام الأول.[4]

تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة حيوية ذات أهمية استراتيجية كونها تمثل دائرة التماس الأولى مع إيران والمدخل إلى البعد الإقليمي لاسيما باتجاه الوطن العربي ولذلك تسعى للسيطرة على هذه البوابة سواء بطريقة عسكرية مباشرة أو عبر نفوذها بطريقة غير مباشرة ويعود السبب في ذلك أولا إلى نزعة الهيمنة والتوسع الإيرانية وثانيا إلى ضعف هذه المنطقة التي تعتبر خاصرة رخوة إذا صح التعبير فالكتل المحيطة بإيران تحد من طموحاتها نظرا لموازاتها في القوة أو تفوقها عليها في كثير ما الأحيان كالكتلة التركية غربا والكتلة الباكستانية والأفغانية شرقا والكتلة الروسية شمالا، وعليه فالممر الوحيد لممارسة النفود الإيراني والنزعة التوسعية تقع دائما باتجاه العراق ومنطقة الخليج العربي

---

(1) محمد حسين العيدروس، دراسات في المشرق العربي المعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، القاهرة، الجزائر، 2000، ص 338.

(2) كريم جيجان العلواني وخضير سطم مكحول، "الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي وأثره في جذب الأطماع الاستعمارية بعد ح ع 2"، *مجلة جامعة* الانبار للعلوم الإنسانية، العدد 3 السنة 2010، ص 93.

(3) محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس للنشر، بيروت، 2010، ص 205.

(4) شارل سانبرو، "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجهة نظر فرنسية"، في فرنسا والخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2008، ص 76.

التي تعتبر المجال الحيوي لإيران فأطماعها في العراق غير متناهية وهي ترى في نفودها المستجد بعد الحرب الأمريكية على العراق نفودا مشروعا ومتسقا من بوابة التاريخ والجغرافيا والمذهب وقد قامت باحتلال جزيرة أم الرصاص وطلبت رسميا بضم ميناء خور العمية العراقي إلى مياهها وسيادتها الإقليمية إضافة إلى ضم حوالي100 دونم سنويا من الأراضي العراقية في شط العرب إلى السيادة الإيرانية مستغلة الانهيار العراقي وغياب الدولة وهو ما جسدته رسالتها باحتلال منطقة بئر فكة مدعية أن الأمر مجرد نزاع حدودي إضافة إلى الاستمرار في احتلال الجزر الامارتية وتسمية الخليج بالفارسي.[1]

ومن منطلق العامل التاريخي الذي يفسر النزعة التوسعية الإيرانية صوب الخليج، ويوضح أنه في كل مرة انكفأت فيها إيران على نفسها تزايدت احتمالات تعرضها للتفكك والعكس صحيح كما يتصل هذا العامل بأثر الخبرة السابقة على تشكيل الادراك الإيراني لكيفية المحافظة على وحدة التراب الوطني ومن ثم رأت الدوائر السياسية الإيرانية أن الوضع الطبيعي هو أن تصبح إيران القوة الرئيسية المهيمنة على الخليج.[2]

لقد شكل الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج جزءا من الحياة الاقليمية الإيرانية لأسباب استراتيجية وتوسعية، وتبعا لذلك تميزت من عهد الشاه سياسة التدخل العلني في الشؤون الداخلية لأقطاره تمهيدا لفرض السيطرة على الاقليم، تبعا لنظرية المجال الحيوي التي حكمت التوجه الإيراني والذي طبق بصيغة احتلال عسكري وتهديدات مستمرة حيث حاولت إيران فرض نفودها في العراق من خلال مسألة شط العرب ثم احتلال الجزر الامارتية الثلاث (طنب الصغرى، طنب الكبرى، أبو موسي).[3]

تنبع أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه إيران في المنطقة من عدة أسباب واعتبارات كونها تحتل موقعا جغرافيا مهما عبر مختلف الأزمنة التاريخية إضافة الى ما تمتلكه من

---

(1) علي حسين باكير، "السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران، تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة"، دورية مدارات استراتيجية، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد 3، تاريخ الاطلاع: 2015/04/26.
http://Alibakeer,maktoobblog,com/1599639.

(2) نيفين مسعد، عبد المنعم،" أمن الخليج العربي"،(دراسة في الإدراك والسياسات مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994)، ص 292.

(3) ميلاس محمد الزين، مرجع سابق، ص 112.

مرتكزات القوة، إذ أنها تمثل حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط لذلك أطلق عليها بمفتاح الشرق ويحتل موقع إيران أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الاستراتيجية إذ أنه يقع ضمن نظرية (النطاق الأرضي) **لسبيكمان**(**Spikman**)، التي مفادها من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف (المناطق الساحلية) يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم، وتقع إيران ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية (قلب الأرض) التي وضعها **ماكندر** وملخصها من يسيطر على منطقة الهلال الداخلي يسيطر على قلب الأرض وقد اسهم وجود النفط مند عام 1908 في تعزيز مكانة إيران السياسية إضافة إلى وقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط الأولى الخليج العربي والثانية هي بحر قزوين زيادة على ذلك اطلالته واشرافه على مضيق هرمز أهم المعابر المائية مما أدى إلى زيادة أهمية إيران الاستراتيجية لأن القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة السياسية والعسكرية والتجارية الداخلة والخارجة من الخليج.[1]

تشكل إيران دولة رئيسية في معادلة توازن القوى بمنطقة الخليج بصفة خاصة ومنطقة الشرق الاوسط بصفة عامة عبر مختلف العصور ارتباطا بما تتمتع به من إمكانات القوى الشاملة للدولة حيث تمثل قوة اقليمية ذات ثقل وتأثير بالمنطقة في ضوء ما تملكه من كتلة حيوية قدرات اقتصادية، عسكرية وسياسية اعلامية...، وسعيها لتعظيم قوتها باستثمار موقعها الاستراتيجي ومكانتها التاريخية والحضارية.[2]

المطلب الثاني: إيران وملامح سياسة القوة الإقليمية

نتيجة الحياد الذي مارسته إيران خلال حرب الخليج الثانية شعرت أمريكا أن لإيران دور مهم يمكن أن تلعبه بعد نهاية هذه الحرب فقد طرحت إيران نفسها باعتبارها الشرطي الذي يمكن أن يقوم بدور حماية مصالح القوى الغربية في المنطقة وهو ما جاء على اللسان

(1) عدنان كاظم جبار الشيباني وحميدة عبد الحسين الظالمي، "الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافي، دراسة في الجغرافيا السياسية"، (جامعة القادسية، كلية التربية (المثنى)، د س ن)، ص 76.

(2) "تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن القومي العربي": 2015/04/19
http://www,moqatel.com/open share/behoth/siasia2/door/roni/sez01,doc-cvt html

الرئيس الإيراني **هاشمي رفسنجاني** يقول أن إيران هي البعد الوحيد الذي يمكن للعالم الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج ومواردها النفطية، بل وذهب مستشار الأمن القومي الأمريكي **بريجنسكي** إلى نفس التصور الذي طرحه رفسنجاني حيث يقول أن إيران سوف تخرج من الصراع بين أمريكا والعراق في حرب تحرير الكويت لتصبح القوة المهيمنة في منطقة الخليج.[1]

أرادت إيران أن تجعل من نفسها قوة إقليمية لا يمكن إنكارها وبدونها لا يمكن معالجة أية قضية اقليمية مهما كانت أهميتها وعندما تقلص الخطر الأمريكي على إيران بعد تورط الولايات المتحدة في العراق أحست إيران بالمزيد من الجرأة فعلى سبيل المثال ردا على تعليق **حسن روحاني"** إلى أي مكان تتجه إيران إنها تواجه الولايات المتحدة وهذا يشمل العراق" قال **موسويان** وهو مفاوض كبير:" ذلك صحيح ولكن هناك جانت أخر له إلى أي مكان تتوجه الولايات المتحدة الأمريكية أنها تواجه إيران"، كما وصف وزير الدفاع السابق **علي شامخاني** الصواريخ الإيرانية بأنها تمنح البلد ردعا إقليميا: "تسير إيران في طريق يهدف إلى حمل الآخرين رغما عن إرادتهم على قبول إيران كقوة اقليمية".[2]

كان يبدو أن البرنامج النووي الإيراني هو ما يدل على حقيقة أن إيران تسعى إلى الهيمنة من أجل الحفاظ على البقاء وضمان الأمن وعندما تولى **أحمدي نجاد** السلطة أصبحت السياسة الخارجية الإيرانية أكثر مواجهة وحزما مما يساعد على تعزيز هذا التصور في الغرب أنه لا توجد أي شك في أن إيران تسعى لتصبح قوة اقليمية مهيمنة،[3] إضافة إلى ذلك هناك حقيقة أن ايران تقوم ببناء محطات الطاقة النووية ولديها مقدرات على انتاج الوقود النووي بنفسها والمعرفة التكنولوجية التي يمكن أن تمتد إلى تطوير أسلحة نووية وأخيرا هناك حقيقة تمدد ايران السياسي خارج حدودها فقد طورت علاقات وثيقة مع

---

(1) عبد الله الضعيان، "العلاقات الأمريكية الإيرانية: الوجه الآخر "،(جامعة الملك سعود، كلية العلوم، السعودية، د س ن)،ص 237.

(2) شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة : بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 185.

(3) Amin M ,Haji Youssef :Iran's foreign policy during Ahmadinejad :from confrontation to Accommodation, presented to the annual conference of the Canadian political science Association juin 2-3-2010,cincordia university Montreal, Canada, p 21.

سوريا وتسيطر على حزب الله في لبنان وتؤيد بقوة حركة حماس في فلسطين وكل هذه الأسباب كافية لأن ينظر جيران إيران إليها بارتياب واعتبارها تهديدا محتملا.[1]

تستند إيران في سعييها نحو التأثير الإقليمي على قوتها العسكرية التقليدية، والتي يمكنها إذا ما سعت في تطويرها وتحديثها أن تصبح قوة فاعلة ومؤثرة في منطقة الخليج والعراق خاصة، فلديها قوات يصل تعدادها ما بين المتفرغ للعمل في الجيش والاحتياط إلى أكثر من 1.400.000 فرد مع قوات التعبئة الشعبية وأيضا لديها قوات برية تتكون من أربعة فيالق وتؤلف 12 فرقة منها 4 مدرعة، ولديها قوات جوية تقليدية وصواريخ متنوعة يصل مداها إلى أكثر من 3000 كلم وأيضا لديها قوات بحرية يصل عدد أفرادها ما بين 16 و17 ألف جندي مع سفن قادرة على حمل 300 إلى 350 فرد ونظم أسلحة مدرعة.[2]

لقد ارتفع الإنفاق العسكري الإيراني في 2003 بنسبة 25% وكانت الزيادة 5 بالمئة فقط في 2002، ويمكن تقديم ثلاثة أسباب رئيسية للزيادة اثنين منها على علاقة مباشرة بالتطورات في العراق، الأول هو السبب الواضح للحرب في دولة مجاورة والحاجة إلى الاستعداد لثقافة الوضع المحتمل داخل الأراضي الإيرانية ربما في ذلك التدفق الهائل للاجئين من العراق إلى إيران، والثاني تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية إيران في عداد محور الشر منذ 2003 والاعتقاد في إيران بوجود حاجة إلى الاستعداد لهجوم أمريكي محتمل بعد حرب العراق وتعزز ذلك بالنظر إلى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج كتهديد للأمن القومي الإيراني، كما أنه مع تغير المشهد السياسي في المنطقة أصبحت إيران محاطة تماما تقريبا بحكومات مؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية وتستضيف قاعدة عسكرية أمريكية فيها، أما السبب الثالث ولازمة للنقطة السابقة فهو استمرار البناء العسكري الإيراني من خلال واردات الأسلحة والجهود المحلية وبخاصة المشروع الصاروخي

---

[1] Marina ottaway,op,cit,p7.

[2] محمد ياس خضير، "أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة"، دراسات دولية، العدد53 (د ب ن، د س ن)، ص144.

الباليستي "شهاب" لبناء قوة رادعة لحماية البلد ضمن دبلوماسيته الدفاعية الشاملة، وقد أدت العوامل الثلاثة إلى ارتفاع الإنفاق العسكري الإيراني.[1]

بروز القوة الإيرانية هذا جاء بعد انتهاء حالة توازن القوى في منطقة الخليج باحتلال الولايات المتحدة للعراق وتدمير قواته العسكرية، وبالمقابل فإن دول مجلس التعاون الخليجي الست لا تستطيع مجاراة قوة إيران أو التصدي لها بمفردها ولاسيما أن إيران قامت سياستها في منطقة الخليج على مجموعة من الوسائل لعل أهمها:

1-تقوية القدرات العسكرية الإيرانية من خلال تحديث القوة العسكرية وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة الإيرانية لمواجهة أي تهديد محتمل.

2-تعمل إيران على إضعاف الدول الخليجية العربية من خلال إثارة النزاعات الطائفية فيها ولاسيما في البحرين والسعودية.

3-مواصلة إيران احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وأيضا في نفس الوقت تعمل على انتشار عسكري مكثف في هذه الجزر.

4-العمل على استغلال عناصر القوة الإيرانية ولاسيما المتعلقة منها بالإطلالة الواسعة لإيران في التحكم في الملاحة في منطقة الخليج أو على الأقل التهديد بالتحكم بها من خلال إغلاق مضيق هرمز أو استهداف المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الخليج، وقد عبرت إيران في أكثر من مرة على أنها سوف تلجأ إلى غلق مضيق هرمز وايقاف حركة الملاحة في الخليج، ولكن في الوقت نفسه يبدو أن إيران تدرك ان أي مساس بحركة الملاحة في الخليج سوف يؤدي إلى توجيه ضربة عسكرية مباشرة لها وأنها لن تستطيع إغلاق مضيق هرمز أو وضع ألغام في مسارات النقل لفترة طويلة قبل أن يتم تدمير قدراتها.[2]

يدرك المتتبع للتحركات الإيرانية على الساحة الإقليمية والدولية مند بداية الأزمة العراقية أن إيران في سعيها لإعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة تسعى لإقامة حزام أمني

---

[1] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: حسن حسن وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي، لبنان، 2004،ص ص 279-580.

[2] محمد ياس خضير، مرجع سابق،ص145.

جديد لها، حيث أن موقف الحياد الفعال الذي اتبعته خلال الأزمة الافغانية والأزمة العراقية قد استنفذ اغراضه وأصبحت في حاجة إلى موقف جديد أكثر فاعلية تستثمر فيه عددا من الإيجابيات التي تحققت من خلال موقفها الأول فضلا عن رصد باتت تنميه خلال تلك الفترة عند بعض دول المنطقة وخارجها وحتى تختبر قدرتها على المبادأة بعد أن تخلت عنها مؤقتا انتظارا لظروف أكثر مناسبة وتشير الأحداث إلى نجاحها في ذلك وإذا كانت تحركات المسؤولين الإيرانيين كل حسب لأهمية المكان الذي يتوجه إليه قد كشفت إلى حد بعيد عن التوجه الإيراني الجديد لرسم خريطة جديدة للمنطقة إلا أنها تعتبر حلقة في سلسلة التحرك الايراني في تحقيق الهدف لأن نظرة سريعة إلي التقارير التي وردت عن هذه التحركات تبين أن الدول التي تم التوجه إليها تشترك في شيء يهم ايران ايديولوجيا وهو وجود قاعدة جماهرية شيعية في اليمن والبحرين ودول خليجية أخرى أو مراكز ضغط شيعية مثل حزب الله في لبنان او عناصر حكومية شيعية مثل العلويين في سوريا، أو التوجه عاطفي تجاه آل البيت مثال مع فضلا عن حزب الوحدة الشيعي والجالية الكبيرة في أفغانستان.[1]

لقد اعتمد النظام الإيراني في تقاربه مع الدول الأخرى والمتواجدة في دائرة مجاله الحيوي أسلوب المبادأة وهو أسلوب ضاغط لا ينتظر مبادرات بل يقدمها وردود أفعاله جاهزة وليس فيها مجال للتردد وهذا التقارب ليس على حساب المكاسب التي حققتها إيران في المطقة العربية أو في غيرها ذلك أن نظرية الأمن الايرانية نفسها تقوم على نفس فكرة المبادأة باعتبار أن من حق إيران بما لديها من إمكانيات تاريخية، بشرية، اقتصادية سياسية وعقائدية أن تضع نظرية أمن تحقق مصالحها وطموحاتها وأن تكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاد الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية وتتدرج نظرية الأمن الإيرانية إلى بعدين أساسيين: أحدهما بعد عقائدي يتمثل في تغير سلوكيات المنطقة تجاه القيم الشيعية التي تنهض على تقديس أهل البيت ومكانتهم للالتفاف حولها وتنفيد وصاياها ودمج العبادة بالسياسة والآخر بعد نضالي يتمثل في ايجاد قوة ذاتية من دول المنطقة قبل إمكاناتها البشرية، العسكرية، الاقتصادية والأمنية تحول دون وجود قوى ذات أجندات معادية لإيران

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، "إيران رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط"، مختارات إيرانية، العدد 42، جانفي 2004، ص 87.

وبذلك تدفع إيران خطوطها الدفاعية إلى أماكن بعيدة عن حدودها حيث تتواجد بلدان دائرة المجال الحيوي والتي تعمل فيه التنظيمات التابعة لإيران مشكلة خط دفاعها الأمامي والخارجي ضد أية تهديدات ربما يصدها مبكرا قبل أن تصل إلى حدود إيران وتشغل أعداء إيران لأطول فترة زمنية ممكنة عن الوصول إلى قلب إيران وتهديده.[1]

ومن أجل استباق التهديدات الأمنية المستقبلية تحتفظ إيران بحق المشاركة المتواضعة في نشاطات المنطقة وبناءها الاقتصادي والسياسي وبكسب دور أكبر ومسؤولية فعالة وبتأكيدات تستطيع إيران من خلالها استباق التهديدات المستقبلية بذلك ستكون إيران قادرة على استخدام طاقتها العسكرية والسياسية من أجل التطور السياسي والاقتصادي كما أن الارتباط الإيراني بالعراق يهدف إلى استباق التحديات المستقبلية من خلال دعم تلك الجماعات والأحزاب السياسية في العراق والتي كانت في فترة انقطاع ملحوظة في الماضي والتي تربطها في المرحلة الحالية علاقات ودية تجاه إيران وتعارض المشاركة في التحالف المناهض لإيران في المستقبل المنظور وقد حاولت إيران من خلال ذلك استمالة بغداد لأداء دور الشريك الاستراتيجي في المنطقة.[2]

لقد تعدت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط حدود الاهتمام بالأمن القومي والإقليمي إلى مرحلة الهيمنة وبسط النفود في مناطق عديدة عربية وإسلامية مجاورة للجمهورية الإسلامية وبعيدة عنها ويؤكد قادة إيران أن بلادهم تسعى لتحقيق أهدافها الخارجية من خلال نمطين من القوة: القوة الصلبة كآلية دفاعية لحماية مصالح وطنية حيوية وكقوة ردع تدعم مكانتها ومركزها الإقليمي بين دول المنطقة والعالم والقوة الناعمة لتحقيق تنامي الدور والمصالح المهيمنة والتغلغل في المنطقة، إذ تقوم القوة الصلبة على امتلاك القدرة العسكرية الكبيرة والفعالة لضمان تحقيق أهداف إيران الخارجية في المنطقة بضمان مكانة إقليمية مميزة وقدرة لبسط النفود أما القوة الناعمة فاستخدمتها إيران الإسلامية في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية فلم تخف نواياها ببسط نفودها بوسائل مختلفة منها تصدير الثروة ودعم حلفاء لها سياسيا وعسكريا، واقتصاديا ناهيك عن دعم

---

[1] حسام سويلم، "الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائيلية على غزة"، مرجع سابق.(انترنت)

[2] Kayhan Barzegar, Iran's foreign policy strategy after saddam, op,cit.

القوى الشيعية في المنطقة ومند أن أطلق الإمام **الخميني** المرشد الروحي للثورة الإسلامية مشروع تصدير الثروة قبل ثلاثة عقود لم تتراجع إيران رسميا عنه حتى الأن فاعلان إيران رفضها لوجود إسرائيل في المنطقة ودعمها لحركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي أكسبها تعاطفا لدى بعض شعوب المنطقة ومنحها قدرة على التغلغل داخل منطقة الشرق الأوسط، ومن الصعب إنكار الدور والمكانة الإقليمية التي تحتلها إيران اليوم خاصة إذا ما نجحت في تحقيق حلمها النووي وتعزيز نفودها السياسي والديني داخل بلدان عديدة في منطقة الشرق الأوسط وبالمقابل لا يمكن تجاهل أثر تفاعلات الوضع الداخلي الإيراني وفي ضوء المتغيرات التي تجري في المنطقة على قوة إيران ودورها كما أن التحول الديمقراطي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط قد يغير موازين القوة بين دول المنطقة وتحالفاتها مما يعيد صياغة أدوار هذه الدول ونفودها في معادلة التوازن الإقليمي. [1]

[1] سنية الحسيني، "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط"، تاريخ الاطلاع: 2015/04/26
.http://www,ahewar,org/debd/show,ort,osp?aid:275715.

المبحث الرابع: حدود التأثير الإيراني في العراق

رغم وجود النفود الكبير لإيران في العراق إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات والعواقب في تطبيق سياستها الخارجية سواء كان ذلك داخل العراق بظهور توجهات تسعى لإنقاص أو التقليص من حجم النفود الإيراني أو على الصعيد الإقليمي حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي تعمل على حفظ أمنها ومصالحها في المنطقة إضافة إلى تحديات وتصادم في الرؤى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول نقاط عديدة.

المطلب الأول: معطيات الداخل العراقي

بداية يمكن التطرق إلى الوضع الداخلي في العراق مع التأكيد على أن رغم امتلاك إيران لنفود في العراق إلا أن استمراره صعب نتيجة وجود عراقيل كبيرة تحد هذا النفود في العراق فمثلا هناك حد لتأثير إيراني شيعة العراق وذلك لأن الشيعة العراقيين قوميون جدا فقد فضوا عموما نداءات الخميني في سبيل تضامن شيعي إبان الحرب ضد إيران وظلوا مخلصين للعراق، حيث أن هناك خصوصية تاريخية بين العرب والفرس فقد كان نظام صدام حسين قد شجع بقوة قومية عربية مناهضة للفرس أثناء حرب إيران العراق.[1]

رغم الاتصالات الدائمة بين إيران والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية إلا أنه لا يزال بعيدا عن الكمال حيث يريد أعضاء هذا المجلس التخلص من المجموعة المدعمة من طهران ويريدون أن يكونوا مستقلين في اتخاد قراراتهم، كما أن رئيس هذا الحزب **عبد العزيز الحكيم** يعلن مواقف معتدلة ولا يثير مشكلات في وجه إيران عكس الحزب الشيعي الآخر (الدعوة) فإن بعض أعضائه ليسوا مقربين من النظام الإيراني ومنه فإن التأثير الإيراني وسط علماء الذين الشيعة في العراق يقوم على الشخصيات المعزولة التي ليس لها وزن كبير في الحياة السياسية العراقية مثل **آيات الله آصفي وحائري**، فهذان العضوان السابقان في حزب الدعوة هو وهما أنصار ولاية الفقيه لم يعد لهم تأثير في الأوساط الشيعية العراقية ضف على ذلك أن علاقة إيران مع الطوائف العراقية الأخرى قد تضاءلت فعلا فعلاقات إيران متدهورة مع الطائفة السنية نظرا للخلاف السني- الشيعي خاصة العلاقات

[1] تيري كوفيل، مرجع سابق، ص 410.

المتميزة التي كانت بين سنة العراق وصدام حسين وبما فيها العلاقة بين الحركة الكردية وطهران حيث أن الأكراد في العراق ينظرون بحدر شديد إلى إيران بسبب جمعها لأكرادها الاستقلالين.[1]

بالإضافة إلى ذلك هناك تحدي عدم تأكيد إيران من إمكانية بقاء المعادلة السياسية في العراق على النحو الذي هي عليه الآن والذي تسيطر فيه القوى الشيعية على الحياة السياسية في العراق الذي هو موالي لإيران حيث أن حدوث أي تغير في النظام السياسي العراقي وفي حال نجاح قوى المعارضة من سحب الثقة من **المالكي** أو نجاحها في الانتخابات وما يتبع ذلك من تداعيات على النفود الإيراني في العراق خاصة على مستوى الأجهزة الأمنية والتجسس[2]، كما أنه هناك احتمال حدوث تغيير في طبيعة العلاقة القائمة بين المالكي وإيران والتي هي مرتكز الاختراق الإيراني للعراق على خلفية اختلاف محتمل لمواقف الطرفين إزاء إدارة الشأن الداخلي العراقي أو إزاء التعامل مع بعض القضايا الإقليمية ويشير تصريح المالكي 2010 في تعليق له على احتلال إيران للبئر الرابعة في حقل الفكة النفطي حيث قال:" أن ما أقدمت عليه إيران قد خرب جهود سبعة أعوام من البناء خاصة في حالة الرفض الشعبي العراقي لبعض التعديات الساخرة على العراق"[3]، وقد تنامى الرفض الشيعي العراقي لهذا النفود لإيراني وقد أوضح ذلك من عدد من المؤشرات منها قيام حملة في أربيل لمقاطعة البضائع الإيرانية على خلفية منع تدفق مياه نهر "الوند" وقيام بعض أعضاء برلمان كردستان بمطالبة الحكومة المركزية بضرورة دفع التعويضات للمتضررين المقيمين في بغداد نمط الحياة الإيرانية التي يسعى المتشددون إلى زرعها في المدينة من خلال فرض زي معين، هذا وقد كان هناك انتقاد بعض رجال الدين للنفود الإيراني في العراق وقد جرت محاولات إسكات الأصوات النافدة كما حدث مع استهداف

(1) "حقيقة النفود الإيراني في العراق"، من الموقع: http : // www , sham , ngo , org.

(2) مهينور فواز، "عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي، آفاق استراتيجي، "2011، تاريخ الاطلاع 2015/04/25 من موقع: http://www,aljazeera,net.

(3) مروة وحيد، أكرم حسام،" مستقبل النفود الإيراني في العراق ،الفرص والإشكاليات"، مرجع سابق.(انترنت)

رجل الدين الشيعي **أياد جمال الدين** والذي استقبل بغضب شعبي كبير من طرف الشيعة العراقيين.[1]

وتصطدم إيران بالصعوبات التي تقف عائقا أمامها في استنساخ نموذج حزب الله اللبناني في العراق، حيث ليس بالأمر السهل الوصول إلى ذلك كما أنه صعب التحقيق في ظل اختلاف البيئة السياسية العراقية عن البيئة السياسية اللبنانية فحزب الله أصبح دولة داخل دولة وهو الأمر الذي يصعب تكراره في العراق وأيضا صعوبة ضمان استمرار إيران في استخدام الأحزاب والكتل الشيعية الموجودة في تحقيق أجندتها، نظرا لوجود اختلافات حقيقية بين الأطراف الشيعية ويتضح ذلك في الخلاف بين المجلس الأعلى وحزب الدعوة وكذلك التحول الذي حدث في موقف التيار الصدري من حزب الدعوة الذي تحول من علاقات وثيقة إلى صراع ضد الحزب مع تولي **نوري المالكي** رئاسة الوزارة مثل معارك البصرة بين الصدريين والقوات الحكومية في 2006[2]، كما أنه هناك تغيرات استراتيجية أفرزها المشهد الإقليمي متمثلة في صعود تيار الإسلام السياسي السني في بعض البلدان المعروفة بعدائها للتوجه الشيعي في لإيران علاوة على أن هذا الصعود قد يجيء مستقبلا على حساب الوجود الشيعي في المنطقة هذا فضلا عن الوضع الداخلي في إيران المتمثل في الوضع الاقتصادي المتردي خاصة بعد العقوبات الأمريكية والأوروبية والوضع السياسي غير المستقر بسب الصراع بين الجناحين المحافظ والإصلاحي في النظام السياسي الإيراني ورغبة التيار الإصلاحي في ايصال الربيع العربي إلى إيران، علاوة على الوضع الاجتماعي المتشابك خاصة توزيع السكان بين العرقيات والإثنيات المختلفة والتي يمثل فيها الفرس أقل من عدد سكان إضافة إلى بعض التحديات الداخلية للمؤسسة الدينية وهي كلها عوامل تقيد نسبيا من حركة إيران وتقلل من فرص استفادتها على المستوى الخارجي.[3]

---

[1] تيري كوفيل، مرجع سابق، ص ص 423-424.

[2] بشير نافع، "العراق: تحديات ما بعد الانسحاب العسكري الرسمي، 2011"، تاريخ الاطلاع 2015/04/25 من موقع: http://www,aljazeera,net.

[3] مروة وحيد ،أكرم حسام،" مستقبل النفود الإيراني في العراق ،الفرص والإشكاليات "،مرجع سابق.(انترنت)

كذلك يمكن التأكيد على أن علاقات إيران مع حلفائها العراقيين أدت إلى مزيد من التوتر والعنف وأمضت وقتا كبيرا في التوسط بين الجماعات المتناحرة وكان تدخلها يؤجج مشاعر الجماعات المناهضة لنفودها في العراق ومن ثم استمرار وتيرة العنف والمضاد الذي يضرب أرجاء البلد، ومنه فإن التأثير مع الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من تجاح طهران في فرض أحد بنود الاتفاقية الذي يؤكد عدم استعمال الأراضي العراقية في الهجوم على إيران وقد استطاع الجانبان تحقيق بعض التقدم في القضايا الخلافية التي ترجع إلى فترة الحرب الإيرانية العراقية ووافقت الدولتان على اتفاقية الجزائر التي ترسم الحدود بينها وأعلنت الحكومة العراقية 2005 عن مسؤوليتها في شن الحرب لكن مازال العراق يحاول استعادة 153 طائر حربية ومدنية حلقت إلى طهران مع بداية حرب الخليج وتطالب طهران بالحصول على تعويضات ضحايا الحرب وهو ما قد يؤدي إلى توترات في العلاقة بين البلدين.[1]

المطلب الثاني: قضايا الخلاف الأمريكي الإيراني

لقد كانت عناصر الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران هي الملف النووي الإيراني هذا الأخير الذي أثار ردود فعل كثيرة على المستويين الإقليمي والدولي بشأن مدى تأثير هذا البرنامج على منطقة الشرق الأوسط إذ تناول المحللون الأزمة التي أحدثها في حال كونه دي طبيعة عسكرية، فإن الطبيعة السلمية للبرنامج ترجيح أن لا يكون له تأثير على هذه المنطقة وأنه يقتصر على توليد الطاقة الكهربائية وفق وجهة النظر الإيرانية وبهذا قد يصبح عاملا يفضي إلى بناء نوع من العلاقات التعاونية بين دول المنطقة عند ما يصدر الفائض من هذه الطاقة إلى الدول المجاورة التي تعاني نقصا منها ومن جانب أخر فإن عدم وضوح الصورة الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني وعدم اكتمال جوانبه الفنية يسهم في استمرار الشكوك حول أهداف البرنامج ويجعل من الأثار التي يخلفها أمر مستقبليا غير محدد الملامح مما يبقي الاحتمالات مفتوحة على نهايتها.[2]

---

[1] أحمد حسين الشيمي، "النفود الإيراني في العراق"، شبكة الألوكة 2011، تاريخ الاطلاع 2015/04/25 من موقع: http://www,alukah,net.

[2] رياض الراوي، مرجع سابق، ص 246.

لذلك يمكن استخلاص جوانب الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي الإيراني من خلال الوثيقة التي نشرت في مارس 2002 إضافة لمواقف أخرى، وتضمنت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي حيث أشارت الوثيقة أن إيران تمثل الخطر الأعظم الذي يهدد الولايات المتحدة الأمريكية وأنها انتهكت الوجبات المنصوص عليها في اتفاقية الضمانات الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار ولاتزال ترفض تقديم ضمانات موضوعية بأن برنامجها النووي محصور لأغراض سلمية، وأشارت أن انتشار الأسلحة النووية يشكل أكبر تهديد لأمنها القومي، فقد رفضت واشنطن إقامة صلات مباشرة مع إيران وحتى الإقرار صراحة بالنهج التفاوضي الذي تتبعه دول الاتحاد الأوروبي مع إيران وفضلت عوض عن ذلك إطلاق تحذيرات علنية من مسايرة إيران الامتلاك الأسلحة النووية وإبراز ضغوطها بإحالة القضية النووية إلى مجلس الأمن[1]، خاصة وأن إيران تستخدم البرنامج النووي كأحد الوسائل في وجه التحديات التي تواجهها فامتلاك سلاح ردع قادر على حماية مصالحها العليا ويسمح لها بلعب دور إقليمي فعال تشارك من خلاله في كافة الترتيبات الأمنية في المنطقة بما يضمن مصالحها ويجنبها الأضرار فضلا عما يحققه لها من فرص هيمنتها على منطقة الخليج العربي.[2]

رفضت الولايات المتحدة دعم الصفقة التي وقعها رئيس إيران محمود أحمدي نجاد والبرازيلي **لويس إيياسيو لولا داسيلفا** (Luiz Inácio Lula da Silva) ورئيس الوزراء التركي أردوغان عام 2010 حول تبادل اليورانيوم الإيراني المنخفض التخصيب بيورانيوم روسي- فرنسي مرتفع التخصيب حيث عملت واشنطن على تقليل أهمية الصفقة من أجل فرض عقوبات على إيران. [3] لهذا فقد ارتكزت الإدارة الأمريكية للأزمة النووية الإيرانية على ثلاث عناصر أساسية:

---

(1) عبد الله الأشعل، "العالم العربي بين إيران والو م أ"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 70، 2011، ص ص 78- 79.
(2) طايل يوسف، عبد الله العدوان،" الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الاوسط (2002- 2013)"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط 2013)، ص 145.
(3) عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص 79.

1- الإصرار على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن وذلك لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على إيران وهو ما حققته الإدارة الأمريكية منذ 2006.

2- تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمساندة الفنية للبرنامج النووي الإيراني على الأخص روسيا وباكستان والصين.

3- المزاوجة بين الحصار الدبلوماسي والتهديد باستخدام القوة من خلال تأكيد المسؤولين الأمريكيين على أن جميع الحلول واردة لتسوية الملف النووي الإيراني بما في ذلك الحل العسكري. [1]

ومنه فالسياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني جاءت بعد احساسها أنه موجه بالدرجة الأولى إلى الولايات المتحدة الأمريكية ويهدد مصالحها خاصة في منطقة الشرق الأوسط وخوفها من بروز إيران كقوة إقليمية في المنطقة، بهذا تواصل الولايات المتحدة الضغط على إيران من أجل تغيير السياسة الإيرانية غير المقبولة لأن واشنطن تعتبر إيران مصدر للتهديد الإقليمي بسبب برنامجها النووي المستقبلي للتسلح على جميع الأصعدة، الدمار الشامل للأسلحة النووية، الأسلحة الكيماوية صواريخ بعيدة المدى وغيرها من الأسلحة ثم دعها لحزب الله وتسليحه وأن أكثر هذه القضايا صعوبة هي أسلحة الدمار الشامل الذي يمكن لإيران أن تتابع السعي للحصول عليها حتى في حالة إحكام الإصلاحيين القبضة على زمام الأمور. [2]

أما فيما يخص عنصر الخلاف الثاني هو قضية الإرهاب حيث أنه هناك مخاوف أمريكية متواصلة من أن إيران ترعب المنظمات الإرهابية وبعد الإطاحة بنظام طالبان وصدام حسين تحولت أنظار واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران على أنها دولة راعية للإرهاب، حيث أن بعد 11 سبتمبر شهدت الاستراتيجية الأمريكية تغيرا جوهريا في

---

[1] محمد علي صبري مصطفى قاسمي، "مواقف الاتحاد الأوروبي والو م أ حيال الملف النووي الإيراني"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 225، 2006، ص ص 52- 53.

[2] موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين: أمريكا، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2009، ص 199.

مرتكزاتها الأساسية حيث يعبر مفهوم العدو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بما يعرف بالأصوليين الإسلاميين واعتبار الإسلام مغدي للحركات والتنظيمات الإسلامية المتشددة وإعداد قوائم بالتنظيمات الإرهابية التي تحتوي على الكثير من هذه الحركات التي تتبنى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وهذه الحركات تستمد الدعم من الدول ترفض الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين ومنها إيران، وقد قامت الإدارة الأمريكية بإدراج إيران ضمن لائحة الدول التي ترعى الإرهاب (محور الشر) وذلك بعد ورود معلومات لأمريكا مفادها أن **أسامة بن لادن** تسلل إلى إيران حيث وصفها بالدول المارقة أو الخارجة عن القانون[1]، خاصة وأن إيران تقوم بالتحالف مع بعض الأطراف العربية في المحيط الإقليمي والتي تعتبر ضمن محور الشر مثل تحالفها مع سوري والرئاسة اللبنانية وحزب الله اللبناني وحركة حماس ويمثل هذا التحالف ما صار يعرف بمحور الممانعة إذ يحظى بتعاطف كبير من عدد من الحركات الشعبية واليسارية والقومية الإسلامية، وقد نما هذا التحالف في ظل التهديدات الأمريكية المبادرة غير المباشرة لكل طرف من هذه الأطراف فإيران كانت مستهدفة دائما من قبل أمريكا أما سوريا فقد وجدت نفسها تضاف إلى قائمة دول محور الشر مع ليبيا وكوبا أما حماس فلم تجد نافذة لها بعد أن سدت جميع الأبواب أمامها.[2]

إن ما تريده الولايات المتحدة من إيران حتى تستأنف العلاقات معها وتكف عن مضايقتها ورفع العقوبات عنها هو أن تتوقف إيران عن جهودها لحيازة أسلحة الدمار الشامل وعليها أن تثبت أن منشآتها النووية هي لأغراض سلمية وأن تكف عن دعم المنظمات الإرهابية مثل حزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى في فلسطين أي المنظمات المقاتلة ضد اسرائيل وأن تمنع تسلل الإرهابيين إلى العراق وفي مقابل ذلك كانت إيران تسعى إلى دعم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لإيران وتلتزم بالامتناع عن أي مسعى لإسقاط النظام وعن أي دعم للمعارضة

---

(1) سكوت ريتر، استهداف إيران، ترجمة : أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص ص 213-215.

(2) طايل يوسف، عبد الله العدوان، مرجع سابق، ص 140.

الإيرانية في الخارج والإفراج عن الأرصدة الايرانية المجمدة في المصارف الأمريكية منذ سقوط الشاه، رفع الخطر الاقتصادي والاعتراف بدور إيران الإقليمي.[1]

و فيما يخص أمن واستقرار منطقة الخليج نلاحظ في هذا الإطار أن البيئة الإقليمية قبل الغزو الأمريكي للعراق كانت توحي بإمكانية تعاون إقليمي وإمكانية إعادة مراجعة لعلاقات دول المجلس الخليجي مع الولايات المتحدة، وكانت أيضا هناك إمكانية دعوة لإيجاد منظومة جديدة لعلاقات القوى الخليجية الثلاث إيران، العراق ومجلس التعاون الخليجي لكن تفجر الأزمة الأمريكية – العراقية قد أزال الكثير من هذه الفرض وأعاد للوجود العسكري الأمريكي دور قوي كمحدد للعلاقات الإقليمية الخليجية وقد فرضت تطورات هذه الأزمة الكثير من التحديات والتهديدات كما أسهمت في تزايد أهمية إيران على الصعيد الإقليمي، حيث أصبحت إيران بعد حرب العراق لاعب مهما في معظم الملفات الإقليمية المطروحة على منطقة الردف الأوسط وهو الأمر الذي تعارضت مع المشروعات الأمريكية في المنطقة.[2]

فمن خلال ما سبق يمكن إيران الرؤية الأمريكية لأمن الخليج في النقاط التالية:

- إعطاء الأولوية لاستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفود والمصالح الأمريكية في الخليج.

- الاحتواء المزدوج للعراق وإيران والهدف المباشر لهذه السياسة كما أوضحته عدد من الاستراتيجيين الأمريكيين هو أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة كبرى من منع ظهور قوة تحمل نزعة ذات سيطرة إقليمية، كما انتهجت سياسة الاحتواء المزدوج تعبيرا على أن إيران والعراق يعاديان المصالح الأمريكية في المنطقة.

- القيام بجهود نشطة لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة أكثر ازدهار وديمقراطية.[3]

---

(1) طلال عتيرسي، الجمهورية الصعبة، مرجع سابق، ص ص 62- 63.

(2) حسام سويلم، "الملف الإيراني: إلى أين"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 23، 2005، ص ص 60-61.

(3) عبد العزيز شحادة المنصور، "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 1،2009،ص ص 598- 599. .

كما أن الجهود الأمريكية ترتكز على تحقيق الاستقرار في الخليج على جدب دول الخليج إلى تحالف مناهض لإيران تدعمه أمريكا وقد بدلت إدارة الرئيس جورج بوش جهود كبيرة في2007-2008 لإقناع دول الخليج الست (البحرين، الكويت، عمان، قطر المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة) إضافة إلى ومصر والأردن بالانضمام إلى هذا التحالف لكن جيران إيران لم يمتثلوا بسبب الخوف من الوقوع في فخ الصراع بين أمريكا وإيران[1]، وتؤكد هذه الاعتبارات أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتراجع عن تكثيف الوجود العسكري في الخليج بعد تمكنها من إسقاط نظام طالبان وصدام حسين وهذا يعني أن نظام أمني جديد في الخليج سوف يقوم على الأساس بمبادرة أمريكية وأن الحديث على النظام الأمني الخليجي يقوم على البحث على عدم ظهور إيران كقوة إقليمية خاصة مع برنامجها النووي ومحاولة كبح السياسة الإيرانية في المنطقة التي لا ترضى عنها الو. م. أ في العراق والخليج العربي.[2]

وفي مقابل الرؤية الأمريكية لأمن الخليج تأتي الرؤية الإيرانية ومفهومها لأمن الخليج وقد تبلورت رؤيتها مع تنامي جراءها مع الو. م. أ وبرزت فيه الأبعاد الآتية:

- أن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لا بد أن تدخل لإيران طرفا سياسيا فيه.

- ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا الأمن في الخليج.

- الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران وأن التحالف الخليجي الجديد يجب أن يكون لإيران اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية.

- الاستفادة من وجود أقليات شيعية في دول الخليج العربي والعمل على فتح أسواق للعمالة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها ايران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي.

---

[1] Marina ottaway,op,cit,p 5.

[2] سكوت ريتر، مرجع سابق، ص 300.

- طبع دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج وذلك حتى تعطي مشروعية لهذا الدور في إطار المواريث الدينية لشعوب ودول المنطقة العربية[1]، كما أن أهم مظاهر الدور الإيراني في النظام الأمني الخليجي تتمثل في أن إيران لا زالت تؤمن ولو نسبيا بأهمية تصدير الثورة، ومن غير شك أن الإيمان لليس بالدرجة التي كان عليها في أوج حماسه عند قيام الثورة، استمرار احتلال جزر الإمارات الثلاث على الرغم من المحاولات المضنية من جانب أبو ظبي للتوصل إلى تسوية بشأن الأمر كذلك تعمل ضمن استراتيجية إقليمية تتعارض جذريا مع استراتيجية أمريكا في المنطقة وأبرز مظاهرها الرفض التام للوجود العسكري الغربي عموما والوجود العسكري الأمريكي على وجه الخصوص في منطقة الخليج[2]، كما أن التصورات الايرانية لأمن الخليج تمثل أهمية كبيرة لمستقبل النظام الإقليمي الخليجي بمؤسساته وعلى رأسها مجلس التعاون الخليجي، فتنازع المشروعات والرؤيا الإيرانية والأمريكية حول أمن الخليج قد يكون نقطة هامة في بروز حرب بينهما نظرا لأهمية المنطقة لكلا الدولتين فكل دولة تعمل بما يتماشى مع مصالحها وتسعى كل دولة إلى فرض سياستها الأمنية.[3]

أما فيما يخص القضية الفلسطينية هو أنها احتلت مند اندلاع الثورة الإسلامية مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى منظومة القيم الأيدولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل، معها حيث أن **ياسر عرفات** كان أول مسؤول أجنبي يزور طهران وتحول مبنى السفارة الإسرائيلية إلى مقر لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن قطعت القيادة الايرانية علاقتها مع إسرائيل ثم بعد ذلك مع مصر بسبب معاهدة السلام المبرمة بين الدولتين وضلت فلسطين والدعوة للجهاد من الأبعاد الثورية الهامة في الخطاب الأيديولوجي الرسمي وقد اعتادت إيران أن تصف إسرائيل بأنها نموذج للإرهاب الحكومي وربما يكون بالتأكيد على هذا الوصف نوعا من الرد على ما

(1) شبلي سعد شاكر، أمين المشاقبة، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 178.

(2) عبد الله فالح المطيري، "أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص ص 80 85.

(3) سكوت ريتر، مرجع سابق، ص 301-304.

تتهم به إيران من كونها دولة إرهابية بل أكثر من ذلك أعلنت أن النظام الصهيوني هو المصدر الرئيسي للأزمة في الشرق الأوسط لا بذ من محوها.[1]

كما أن الهدف الرئيسي وراء خلق إسرائيل في المنطقة هو زرع الخلاف بين المسلمين وليس هناك قوة تستطيع محو فلسطين من التاريخ والحضارة الإنسانية وربطت إيران مثلها مثل معظم الدول العربية والإسلامية بين العدوان الإسرائيلي الفظ على الشعب الفلسطيني الأعزل والتمادي فيه وبين الموقف الأمريكي المتخاذل أمام حليفه الاستراتيجي الأول في منطقة الشرق الأوسط وكثر الهجوم الإيراني على أمريكا بالنظر إلى ما تدعيه من كونها المدافع الأول عن حقوق الإنسان ولعل الموقف من القضية الفلسطينية يعد أحد المحاور الهامة لاستمرارية إيران في لعب دورا هاما كقوة إقليمية كبرى في المنطقة.[2]

لذلك هناك تصادم كبير بين الولايات المتحدة وبين إيران باعتبار إسرائيل حليف رئيسي لأمريكا فإن أي تهديد موجه لها هو تهديد لأمريكا وهذا ما يظهر في تصريح **محمود أحمدي نجاد** 2005 بأنه سوف يقوم بمحو إسرائيل من خريطة الشرق الأوسط إذا تعرضت بلاده إلى حرب بسبب برنامجها النووي، كما أنها تعتقد أن الحروب الإسرائيلية على لبنان 2006 والمقاومة في عزة 2005 ليست إلا سعي اسرائيل للقضاء على قوة المقاومة أو تقييد لها تمهيدا للمواجهة مع إيران باعتبارها عدة الرفض القوية للمشروع الإسرائيلي "لبنان الشرق الأوسط الجديد" حيث تعمل إيران على بناء القوة لأنها ترى أنه يستحيل الوصول إلى تسوية مع إسرائيل حول القضية الفلسطينية في ظل نظام اختلال توازن القوى الذي لن يكون إلا في صالح اسرائيل ،فالتحدي الذي تمثله إيران اليوم وموقفها من القضية الفلسطينية ودعمها لحركتي فتح وحماس هو في نفس الوقت فرصة لكافة دول الإقليم لرسم سياستها واتخاذ قراراتها وهذا لا يتماشى مع المصالح الأمريكية باعتبار إسرائيل هي شريكها في المنطقة.[3]

---

(1) باكينام الشرقاوي، "السياسة الخارجية الإيرانية"، المعرفة 2004، من موقع: .http://aljazeera,net

(2) المرجع نفسه.

(3) حسام سويلم، "المواجهة العسكرية الامريكية الإيرانية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي2010، تاريخ الاطلاع 2015/04/22 من موقع: .http://www,ahram,org,eg

المطلب الثالث: مواقف مجلس التعاون الخليجي من النفود الإيراني في العراق

تشعر دول الخليج بالقلق حيال أهداف إيران ومن الأسباب التي تدعوها للقلق كبر حجم إيران وإمكانية استغلالها للطائفة الشيعية في بلدانها والتي يتراوح عدد السكان الشيعة من30% في الكويت إلى نحو 60% في البحرين والعراق ويتعاظم هذا القلق اليوم مع احتمال ظهور أول دولة شيعية عربية في العراق فهذا قد يشجع شيعة الخليج على التحرك مما يسمح في إمكانية أن تستغل إيران هذا الأمر كقاعدة للتحالف وفي الواقع فإن الكثيرين في المنطقة يشاركون مخاوف الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز من تكون هلال شيعي يمتد من لبنان إلى العراق وإيران ثم يتوجه جنوبا إلى البحرين وما بعدها كما أن النزاع الحدودي مع العراق والنزاع حول الجزر الثلاث مع الإمارات المتحدة يوتر العلاقات الإيرانية الخليجية من وقت لأخر[1]، ومنه فإن احتمال أن تهيمن على العراق الشيعة أدى بالدول العربية إلى النظر إلى إيران بنوع من الشك والريبة لأنها الدولة الشيعية الوحيدة في العالم والذي قد يؤدي إلى مواجهة الأمريكيين للقوة الشيعية الصاعدة فيخلق هذا مشاكل في المنطقة حيت أن عراق يحكمه الشيعة يمكن أن يخلق الاستمرارية الاقليمية لقوس شيعي من غرب باكستان الى البحر الأبيض المتوسط من خلال النظام العلوي المؤيد لإيران في سوريا وحزب الله اللبناني، ليس فقط الوهابيين من السعودية الذين يشعرون بأنهم مهددون من قبل هذا التحالف المحتمل ولكن تحدي كل العقيدة السنية بتوسع نفود الشيعة، كما أنه بالرغم من أن واشنطن كانت مسؤولة عن نهاية الهيمنة السنية في العراق لكن مازال السند الوحيد للأنظمة السنية في المنطقة .[2]

انطلاقا مما سبق فقد كان موقف دول الخليج العربية مباشرا وصريحا تجاه السياسة الإيرانية في العراق وهذا ما يظهر في تصريحات الأمير **سعود الفيصل** حيث أشار إلى مدى التغلغل الإيراني في الجنوب العراقي وألقى اللوم على ضعف الأداء الأمريكي في مواجهة النفوذ المتزايد لإيران ودعوة السعودية من خلال ملتقى جدة في سبتمبر 2005 إلى

---

[1] شاهرام تشوبين، مرجع سابق، ص ص 186-187.

[2] Mohamed troudi , l'Iran et les pays arabes, une relation ambivalente et complique : http:// www.politique–actu-com/dossier/iran –pays- arabes Mohamed troudi /62574.

عقد مؤتمر مصالحة بين الطوائف العراقية المختلفة وهو ما حدث بالفعل حيث قام الأمين العام للجامعة العربية **عمرو موسى** بزيارته الأولى للعراق منذ الاحتلال الأمريكي له والعمل على اقناع كافة الأطراف العراقية بأهمية الحوار لوقف العنف والاقتتال الداخلي في العراق وتم الاتفاق على عقد مؤتمر شامل للمصالحة العراقية أوائل 2006.[1]

كما أنه يمكن تقييم رد فعل الدول الخليجية على النفوذ الإيراني في العراق يظهر جليا أن الدول الخليجية لم تأخذ المسألة العراقية على محمل الجد من وقوع الغزو الأمريكي للعراق فلم تدع أحداها إلى عقد قمة عربية طارئة لمناقشة تدهور الأوضاع في العراق ولم تتخذ الحكومات العربية موقفا صارما من تجاوزات بعض الفئات لحدودها ولم تحاول دول عربية دعوة الامم المتحدة لعقد جلسة استثنائية لمجلس الامن او الجمعية العامة لمناقشة الأوضاع في العراق رغم أنها تعتبر المصدر الأول للتهديد، إضافة إلى ذلك أن تحرك الدول الخليجية تجاه العراق جاء متأخرا وذلك النفوذ الإيراني في العراق قد عرف مراحله المتقدمة والسيطرة على الحياة السياسية فيها وأن أقصى ما يمكن للعرب تقديمه للعراقيين هو إقناعهم بالاستماع لبعضهم البعض على الأقل في ظل وجود روابط قوية بين بعض الزعماء وإيران ويقلل عمليا من فرص إيقاف أي تدخل إيراني محتمل في العراق.[2]

لقد أدى استمرار التدخل الإيراني في العراق إلى اختلاف كبير بين الدول الخليجية العربية وإيران وهو ما أكده وزير الخارجية السعودي في 2003 أن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن التناحر الطائفي في العراق وأن واشنطن تقدم العراق للإيرانيين وذلك نتيجة شعور الدول الخليجية بالدور الإيراني المتعاظم في العراق حيث تعتبر أكبر مستفيد من الغزو الأمريكي للعراق وأصبحت قوة إقليمية وأقوى من كل الدول الخليجية معا وهذا مالا ترغب به الدول الخليجية خاصة للتنافس الكبير بينهما على زعيم المنطقة.[3]

---

[1] أحمد شكارة، مرجع سابق، ص ص 52-53.

[2] منصور حسن العتيبي، مرجع سابق، ص 160.

[3] سمير زكي البسيوني، "كيف يتعامل العرب مع إيران النووية"، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مجلة مختارات إيرانية، العدد 81، 2010، ص 62.

خلاصة الفصل الثالث:

لعبت إيران دورا واسعا في العراق مند الغزو الأمريكي وذلك لتحقيق عدة أهداف طالما كانت تهدف إلى تحقيقها، ومنه فقد كانت الحرب الأمريكية على العراق فرصة لابد من استغلالها، فكان لها حضورا قويا ودورا كبيرا سواء في الساحة السياسية أو الامنية أو الاقتصادية حيث أنها قامت بتدعيم الشيعة العراقية وتدخلت في تشكيل الحكومات العراقية وقد أدى ذلك الدور إلى مشاحنات طائفية واسعة بين مكونات الشعب العراقي وأدخلت البلاد في حالة عدم الاستقرار وغياب الامن، كما أنها أصبحت رقما صعبا في قضايا المنطقة وهذا ما أكسبها تأثيرا كبيرا لكن هذا أدى إلى تعقيدات الساحة خصوصا مع حساسية الخليجين لأي تحرك إيراني في المنطقة خاصة وأن السياسة الايرانية تجاه العراق تهدف إلى خلق عراق جديد يتناغم مع سياساتها بشكل كامل وعلى كل المستويات ولا يضل تهديدا لها، واستعادة الدور الاقليمي في المنطقة لكن رغم علاقات ايران التي بنتها مع بعض القادة السياسيين الشيعة في العراق فقد كانت هناك حدود لتأثيرها وذلك لعدة قضايا منها تغيرات الداخل العراقي خاصة في زيادة الرفض الشيعي للنفود الايراني زيادة على ذلك فقد كان هناك تنافس كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في ما يخص بعض القضايا مثل الملف النووي، الإرهاب وكيفية تحقيق أمن المنطقة فكان لابد لإيران أن تراعي كل هذه الاحتمالات من أجل بسط نفودها والسيطرة التامة على المنطقة.

الخـــاتـــمـــة

الخاتمة:

عملت طهران مند بداية الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 إلى توسيع نفودها وإحكام سيطرتها على جميع مفاصل الدولة والحياة العراقية، وذلك نظرا لأهميتها السياسية والامنية حيث تعد بوابة لرسم سياستها تجاه الخليج وخط الدفاع الأول عنها ضد أي محاولة لغزوها أو احتوائها أو حتى تغيير نظامها، وقد مرت العلاقات الإيرانية العراقية بالعديد من المحطات والمراحل اتسمت بالتقارب تارة وبالصراع تارة أخرى، حيث شكلت مرحة حكم الشاه في إيران (1953-1979) حالة من الانسجام بين ايران ودول الغرب خاصة أمريكا مما أثر بشكل واضح وانعكس سلبا على العلاقات الإيرانية العراقية التي ميزتها حالة "لا سلم ولا حرب"، كما أن اجتياح العراق للكويت قد ووجه بموقف إيراني صلب أعاد التوتر للعلاقات الإيرانية العراقية والذي ترتب عليه التواجد الأجنبي في الخليج العربي وهو ما خلق أزمة كبيرة بالنسبة لإيران التي كانت ومازالت تنظر إلى هذه المنطقة على أنها المجال الحيوي لها مما انعكس سلبا على توجهاتها في المنطقة وحجم من تحركاتها.

ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 في رسم آفاق وأهداف العلاقات الإيرانية العراقية حيث اتخذت إيران موقفا محايدا في الأزمة خوفا من اتهامها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تدعم الإرهاب.

أصبحت الساحة العراقية مجالا مفتوحا لأطماع القوى الدولية والإقليمية وهو ما ترجم في الاحتلال الأمريكي عام 2003، هذا الاحتلال الذي أثر بشكل مباشر على السياسة الإيرانية تجاه العراق عبر توسع وتمدد النفود الإيراني في الساحة العراقية على جميع المستويات، حيث كثفت إيران نشاطها في العراق خاصة بعد وقوف المقاومة العراقية بوجه الاحتلال الأمريكي وضعف قوته مما أدى إلى تزايد النفود لإيراني في العراق وكان لإيران دور في سقوط نظام صدام حسين من خلال تأسيس قاعدة قوية لقوة القدس والمخابرات الإيرانية من خلال منظومة سياسية ودينية واستخباراتية تمتلك فروع كثيرة وكبيرة في كافة

محافظات العراق ويقودها مسؤولون عراقيون في أغلب مراتب الدولة وخارجها من وزراء وقادة وضباط ورجال دين وعناصر في القاعدة الشيعية للمجتمع العراقي ولديهم وحدات مدربة منتشرة في كافة المناطق العراقية.

إن السياسة الايرانية تجاه العراق تهدف إلى خلق عراق جديد يتناغم مع سياساتها بشكل كامل وعلى كل المستويات ولا يمثل تهديد لها، ويعد البعد الديني في العراق والمتمثل بوجود أغلبية شيعية عراقية مصدر قوة لإيران بحيث يشكل محاصرة للمشروع الامريكي في حال فكرت الولايات المتحدة الأمريكية نقل معركتها من العراق إلى ايران ويعد النفود الإيراني في العراق هو مقدمة لأهداف إيرانية أبعد من ذلك وهي استعادة ايران لدورها الإقليمي في المنطقة بهدف نشر أفكارها المرتبطة بالثورة في المنطقة والعالم.

لقد اعتمدت ايران لبسط نفودها في العراق على القيادات الشيعية في الحكومة العراقية التي سهلت لها مهمة التأثير على الوضع السياسي العراقي، وقد اقتضى تحقيق المصالح الإيرانية تزويد حلفائها من الشيعة والأكراد بالسلاح وتقوية وجودهم العسكري لكي تتدخل وبقوة في العراق للسيطرة على ثرواته خاصة مناطق الشمال والجنوب النفطية ومن ثم تعزيز دورها الإقليمي بدءا من العراق وصولا إلى الدول التي يتواجد فيها الشيعة كما أن الضعف العراقي في جميع المؤسسات السياسية، العسكرية الاقتصادية والاجتماعية مهد وبقوة للتدخل الإيراني وأدى إلى تمدد نفودها في تلك المؤسسات المركزية.

واجهت إيران عدة قيود وتحديات لتنفيذ استراتيجيتها في العراق خاصة ومحيطها الإقليمي عامة، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل أن تلعب دور المتفرج على هذه السياسة الإيرانية لأن ذلك يهدد نفودها في المنطقة بالأساس الأول، وذلك رغم أنها تحالفت مع إيران في العديد المسائل السابقة مثل حربها على أفغانستان والعراق ويظهر هنا أن السياسة الايرانية نشطة لكن يوجد العديد من الحدود لهذا التأثير لأن هناك العديد من الدول التي لا تملك الثقة في السياسة الإيرانية مثل دول الخليج العربي التي ترى إيران دولة مهددة لها نظرا لتخوفها من النفود المتزايد لها في المنطقة خاصة ما يخص سعيها لتكوين هلال

شيعي، كما أن النفود الايراني داخل العراق مهد لظهور عدة تيارات مناهضة للسياسة الإيرانية رغم أنها أصبحت قوة إقليمية بارزة ولها دور فعال في كافة القضايا التي تهم المنطقة.

لا يمكن لإيران السيطرة على العراق ولكن بإمكانها التأثير على السياسات العراقية من خلال نفودها الواضح في معظم المؤسسات العراقية التي يسيطر عليها القوات الشيعية العراقية، في ظل بقاء العراق ساحة الصراعات الطائفية والدينية هذا ما ساعد "تنظيم الدولة الاسلامية "ما يسمى "داعش" وغيره من الجماعات الطائفية على الولوج إلى العراق والسيطرة على مختلف محافظاته وارتكابه للجرائم ضد مجموعات اثنية ودينية عديدة في العراق مما زاد الوضع سوءا وبذلك أضحى العراق يشهد صراعا بين الطوائف المدعمة من قوى خارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتـــــب:

1-أحمد نفيز مصدق، الحرب على الحرية، كيف ولماذا ثم الهجوم على أمريكا في 11 سبتمبر، معهد الأبحاث والتطوير السياسي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،2002.

2-إدريس محمد السعيد، "نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، دول مجلس التعاون الخليجي وتداعيات نكبة العراق"، في نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.

3-أنور محمد، التصور الإيراني لأمن الخليج، المركز الدبلوماسي للدراسات الخليجية، 2003.

4-البطوش معاد، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن العربي، دار الحامد، عمان 2012.

5-بوقارة حسين وآخرون، الانعكاسات الدولية الاقليمية لأحداث 11 سبتمبر، منشورات شركة باتنيت، الجزائر، 2002.

6-بول جيمس وناهوري سيلين، الحرب والاحتلال في العراق، تقرير المنظمة غير الحكومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

7-بيار مصطفى ريف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها كردستان، 1923-1926، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006 .

8-بيضون أحمد وآخرون، العرب والعالم بعد 11 سبتمبر، ط2، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

9-تشوبين شاهرام، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.

10- توفيق سعد حقي، علاقات الحوب الدولية في مطلع القرن 21، دار وائل لنشر، الأردن 2003.

11- حسين العيدروس محمد، دراسات في المشرق العربي المعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، القاهرة، الجزائر، 2000.

12- ختاوي محمد، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس للنشر، بيروت، 2010.

13- خلف العزاوي حافظ عواد، النفود الاستراتيجي الإيراني في العراق، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 2012.

14- خليل محمود، المتغيرات الجديدة واستراتيجية القوتين الأعظم في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي، بيروت (د. س. ن).

15- خون سبونيك هامز كريستوف، تشريح العراق عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة: حسن حسن وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

16- الدجيل حسين، ميثاق بغداد: حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، بغداد، 1956.

17- دروتي جيمس وبلستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

18- الدوري عبد العزيز وآخرون، العلاقات العربية – الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

19- الراوي رياض، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، دار وائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2008.

20- رسول فاضل، العراق - ايران أسباب وأبعاد النزاع ،المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996.

21- رياض محمود، الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، دار النهضة، بيروت، 1974.

22- ريتر سكوت، استهداف إيران، ترجمة أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

23- سانبرو شارل، "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجهة نظر فرنسية"، في فرنسا والخليج العربي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2008.

24- ستيف سميت، أسئلة بلا إجابات، عوالم متصادمة، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، 2005.

25- سعد شاكر شبلي، أمين المشاقبة، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

26- سويد ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج، واقع وخيارات، دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .

27- سويدان الجنابي باسم كريم، مجلس الامن والحرب على العراق 2003، دار زهران للنشر، عمان 2006.

28- السيد حسين عدنان، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت، 2001 .

29- سيمونز جيف، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، ط2 مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2004.

30- شكارة أحمد، حرب الو. م .أ على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي- الإمارات 2005 .

31- الطيار صالح رفعت أحمد، الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي- الأوربي 1998.

32- العاني خطاب، جغرافية العراق أرض وسكان وموارد اقتصادية، المكتبة الوطنية بغداد، 1990.

33- عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والاستراتيجية، الجزائر، 2014.

34- عبد الخالق أحمد، الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

35- عبد الغفار محمد، رؤية في محركات الصراع الاستراتيجي والتفاعلات الاقليمية معها، مركز البحرين لدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، 2012.

36- عبد الله عبد الخالق، النظام الإقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.

37- عبد المنعم نيفين سعد، "الرؤية الإيرانية لأمن الخليج"، في عبد المنعم المشاط (محرر) أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك والسياسات، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1994.

38- عبد المنعم نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.

39- عتريسي طلال، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، 2006.

40- العتيبي منصور حسن، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية، المتحدة، 2008.

41- العجمي ظافر محمد، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مكز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006 .

42- العزاوي دهام محمد، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفدرالية الكردية، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، 2009.

43- العساف سوسن، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008.

44- علو سعيدة غديدة، العلاقات العراقية الإيرانية وأثرها على القضية الكردية، دار دحلة، عمان، 2008.

45- العلوجي عبد الكريم، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، درا الثقافة، القاهرة، 2007.

46- علي عبيد نايف، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، ط2 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

47- عيسى عبد الكريم، الغزو الأمريكي للعراق، الأسباب، الظروف، النتائج، دار لبنان للطباعة والنشر،(د، س، ن).

48- فوستر هنري، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج2، (د ب ن) 1988.

49- القصاب نافع، الصراع الجيوبوليتيكي في الخليج العربي، مطبعة السعدون، بغداد 1986.

50- كانزيز وافيم، إسرائيل وأمريكا تضامن إلاهي، ترجمة :محمد يعقوب، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2005 .

51- كلير مايكل، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية: ترجمة عدنان حسن، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

52- كور دسمان أنتوني وآخرون، العراق الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

53- كوفيل تيري، إيران الثورة الخفية، ترجمة : خليل أحمد خليل، دار الفرابي للنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

54- ليفيريت فلينت، العلاقات الأمريكية الإيرانية نظرة إلى الوراء، نظرة إلى الأمام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

55- مبيسي أحمد، الموقف الإيراني من الحرب على العراق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.

56- المبيضين ليث محمود، الاحتلال الأمريكي للعراق، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان 2012.

57- محمد حسن إبراهيم، الصراع الدولي في الخليج العربي، الشارع العربي، الكويت 1996.

58- محمود أحمد إبراهيم، "حرب الخليج الثالثة، الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الإقليمية"، في نكبة العراق الآثار السياسية والاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.

59- مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي القاهرة، 2002.

60- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ترجمة: حسن حسن وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي، لبنان 2004.

61- ميلاني محسن،" سياسة إيران في الخليج من المثالية والمحاسبة والمجابهة إلى البرغماتية والاعتدال" في جمال سند السويدي، (محرر) إيران والخليج البحث عن الاستقرار ط 2 مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 1998.

62- نافع إبراهيم، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمريكية، مؤسسة الأهرام القاهرة، 2005.

63- نبلوك تيم، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، العراق، ليبيا، السودان مركز دراسات الوحد العربية، بيروت، 2001.

64- النفيسي عبد الله فهد، الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة: لماذا احتلال العراق مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، 2004.

65- النفيسي عبد الله فهد، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ، المجلد 1، قرطاس للنشر الكويت 1999.

66- هويدي فهمي، أزمة الخليج العربي وإيران وهم الصراع وهم الوفاق، دار الشروق، بيروت، 1991.

67- هيرش سيمور، القيادة الأمريكية العمياء، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيوت، 2005.

68- ياسر نايف قطيشات، العلاقات السياسية الأردنية-العراقية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952-2004، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع 2009.

ب-الموسوعات:

69- مخول موسى، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين: أمريكا، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2009.

ج-المجلات:

70- أحمد الكواز محمد سالم، "موقف إيران من الحرب الأمريكية على أفغانستان 2001"، مجلة التربية والعلم، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 14، العدد2، جامعة الموصل، 2007.

71- أحمد محمد، "الغزو الأمريكي- البريطاني للعراق 2003، بحث في الأسباب والنتائج"، مجلة جامعة دمشق، المجلد20، العدد 2004،493 .

72- إدريس محمد السعيد، "إيران وبناء الدولة العراقية المصالح"، السياسية الدولية، المجلد 4، العدد 163، 2005.

73- الأشعل عبد الله، "العالم العربي بين إيران والو م أ"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 70،2011 .

74- أيزنشتات مايكل، نايتس مايكل وعلي أحمد، "النفود الإيراني في العراق: الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتهجها طهران"، المستقبل العربي، العدد 188، 2011.

75- البسيوني سمير زكي، "كيف يتعامل العرب مع إيران النووية"، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مجلة مختارات إيرانية، العدد 81، 2010.

76- جاد عماد، "دول الجوار الجغرافي في حسابات المكسب والخسارة، ملف ازمة الخليج، التطورات والاحتمالات"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات، العدد 103، 1991،

77- جاسم محمد الحريري، "تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي" مجلة شؤون خليجية، العدد 44، 2006.

78- الجصاني عبد الوهاب، "حول التعويضات في الحرب العراقية- الإيرانية "، مجلة المستقبل العربي، العدد 333 ،2006.

79- خضير محمد ياس، "أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة"، دراسات دولية، العدد،53 (د ب ن، د س ن).

80- خير الدين حسين، "الحرب الأمريكية على العراق إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد 290، 2003.

81- الديلمي ستار، "البرنامج النووي الايراني واشكاليات العلاقات مع الو.م.أ"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 30 جانفي 2005 .

82- سكية عبد السلام، "حوار مع الممثل الرسمي لحزب البعث في العراق خضير المرشدي"، جريدة الشروق، العدد 721، الثلاثاء 28 أفريل 2015، الموافق لـ 9 رجب 1436هـ.

83- سليم البرصان أحمد،" إيران الولايات المتحدة الأمريكية وحور الشر، الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 148 أفريل 2002.

84- سويلم حسام، "الملف الإيراني: إلى أين"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 23 2005.

85- سيار الجميل، "العلاقات العربية – الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 472.

86- الشايجي عبد الله خليفة، "حرب الولايات المتحدة الأمريكية على وأمن منطقة الخليج: المراحل، التداعيات، المستقبل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

87- شحادة المنصور عبد العزيز، "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الامريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 1،2009،ص

88- الشرقاوي باكينام، "التوجه الإيراني نحو آسيا، التحديات والامكانيات"، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 36 مارس 2007.

89- شهاب حميد أحمد، "العراق ومنطقة الخليج"، مجلة العلوم السياسية، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة العدد 37 (د س ن).

90- عباس فضلي نادية فاضل، "الساسة الخارجية الأمريكية تجاه أفغانستان"، دراسات دولية، (د ب ن، د س ن).

91- عبد العظيم خالد، "التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق"، السياسة الدولية، العدد 154، 1999 .

92- عبد الله عبد الخالق، " الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد 229، 2004.

93- عبد المؤمن محمد السعيد، "إيران رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط"، مختارات إيرانية، العدد 42، جانفي 2004.

94- عبد الناصر سرور محمد، "وواقع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكري 2003"، مجلة جامعة الأقصى، المجلد24، العدد الأول 2010.

95- عتريسي طلال، "إيران إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية المجلد 25، العدد 285، 2002.

96- عزالدين محمد أحمد، "أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي"، مجلة الساتل، العدد 117.

97- العلواني كريم جيجان ومكحول خضير سطم، "الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي وأثره في جذب الأطماع الاستعمارية بعد ح ع 2"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية العدد 3 السنة 2010.

98- العناني خليل، "الدور الإيراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة"، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد157 مصر، 2005.

99- الغزالي أسامة حرب، "هل استوعب الأمريكيون درس 11 سبتمبر"2001، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية العدد 147، 2002.

100- فريدمان جورج، "مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 304، بيروت، 2005.

101- مبيضين مخلد، "العلاقات الخليجية- الإيرانية 1997- 2006 (السعودية: دراسة حالة)"، المنارة، المجلد 14، العدد2، 2008.

102- محمد شحات عبد الغني، ندوة بعنوان "حرب العراق وتداعياتها الإقليمية والدولية"، مجلة شؤون خليجية 2004.

103- محمود ابراهيم ،" السياسية العسكرية الايرانية في التسعينات"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 111 جانفي 1993.

104- محمود أحمد إبراهيم، "العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 154، 2003.

105- مصطفى قاسمي محمد علي صبري، "مواقف الاتحاد الأوروبي والو م أ حيال الملف النووي الإيراني"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 225، 2006.

106- المقداد محمد أحمد، "تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الايرانية على توجهات ايران الاقليمية"، (العلاقات الإيرانية- العربية: حالة دراسة)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 40 العدد 2، 2013.

107- موسوي حسن، "الاقتصاد الإيراني ضرورة التصحيح البنيوي"، مجلة شؤون خليجية، العدد (104)، بيروت، 2001.

108- الهزاط محمد، "الحرب الامريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي"، المستقبل العربي، العدد 290، 2003.

د- دراسات ورسائل جامعية:

109- حجاب عبد الله، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج (1979-2011) دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية". (شهادة ماجستير في العلوم السياسية، دراسات آسيوية، جامعة الجزائر 2011- 2012).

110- خماس عدي أسعد، "الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية-الأردنية 2003-2010" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط 2001.

111- الدلابيح علي فايز، "توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011" (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011).

112- ريموش سفيان: "جهود منظمة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي" (رسلة ماجيستر في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004/2003).

113- الزويري محجوب، "معضلة الحوار بين طهران وواشنطن"،(الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2009).

114- الزين ميلاس محمد ،" النزاع العراقي الإيراني، الخلفيات والنتائج"، (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر2001).

115- سليمان النجار وئام محمود، "التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث 11سبتمبر (2001-2012)"(رسالة ماجيستر في الدراسة جامعة الأزهر، غزة، 2012).

116- الشيباني عدنان كاظم جبار والظالمي حميدة عبد الحسين، "الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافي، دراسة في الجغرافيا السياسية"، (جامعة القادسية، كلية التربية (المثنى)، د س ن).

117- الضعيان عبد الله، "العلاقات الأمريكية الإيرانية، الوجه الآخر"،(جامعة الملك سعود، كلية العلوم، السعودية، د س ن).

118- عبد الستار العبيدي عبد الرحمن عبد الكريم ،" العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003- 2011"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط 2011).

119- عبد العظيم زينب، "الاستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الارهاب"، مركز الحضارات للدراسات (د ب ن ،د س ن).

120- عبد المنعم نيفين مسعد ،" أمن الخليج العربي دراسة في الإدراك والسياسات"،(مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1994).

121- عتريسي طلال، "علاقات إيران مع دول المشرق العربي ودول الخليج"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2011.

122- العدوان طايل يوسف عبد الله ،" الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الاوسط (2002- 2013)"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط 2013).

123- قجالي محمد ،"حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي العام والعلاقات الدولية". (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007- 1008).

124- القره غولي شيماء عادل، "أثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية التركية"، (جامعة النهرين، بغداد، 2006) .

125- القصاب عبد الوهاب، "العراق في الاستراتيجية الأمنية الإيرانية"، (مركز الجزيرة للدراسات، 27 مارس 2014).

126- لازقي حبيبة، "تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسية الخارجية الايرانية" (مركزة ماجيستير في العلوم السياسية ، دراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009- 2010).

127- لكريني ادريس، "التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش 2005.

128- المطيري عبد الله فالح، "أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011).

129- هادي عبيد الجنابي عبد الستار، "العملية السياسية في العراق بعد الاحتلال وأثرها على الداخل العراقي " (رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 2008).

هـ- التقارير والندوات:

130- كرايسيز جروب، إيران في العراق ما مدى النفوذ؟ التقرير رقم 38 حول الشرق الاوسط، 21 مارس 2005.

131- نافعة حسن وآخرون، الغزو العراقي للكويت، المقدمات، الوثائق وردود الفعل، (ندوة بحثية)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1995.

و- المواقع الالكترونية:

- المجلات:

132- أبو طالب حسن، "الغزو العراقي للكويت وانعكاساته على التسوية،" السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع 2015/04/26.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216919&eid=1499

133- باكير علي حسين، "السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران، تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة"، دورية مدارات استراتيجية، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد 3، تاريخ الاطلاع: 2015/04/26. http://Alibakeer,maktoobblog,com/1599639.

134- حسام سويلم، "الدور والمصلحة الإيرانية في الحرب الإسرائلية على غزة"، مجلة مختارات إيرانية، العدد 103، فيفري 2009، يوم الاطلاع: 2015/04/26، من الموقع:

http://albainah,net/index,aspx? Function-item& id= 27501&lang

135- عتريسي طلال، "عقلانية إيران في الحرب الأمريكية على أفغانستان"، مختارات إيرانية، العدد 18، جانفي، 2002، من الموقع:

http://www.albainah net./index Aspx ?function=tem 8id= 1623 8lang.

136- الغالب علي،" أهمية العراق في الاستراتيجية الايرانية"، موسوعة الرشيد، 2014 من موقع: http://www.achaclread.net.index? Partd.

137- محمد أحمد صافيناز، "أجندة جديدة أم تنسيق إقليمي؟ إيران والانسحاب الأمريكي من العراق"، مجلة مختارات إيرانية، من موقع: http://digital,ahram, org.

138- محمود أحمد إبراهيم، "التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج"، السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع 2015/02/12 من الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=250367

- **المقالات الالكترونية**:

139- الصمادي فاطمة، "العراق في الاستراتيجية الايرانية: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، تاريخ الاطلاع 2015/04/25 من الموقع:

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/04/20 15467496866497 htm.

140- الرمضاني مازن، "العلاقات العراقية الإيرانية، حاضر الماضي ومستقبل الحاضر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ الاطلاع 2015/02/15 الموقع:

http://www.dohainstitute.org 1home/get page /dd 158 .

141- سلامة معتز، "العلاقات السياسية العراقية الامريكية 1979- 2003" تاريخ الاطلاع 2015/02/15 من الموقع:

bttp //www. Aljazeera.Net/speaal.coverage/covrage 2003/ 2009/10/1.

142- التقرير الاستراتيجي العربي، "الولايات المتحدة وبناء تحالف دولي ضد الإرهاب"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، من الموقع:

http ://acpss,ahram.org ,ez/ahram, 2001/1 /1/R1RB13.htm

143- عبد اللطيف صلاح، "التدخل الإيراني في العراق: التاريخ والواقع والمستقبل": يوم الاطلاع 2015/03/31 http://www.masralarabia.com

144- عبد الأنيس سهيلة، السياسة الإيرانية تجاه العراق ما بعد التغيير، دراسة في طبيعة الدور الإيراني وتأثيره في العملية السياسية في العراق"، الحور المتمدن من موقع

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93984

145- وحيد مروة، حسام أكرم، "مستقبل النفود الإيراني في العراق ،الفرص والإشكاليات"، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، يوم الاطلاع: 2015/02/19.من الموقع: http://www.bag hdadcenter.net/detcils-138html

146- عتريسي طلال، "الدور الإيراني في العراق بعد الاحتلال"، تاريخ الاطلاع: 2015/04/28. http://albainah,net/index,aspx? Function-item& id= 11463&lang

147- باكير علي حسين، "النفود الإيراني في العراق: طبيعته ودوره وأهدافه": يوم الاطلاع: 2015/04/28

http://alrased,net/main/articles,aspx?selected –article-no=4632

148- "تنامي الدور الإيراني وتأثيره على الأمن التومي العربي": 2015/04/19

http://www,moqatel.com/open share/behoth/siasia2/door/roni/sez01,doc-cvt html

149- الحسيني سنية، "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط"، تاريخ الاطلاع:2015/04/26.

http://www,ahewar,org/debd/show,ort,osp?aid:275715.

150- "حقيقة النفود الإيراني في العراق"، 2009 نقلا عن موقع:

http://www;sham;ngo,org.

151- فواز مهينور، "عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي، آفاق استراتيجي، "2011، من موقع: http://www,aljazeera,net.

152- الشيمي أحمد حسين، "النفود الإيراني في العراق"، شبكة الألوكة 2011، تاريخ الاطلاع 2015/04/25 من موقع: http://www,alukah,net.

153- الشرقاوي باكينام، "السياسة الخارجية الإيرانية"، المعرفة 2004، من موقع:

http://aljazeera,net.

154- سويلم حسام، "المواجهة العسكرية الأمريكية الإيرانية"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي 2010 تاريخ الاطلاع 22.04.2015 من موقع:

http://www,ahram,org,eg.

المراجع باللغة الأجنبية :

155- Barzegar Kayhan « Iran‘s foreign policy strategy ofter saddam » the Washington cluarterly 33n°1 : http://www. Twq.com.

156- Bayramzadeh Kamal,"le changement du système politique en Iraq et effets" , les rapports irako –iraniens ,lux orient n32,2011.

157- Guelte Georges, la crise nucléaire iranienne, Directeur de recherche à l’institut des Relations à l’institut des Relations internationales et stratégiques, 2006.

158- Haji Yousefi Amin M, Iran’s foreign policy during Ahmadinejad: from confrontation to Accommodation, presented to the annual conference of the

Canadian political science Association Juin 2-3-2010, Concordia university Montreal, Canada.

159- Jageau et Ghaliand, Attlsstiategique Géopolitique .ed-mise a jour, paris, 1950.

160- Katzman Kenneth, « Iran – Iraq relations », congressional research service august 13 2010 : http://www,fas,org/ sgp/crs/ mideast /Rs 22323 pdf.

161- M.Milani Mohsen ."the evolution of the Iranian presidency: from bani sadir to Rafsanjani",British journal of middle eastrn studieuse. Vol 20. no1 1993.

162- Ottaway Marina ,"Iran the unted states and the gulf" :the elusive regional policy, Carnegie papers, Middle east program ,Number, 105, November, 2009.

163- Reda Djalili Mohammad Et Kellner Therry. Politique régionale l'Iran : potentialités et incertitudes Geneva centre for security policy 2012 .

164- Troudi Mohamed, "l'Iran et les pays arabes, une relation ambivalente et complique" , http:// www . politique – actu-com/dossier/ iran –pays- arabes Mohamed troudi /62574.

الملاحق

الملحق رقم (01): نسبة السكان الشيعة في دول منطقة الخليج العربي

الدولة	عدد السكان	نسبة الشيعة
إيران	70مليون نسمة	%90
العراق	27 مليون نسمة	%62
الكويت	2,4 مليون نسمة	%25
مملكة البحرين	672.124 نسمة	%60
المملكة العربية السعودية	22 مليون نسمة	%20-15

الملحق رقم (02): توزيع الجماعات الإثنية والدينية بالعراق

الملحق رقم (03): توزيع الجغرافي للسنة والشيعة في الخليج

الملحق رقم (04): حدود تقسيم العراق

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: التطور السياسي للعلاقات الإيرانية العراقية	
مقدمة الفصل الأول	**9**
المبحث الاول: أهمية العراق الجيواستراتيجية بالنسبة لإيران	**10**
المطلب الأول: الأهمية المكانية	**10**
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية	**13**
المطلب الثالث: الأهمية السياسة والأمنية	**14**
المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية - العراقية بعد انتهاء حرب1980-1988	**18**
المطلب الأول: خلفية تاريخية للعلاقات الإيرانية - العراقية قبل 1988	**18**
المطلب الثاني: تطور العلاقات الإيرانية - العراقية 1988-2003	**21**
المبحث الثالث: الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت 1990	**29**
المطلب الأول: الغزو العراقي للكويت 1990- 1991	**29**
المطلب الثاني: موقف إيران من الغزو العراقي للكويت	**37**
خلاصة الفصل الأول	**47**
الفصل الثاني: موقف إيران من الحرب الأمريكية على الإرهاب (أفغانستان والعراق)	
مقدمة الفصل الثاني	**49**

المبحث الأول: هجمات 11 سبتمبر واسقاط نظام طالبان أفغانستان	**50**
المطلب الأول: أحداث 11 سبتمبر 2001	**50**
المطلب الثاني: الحرب على طالبان أفغانستان	**55**
المطلب الثالث: الموقف الايراني من الحرب على طالبان أفغانستان	**58**
المبحث الثاني: الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 (الأسباب والتداعيات)	**65**
المطلب الأول: أسباب ودوافع الاحتلال الأمريكي للعراق	**65**
المطلب الثاني: تداعيات الحرب (الأمريكية على العراق) العربية والإقليمية	**74**
المبحث الثالث: الموقف الإيراني من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003	**80**
المطلب الأول: موقف الحياد من الحرب	**80**
المطلب الثاني: التورط الإيراني في الحرب ضد العراق	**83**
المطلب الثالث: دور إيران في سقوط نظام صدام حسين في العراق	**96**
خلاصة الفصل الثاني	**89**
الفصل الثالث: السياسة الايرانية في العراق: الأهداف وحدود التأثير	
مقدمة الفصل الثالث	**91**
المبحث الأول: تحجيم القدرة العراقية في تهديد إيران	**92**
المطلب الأول: محددات السياسة الإيرانية تجاه العراق في مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين	**92**
المطلب الثاني: أدوات تنفيد السياسة الإيرانية في العراق	**96**
المبحث الثاني: محاصرة إيران للمشروع الأمريكي في المنطقة	**103**
المطلب الأول: استراتيجية إيران في محاصرة أمريكا في العراق	**103**

المطلب الثاني: ملامح التغلغل الايراني داخل الأجهزة العراقية	**107**
المبحث الثالث: طموح إيران لاستعادة دورها الإقليمي	**112**
المطلب الأول: النزعة التوسعية الإيرانية	**112**
المطلب الثاني: إيران وملامح سياسة القوة الإقليمية	**115**
المبحث الرابع: حدود التأثير الإيراني في العراق	**122**
المطلب الأول: معطيات الداخل العراقي	**122**
المطلب الثاني: قضايا الخلاف الأمريكي الإيراني	**125**
المطلب الثالث: مواقف مجلس التعاون الخليجي من النفوذ الإيراني في العراق	**133**
خلاصة الفصل الثالث	**135**
الخاتمة	**136**
قائمة المراجع	**140**
الملاحق	
الملخص	

ملخص:

تتناول هذه الدراسة تحليل للسياسة الايرانية تجاه العراق خلال الفترة (2003-2011) مع الإشارة إلى أن العلاقات بينهما لم تكن ودية مند الفترة العثمانية والفارسية لكن التغيرات الاقليمية والعالمية بعد نهاية الحرب الباردة سمحت لإيران اعتماد سياسة اعتدالية وبراغماتية والتخلص من تهديد استراتيجي، وبعد الاجتياح العراقي للكويت 1990 أصبحت إيران قوة ذات دور مهم في قضايا الخليج وأصبحت معترف بها من قبل المجتمع الدولي.

لقد سمح سقوط نظام طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في بغداد لإيران التخلص من خطر استراتيجي برغم الحصار الأمريكي لها، وهدا ما ساعدها أن تصبح ذو فاعلية في العراق ولم تستطع أي دولة بالقيام بهذا الدور من قبل، كما أن نفودها في العراق أصبح لا نقاش فيه والذي سمح بتطبيق الحلم الإيراني الذي هدف الإمبراطورية الفارسية في إيران- ورجال الذين- خاصة التمدد الشيعي وتصدير الثورة الاسلامية.

Résumé :

Cette étude est une analyse de la politique iranienne envers l'Irak pendant les années (2003-2011) alors les deux pays n'ont presque jamais entre tenu de relations cardiales, depuis la période des ottomans et perses, tandis que les changements régionale et mondial après la guerre froide, ont permis à l'Iran, d'établir une politique de modération et de pragmatisme.

Et en se Débarrant de son énnemipire, affaibli après son invasion le Koweit 1990 l'Iran est devenu une puissance qui a un rôle important dons les affaires du golf et accepter par la communauté international .

la chute des talibans en Afghanistan, et le régime de Saddam a Bagdad, ont permis à l'Iran de se débarrassé d'une menace stratégique, malgré l'encerclement américaine, et de recouvrir en Irak des capacités d'action , dont aucun autre pays de la région ne peut se prévaloir, et son influence est incontestable, et qui permet de réalise le rêve des iraniens, depuis l'empire persique a l'Iran des ayatollahs, surtout l'expansionnisme chiite, et l'exportation de la révolution islamique .